وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي–تبســة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم:علوم الإعلام والإتصال

LARBI TEBESSI – TEBESSAUNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية وإجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: إتصال تنظيمي

العنوان:

دور الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية

دراسة ميدانية ببلدية الشريعة – تبسة–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر"ل.م.د "

دفعـــة:2019

إعداد الطلبة:

بوساحية هشام

سعيدي خليل

إشراف الأستاذة

أمير علي فاطمة الزهرة

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. البار الطيب	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
أ. أمير علي فاطمة الزهرة	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
د. بن عون منى	أستاذ محاضر – ب –	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:

2019/2018

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني دون انتظار...إلى روح أبي.الطاهرة

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى ملاكي في الحياة أينما كانت.

إلى رفيقي في هذا العمل المتواضع هشام

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذة المشرفة أمير علي فاطمة الزهراء التي لم تبخل علينا ولم تتدخر أي جهد في تقديم التوجيهات والنصائح إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

خليـــــل

شكر وتقدير

أرى لزاما علي تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه، استجابة لقول النبي ﷺ: **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هداني لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما أخص بالشكر أستاذتي الكريمة و معلمتي الفاضلة المشرفة على هذا البحث الأستاذة أميرعلي فاطمة الزهرة، فقد كانت حريصة على قراءة كل ما أكتب ثم توجهني إلى ما ترى بأرق عبارة و ألطف إشارة، فلها مني وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما أشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لي فائدة أو أعانني بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عني خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

الآية 10 سورة الكهف

إلى التي أنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات الى التي لن اوفها حقها مهما فعلت ومهما قلت قرة عيني :أمي ادامها الله بيننا

إلى رمز العطاء والدي العزيز أطال الله في عمره.

إلى روح جدي وجدتي

إلى إخوتي : أمال، خالد، حاتم، جمال.

إلى أعز الاحبة:مراد، رمزي، دودو، أمير، خليل، عنترة، علاء

إلى ملاكي في الحياة أينما كانت

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

هشـــــام

خطة الدراسة

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

1- تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات
2- تحديد المفاهيم
3- مقاربة الدراسة
4- المجال الزماني والمكاني للدراسة
5- المنهج المتبع وأدوات الدراسة
6- المجتمع الأصلي للبحث وعينة الدراسة
7- أسباب اختيار الموضوع
8- أهمية الدراسة
9- أهداف الدراسة
10- الدراسات السابقة

الفصل الأول : الإتصال والتنظيمات الجمعوية

مقدمـــــــة الفصل

I. الإتصال في التنظيمات
   1- مدخل مفاهيمي للإتصال التنظيمي
   2- أهمية وأهداف الإتصال التنظيمي
   3- أنواع الإتصال التنظيمي
II. الجمعية كمنظمة
   1- المجتمع المدني والجمعيات
   2- التنظيمات الجمعوية
   3- أساسيات التنظيمات الجمعوية
   4- المتطلبات الراهنة للجمعيات وأبرز تصنيفاتها

III. الإتصال في الجمعيات

1- مفهوم الإتصال الجمعوي

2- أهمية وأهداف الإتصال الجمعوي

3- تقنيات وأشكال الإتصال الجمعوي

4- خصائص ومعوقات الإتصال الجمعوي

IV. الحركة الجمعوية في الجزائر

1- تطور الجمعيات في الجزائر

2- أسباب الانفجار الجمعوي في الجزائر

3- تصنيف الجمعيات في الجزائر

خاتمة الفصل

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية

مقدمـــــــة الفصل

I. ماهية الديمقراطية

1- تعريف الديمقراطية

2- خصائص و مبادىء الديمقراطية

3- ظهور الديمقراطية وأنواعها

II. مدخل عام للديمقراطية التشاركية

1- تعريف الديمقراطية التشاركية

2- خصائص ومرتكزات الديمقراطية التشاركية

3- أهداف الديمقراطية التشاركية

4- متطلبات ومعيقات الديمقراطية التشاركية

III. المشاركة المحلية

1- تعريف المشاركة

2- أشكال وأنواع مشاركة المواطن في الشأن المحلي

3- مبادىء وأهداف المشاركة

4- دور المواطن ومشاركته في إتخاذ القرار المحلي

خاتمة الفصل

الإطار الميداني للدراسة

مقدمة الفصل

I . تقديم الجمعيات محل الدراسة

1- التعريف بالجمعيات محل الدراسة

2- مهام وأهداف الجمعيات محل الدراسة

3- الهيكل التنظيمي للجمعيات محل الدراسة

II. قراءة وتحليل بيانات الدراسة

1- البيانات الشخصية

2- المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة

3- المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار

4- المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية

III. إستنتاجات الدراسة

1- الاستنتاجات الجزئية

2- الاستنتاجات العامة

3- آفاق وصعوبات الدراسة

خاتمة الفصل

خاتمة

الفهرس العام

شكر وتقدير
خطة الدراسة
الفهارس (فهرس المحتويات، فهرس الجداول، فهرس الأشكال)
مقدمة..... أبجد

الإطار المنهجي للدراسة

1- تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات..... 05
2- تحديد المفاهيم 07
2-1 الاتصال 07
2-1-1 لغة 07
2-1-2 اصطلاحا 07
2-1-3 إجرائيا 08
2-2 الجمعية 08
2-2-1 لغة 08
2-2-2 اصطلاحا 08
2-2-3 إجرائيا 09
2-3 الإتصال الجمعوي 09
2-4 الديمقراطية 09
2-4-1 لغة 09
2-4-2 اصطلاحا..... 10
2-5 المشاركة 10
2-6 الديمقراطية التشاركية 10
3- مقاربة الدراسة 11
4- المجال الزماني والمكاني للدراسة 12
4-1 المجال الزماني 12
4-2 المجال الجغرافي 13
5- المنهج المتبع وأدوات الدراسة 13
5-1 المنهج المتبع 13
5-2 أدوات الدراسة 14

5-2-1 الاستبيان 14
5-2-2 المقابلة 15
5-2-3 الملاحظة 16
6- المجتمع الأصلي للبحث وعينة الدراسة 16
6-1 مجتمع البحث 16
6-2 عينة الدراسة 17
7- أسباب اختيار الموضوع 19
7-1 الأسباب الذاتية 19
7-2 الأسباب الموضوعية 20
8- أهمية الدراسة 20
8-1 الأهمية العلمية 20
8-2 الأهمية العملية 21
9- أهداف الدراسة 21
9-1 أهداف علمية 21
9-2 أهداف عملية 22
10- الدراسات السابقة..... 22
10-1 الرسائل والبحوث..... 22
10-2 المقالات العلمية حول التنظيمات الجمعوية..... 30

الفصل الأول : الإتصال والتنظيمات الجمعوية

مقدمـــــة الفصل 35
I. الإتصال في التنظيمات 36
1- مدخل مفاهيمي للإتصال التنظيمي 36
1-1 تعريف الإتصال 36
1-1-1 عناصر العملية الإتصالية 37
1-1-2 أنواع الإتصال 39
1-2 تعريف الإتصال التنظيمي 40
2- أهمية وأهداف الإتصال التنظيمي..... 41
2-1 أهمية الإتصال التنظيمي 41
2-2 أهداف الإتصال التنظيمي 42

3- أنواع الإتصال التنظيمي 43
II. الجمعية كمنظمة 44
1- المجتمع المدني والجمعيات 44
1-1 مفهوم المجتمع المدني..... 44
1-1-1 التعريف اللغوي للمجتمع المدني 44
1-1-2 التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني 44
2-1 مفهوم الجمعية 45
1-2-1 التعريف اللغوي للجمعية 45
2-2-1 التعريف الاصطلاحي للجمعية 46
3-1 مفهوم المنظمة والتنظيم 46
1-3-1 تعريف المنظمة 46
2-3-1 تعريف التنظيم 47
2- التنظيمات الجمعوية 47
1-2 مدخل مفاهيمي حول التنظيمات الجمعوية 48
1-1-2 البعد التاريخي للجمعية 48
2-1-2 مفهوم الجمعية 48
3- أساسيات التنظيمات الجمعوية 49
1-3 خصائص الجمعية ووظائفها 50
1-1-3 خصائص الجمعية..... 50
2-1-3 وظائف الجمعية 51
3-1-3 أهداف الجمعية 52
4- المتطلبات الراهنة للجمعيات وأبرز تصنيفاتها 52
1-4 تصنيف الجمعيات..... 53
2-4 المتطلبات الراهنة لعمل الجمعية 54
1-2-4 العمل التطوعي والمشاركة في أنشطة المجتمع المدني..... 54
2-2-4 التشبيك وبناء شراكة لتفعيل الجمعيات 54
3-2-4 أهمية التشبيك 54
III. الإتصال في الجمعيات..... 56
1- مفهوم الإتصال الجمعوي 56
1-1 تعريف الإتصال الجمعوي 56

2-1 مستويات الإتصال في الجمعية 57
2- أهمية وأهداف الإتصال الجمعوي 58
2-1 أهمية الإتصال الجمعوي 58
2-2 أهداف الإتصال الجمعوي 59
3- تقنيات وأشكال الإتصال الجمعوي 60
3-1 تقنيات الإتصال الجمعوي 60
3-2 أشكال الإتصال الجمعوي..... 62
4- خصائص ومعوقات الإتصال الجمعوي 63
4-1 خصائص الإتصال الجمعوي 63
4-1-1 الإتصال الجمعوي إتصال مؤسساتي 63
4-1-2 الإتصال الجمعوي إتصال عمومي 64
4-1-3 الإتصال الجمعوي إتصال وظائفي وعلائقي..... 64
4-2 معوقات الإتصال الجمعوي 65
IV. الحركة الجمعوية في الجزائر..... 66
1- تطور الجمعيات في الجزائر..... 66
1-1 المرحلة الكولونيالية..... 66
1-1 مرحلة ما بعد الإستقلال..... 66
2- أسباب الانفجار الجمعوي في الجزائر..... 67
3- تصنيف الجمعيات في الجزائر..... 67
خاتمة الفصل 69

الفصل الثاني : الديمقراطية التشاركية

مقدمـــــة الفصل 71
I. ماهية الديمقراطية 72
1- تعريف الديمقراطية 72
1-1 التعريف اللغوي 72
1-2 التعريف الاصطلاحي 72
2- خصائص ومبادىء الديمقراطية 73
2-1 خصائص الديمقراطية 73
2-2 مبادىء ممارسة الديمقراطية 74

3- ظهور الديمقراطية وأنواعها 74
3-1 الظهور التاريخي للديمقراطية 74
3-2 أنواع الديمقراطية 75
II. مدخل عام للديمقراطية التشاركية 76
1- تعريف الديمقراطية التشاركية 76
2- خصائص ومرتكزات الديمقراطية التشاركية 77
2-1 خصائص الديمقراطية التشاركية 77
2-2 مرتكزات الديمقراطية التشاركية 78
3- أهداف الديمقراطية التشاركية 78
4- متطلبات ومعيقات الديمقراطية التشاركية 79
4-1 تحديات ومعيقات الديمقراطية التشاركية 79
4-2 متطلبات الديمقراطية التشاركية 80
III. المشاركة المحلية 80
1- تعريف المشاركة 81
1-1 التعريف الاصطلاحي للمشاركة 81
1-2 العناصر المحددة لعملية المشاركة 81
2- أشكال وأنواع مشاركة المواطن في الشأن المحلي 82
2-1 أشكال المشاركة 82
2-1-1 المشاركة في صنع القرارات 82
2-1-2 توفير المعلومات العامة للمواطنين 83
2-1-3 المساءلة الشعبية 83
2-1-4 الاستفتاء الشعبي 83
2-2 أنواع المشاركة 84
2-2-1 المشاركة المنظمة 84
2-2-2 المشاركة الحرة 84
3- مبادىء وأهداف المشاركة 85
3-1 المبادىء التي تقوم عليها المشاركة 85
3-2 أهداف المشاركة 86
4- دور المواطن ومشاركته في إتخاذ القرار المحلي 87
خاتمة الفصل 89

الإطار الميداني للدراسة

مقدمة الفصل 91
I . تقديم الجمعيات محل الدراسة..... 91
1- التعريف بالجمعيات محل الدراسة..... 91
2- مهام وأهداف الجمعيات محل الدراسة..... 92
3- الهيكل التنظيمي للجمعيات محل الدراسة..... 94
II. قراءة وتحليل بيانات الدراسة..... 96
1- البيانات الشخصية..... 96
2- المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة..... 107
3- المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار..... 122
4- المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة..... 133
III. إستنتاجات الدراسة..... 143
1- الاستنتاجات الجزئية..... 143
1-1 نتائج البيانات العامة..... 144
1-2 نتائج المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة..... 145
1-3 نتائج المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار..... 146
1-4 نتائج المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية 147
2- الاستنتاجات العامة..... 149
3- آفاق وصعوبات الدراسة..... 151
3-1 آفاق الدراسة..... 151
3-2 صعوبات الدراسة..... 152
خاتمة الفصل..... 153
خاتمة..... 154
قائمة المراجع..... 157
الملاحق..... 166
الملخص

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــــــــــــــوان الجدول	الصفحة
1	توزيع أفراد العينة حسب التنوع الإجتماعي	96
2	توزيع أفراد العينة حسب السن	97
3	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	98
4	توزيع أفراد العينة حسب مستوى متابعة نشاط الجمعية	99
5	توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة الانخراط في الجمعية	100
6	توزيع أفراد العينة حسب نوع الجمعية الأكثر متابعة	102
6 مكرر	جدول مركب يمثل توزيع أفراد العينة الجمعيات الأكثر متابعة حسب متغيري الجنس والسن	104
7	توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة الإتصالية شائعة الإستخدام داخل الجمعية	107
8	توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة الإتصالية الأكثر إستخداما في الإتصال الخارجي للجمعية	109
9	توزيع أفراد العينة حسب إطلاعهم على الأدوار المنوطة لهم	111
10	توزيع أفراد العينة حسب وسيلة إطلاعهم على أدوارهم	113
10 مكرر	جدول مركب يمثل توزيع أفراد العينة حسب أدوارهم ومتغير المستوى التعليمي	114
11	توزيع أفراد العينة حسب الرضا على وسائل الإتصال في الجمعية	116
11 مكرر	جدول مركب يمثل توزيع أفراد العينة حسب الرضا على وسائل الإتصال في الجمعية ودرجة متابعتها	117
12	توزيع أفراد العينة حسب الإقتراحات البديلة لوسائل الإتصال بالجمعية	118
13	توزيع أفراد العينة حسب درجة التعريف بالجمعية في الأحياء	119
14	توزيع أفراد العينة حسب أنواع الإتصال المستخدمة للتعريف بالجمعية في الحي	121
15	توزيع أفراد العينة حسب استشارة الفاعلين في نوع النشاطات المبرمجة من قبل الجمعية	122
16	أفراد العينة حسب أصحاب الأولوية في عملية الاستشارة	123
17	توزيع أفراد العينة حسب عقد اللقاءات الدورية مع المسؤولين المحليين	124
18	توزيع أفراد العينة حسب كيفية عقد اللقاءات مع المسؤولين المحليين	126
19	توزيع أفراد العينة حسب إطلاع المواطنين على مضمون اللقاءات مع المسؤولين المحليين	127
20	توزيع أفراد العينة حسب طريقة إطلاعهم على مضمون اللقاءات	128
21	توزيع أفراد العينة حسب تلقي الإقتراحات من قبل المواطنين	129
22	توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة التي تقدم بها هذه الإقتراحات	131
23	توزيع أفراد العينة حسب درجة الأخذ بمقترح المواطن في عملية صنع القرار	132
24	توزيع أفراد العينة حسب فعالية الإتصالات المتبعة من طرف الجمعية وتأثيرها على المسؤولين	133
25	توزيع أفراد العينة حسب فرصة المشاركة مع السلطات المحلية عن طريق الجمعية	135

26	توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المشاركة كمعيار أساسي في تطبيق الديمقراطية التشاركية	**137**
27	توزيع أفراد العينة حسب العوائق التي تعرقل العملية الاتصالية في تحقيق الديمقراطية التشاركية	**138**
28	توزيع أفراد العينة حسب إقتراحات العوائق المؤثرة في سير العملية الإتصالية	**140**
29	توزيع أفراد العينة حسب الطرق لزيادة فعالية الإتصال الجمعوي على مستوى المجالس المحلية .	**142**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـــــــــــــــوان الشكل	الصفحة
1	عملية الإتصال	38
2	الهيكل التنظيمي للجمعية الوطنية لترقية المواطنة	94
3	الهيكل التنظيمي لجمعية أكاديمية المجتمع المدني	94
4	الهيكل التنظيمي لجمعية بسمة اليتيم الخيرية	95
5	الهيكل التنظيمي لجمعية حي ابن باديس	95
6	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب السن	97
7	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	98
8	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب نوع الجمعية الأكثر متابعة	102
9	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الوسيلة الإتصالية شائعة الإستخدام داخل الجمعية	107
10	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الوسيلة الإتصالية المستخدمة في الإتصال الخارجي للجمعية	109
11	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب وسيلة إطلاعهم على أدوارهم	113
12	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب كيفية عقد اللقاءات	126
13	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الوسيلة التي تقدم بها الإقتراحات	131
14	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب العوائق المؤثرة في سير العملية الإتصالية	140
15	دائرة نسبية لتوزيع أفراد العينة حسب الطرق لزيادة فعالية الإتصال الجمعوي على مستوى المجالس المحلية	142

مقدمة

مقدمة :

منذ القدم والإنسان يتعامل مع الإتصال بكونه مسلمة لا يمكن الإستغناء عنها في تواصله مع الآخرين أو مع محيطه الإجتماعي، حيث يعمل جاهدا لتطوير مهاراته الإتصالية عن طريق زيادة فعاليته أدواته التواصلية من أجل الرقي بالفهم المتبادل بينه وبين مختلف الجماعات التي يتفاعل معها، كما يعد أيضا الإتصال أساس العملية الإجتماعية بكون الوسيلة التي يعتمد عليها الفرد لتنظيم علاقته على المستوى حياته العامة، وفي بيئته الإجتماعية التي تكون منظمات المجتمع المدني العنصر الأكثر فعاليه فيه، فبدون الإتصال لا يمكن لأي جماعة أو منظمة أن تنشأ أو تتطور أو تستمر دون تواجد شبكة من القنوات الإتصالية تجمع بين أعضائها.

وبتعاظم دور الإتصال وتحوله إلى ضرورة حتمية بالنسبة للمجتمعات الحديثة، زاد تداخله في أغلب مناحي حياة الإنسان سواء من الجانب الفردي الخاص أو الشأن الإجتماعي العام، ولعل أبرز ما يبين هذا الدور هو إسهامه في تسيير تجمعاته الحديثة وضبطها في شكل تنظيمات مدنية فاعلة، حيث أسهم هذا التطور في بروز أشكال إتصالية حديثة على غرار الإتصال الجمعوي، الذي يلعب دورا هاما في المجتمع المدني وذلك من خلال خلق الأجواء الملائمة للتأطير والمساهمة في الأداء الإجتماعي كالمشاركة في العمل التطوعي والتسييري تحت غطاء التنظيمات الجمعوية، التي تسمح بمشاركة ودمج المواطن في تسيير الشأن المحلي والمساهمة في إتخاذ القرار، وفتح مجال الإبداع وإبراز القدرات ومحاولة تجسيدها ميدانيا.

ومع زيادة تطور وانفتاح المجتمع وتعاظم دور هذه التنظيمات على غرار الأحزاب والجمعيات والتي ترى في المواطن أساس ديناميكية وفعالية وتطور المجتمع، فصار إعتباره كشريك أساسي في الحياة العامة أمرا بديهيا ويحتاج لفرص أكثر من أجل ممارسة هذا الدور المنوط له في شكل رسمي.

فصارت الجمعية أبرز المنظمات التي أعطت للمواطن دورا رياديا من نواحي التمثيل والمشاركة وإبداء الرأي في المواضيع ذات الشأن العام مع مختلف الفاعلين المحليين، خاصة على صعيد المجالس المنتخبة

وهيئات الجماعات المحلية في ظل فضاء عمل تشاركي بين المواطن والمسؤول المحلي إنطلاقا من قنوات الإتصال الجمعوي وهو ما تجلى عنه مفهوم التسيير التشاركي بين المواطن والمسؤول تحت مسمى الديمقراطية التشاركية كممارسة ونهج مشترك ومبتكر في إدارة الشأن المحلي.

وفي الجزائر كغيرها من البلدان الصاعدة التي تعمل على الإنتقال إلى التسيير التشاركي وزيادة دور المواطن خاصة على المستوى البلديات، وتفعيل دوره في نواحي المشاركة في إتخاذ القرار ويظهر ذلك عن طريق فسح المجال أمام إنشاء الجمعيات وزيادة عددها، بالإضافة لدمجها في مختلف ميادين الحياة مع إتاحة الفرص للمنتسبين فيها بالمشاركة في تقديم مقترحاتهم وحتى الخوض بها خاصة على صعيد المجالس البلدية المنتخبة وزيادة شرعية هذه المشاركة عن طريق الجمعيات بإضافة قوانين تسهل دمج المواطن وإشراكه محليا في التسيير إنطلاقا من عضويته في جمعيات محلية.

غير أن هذه الإرادة تواجه العديد من الصعوبات التي تحول دون تجسيدها خاصة على صعيد الجمعيات التي تسعى جاهدا لفتح العديد من قنوات الإتصال على مستواها الداخلي والخارجي مع باقي الفاعلين على غرار المجالس البلدية، التي يسجل إختلاف في مدى استجابتها للقنوات الإتصال الجمعوي الذي إن وفرت له بيئة فعالة قد يكون له دور بارز في النهوض بهذه الآلية التسييرية الحديثة.

وبالنظر إلى العلاقة المهمة التي يكتسيها الإتصال الجمعوي وإمكانية تحسين واقع الديمقراطية التشاركية فقد جاء موضوع دراستنا بالعنوان التالي " دور الاتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية "، وأقيمت الدراسة الميدانية على مستوى عينة في ببلدية الشريعة.

وقد إرتأينا إلى الإعتماد على خطة ضمت قسمين أساسين بعد الإطار المنهجي، قسم نظري وآخر ميداني، وشمل الإطار المنهجي للدراسة إشكالية الدراسة والتي تفرعت عنها أسئلة فرعية فرضتها متطلبات البحث، كما تناولنا فيه أسباب إختيارنا للموضوع وأهميته وأهدافه العلمية والعملية، وتم تبيين المنهج المتبع

وأدوات الدراسة ثم حددنا أبرز مفاهيم الدراسة مع تطرقنا إلى المقاربة النظرية للدراسة وأهم الدراسات السابقة حول موضوع البحث التي جاءت مابين مقالات علمية ومجموعة من البحوث والرسائل.

ويليه الجانب النظري فقد ضم فصلين، وكل فصل قسم لعناصر عدة :

الفصل الأول : فقد كان عنوانه " الإتصال والتنظيمات الجمعوية "، وقسم لأربعة عناصر أساسية، حيث جاء أول عنصر بعنوان الإتصال في التنظيمات ثم الحركة الجمعوية في الجزائر التي أبرزنا تاريخ نشأتها وأهم تصنيفات الجمعيات بها، بالإضافة للجمعية كمنظمة التي حملت تفاصيل مختلف المصطلحات المشابهة لها وأبرز أساسياتها، والإتصال الجمعوي الذي تطرقنا لأهميته ولأهدافه وأبرز أشكاله وأخيرا أهم معيقاته، أما الفصل الثاني : فقد كان عنوانه " الديمقراطية التشاركية " وقسم لثلاثة عناصر جاءت كعناصر ذات بعد مفاهيمي في غالبها، فتم التعريف بالديمقراطية وذكر أبرز أنواعها والتفصيل مع إعطاء لمحة عن خصائصها وتاريخ نشأتها وتطورها، وتطرقنا إلى ماهية الديمقراطية التشاركية كمفهوم حديث بإبراز أهم التعريفات التي تم تداولها عنها ،بالإضافة لأهم مرتكزاتها وأبرز خصائصها وصولا لتحديد المعيقات التي تقف أمام تجسيدها ميدانيا.

كما فصلنا في أحد أبرز عناصر العمل الديمقراطي وهو المشاركة المحلية للمواطن التي تحدثنا عن مفهومها الاصطلاحي، وابرز أشكال وأنواع هذه المشاركة وصولا للدور الذي يلعبه المواطن في اتخاذ القرار.

الفصل الثالث : فقد شمل الدراسة الميدانية " الإطار التطبيقي " هو الذي خصصناه لاختبار الدراسة ميدانيا بمجموعة من الجمعيات على مستوى بلدية الشريعة ولاية تبسة، وقد جاء في هذا الفصل تعريف شامل بالجمعيات التي شملتها الدراسة وأهم أهدافها، ثم تطرقنا لبناء وقراءة نتائج الدراسة إنطلاقا من محاور الإستمارة التي تم تفريغ بياناتها، وأضفنا استنتاجات جزئية وأخرى عامة وختمنا هذا الفصل بإعطاء آفاق لهذه الدراسة مع ذكر أبرز الصعوبات التي واجهتنا خلالها .

وأخيرا الخاتمة واحتوت على خلاصة البحث مع وضع ملخص باللغة العربية وآخر بالفرنسية .

الإطار المنهجي للدراسة

1- تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات.

2- تحديد المفاهيم.

3- مقاربة الدراسة.

4- المجال الزماني و المكاني للدراسة.

5- المنهج الأصلي للبحث وعينة الدراسة.

6- المجتمع الأصلي للبحث وعينة الدراسة.

7- أسباب إختيار الموضوع.

8- أهمية الدراسة.

9- أهداف الدراسة.

10- الدراسات السابقة.

1 – تحديد الإشكالية وطرح التساؤلات :

يعد الإتصال من العمليات الإجتماعية المستمرة والضرورية للحياة البشرية، حيث يعتبر حاجة إجتماعية وإنسانية هامة نمت وتطورت عبر مختلف مراحل الحياة البشرية، فالإتصال من العمليات الأساسية في حياة الفرد، إذ يعتبر هذا الأخير كائنا إجتماعيا وثقافيا، لا يستطيع أن يحيى أو يتعايش إلا من خلال تجمعات بشرية، ينتمي إليها ويتفاعل ويتعاون معها، ويحقق من خلالها إشباعا لاحتياجاته الأساسية، تلك الإشاعات التي لن تتحقق إلا بوجود قدر من التفاعل الإجتماعي بين أعضاءه، ويعتمد ذلك التفاعل على أرضية ثقافية مشتركة تنعكس من خلال العادات والتقاليد والقيم، وكل ما يتصل بنشاط الإنسان بإعتباره عضوا فاعلا في الجماعة.

فعملية الإتصال تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للتفاعل الإجتماعي، فمن خلال الإتصال تترجم الأرضية الثقافية والإجتماعية للجماعة بتبادل المعلومات ونقل الخبرات، حيث أن هذه العملية الإتصالية لا تتم في فراغ، بل تكون في إطار سياق ثقافي واجتماعي يحكم هذا التجمع، وهو ما يضفي عليها نوعا من الفهم ويكسبها القدرة على التأثر وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

حيث يدخل العمل الجمعوي ضمن المؤسسات الإجتماعية والإدارية والثقافية، كما أن له أهمية كبيرة في هيئات المجتمع المدني، فتتجلى هذه الأهمية في خلق البيئة الملائمة لتأطير المواطن وتكوينه من أجل خلق مجتمع مسؤول يساهم في التنمية والتغيير عن طريق دمج وإشراك المواطن بصفة فاعلة في مواكبة وإتخاذ القرار، والمساهمة في تسيير الشأن المحلي عن طريق آليات وقنوات الإتصال الجمعوي في إطاره التشاركي.

ويرى بعض الباحثين أن الإتصال الجمعوي داخل التنظيمات الجمعوية في الجزائر كغيره من البلدان يعمل على إشراك المواطن في التسيير والمساهمة في إتخاذ القرار، وغرس قيم الديمقراطية والمشاركة، التي صارت أحد أهم آليات وأساليب تسيير الشأن المحلي، وذلك لما تمنحه من تناغم وإشراك لجميع الفاعلين من جهات

إدارية، ومواطنين فاعلين في الإطار الجمعوي، ومنتسبين في شتى فضاءات الجمعيات المدنية الفاعلة في الإطار المحلي، وحتى الجهوي والوطني.

وأمام ظهور هذا المفهوم الحديث تحت مسمى الديمقراطية التشاركية، صار دور المواطن لا ينحصر في إختيار ممثليه عن طريق الانتخاب فحسب، بل يتعدى ذلك للمساهمة بصفة مباشرة في تسيير شؤونهم والمساهمة في إتخاذ قرارات ذات صلة بشأنهم المحلي، أي صار هذا المواطن عبارة عن شريكا فاعل للإدارة في تسيير الشأن العام وصناعة القرار، بعدما كانت الإدارة تتخذ القرار بصفة انفرادية، أي تحول المواطن من فرد سلبي لديه الحق فقط في الانتخاب إلى مواطن إيجابي وفاعل في صناعة القرار عن طريق فتح قنوات إتصال في ظل الفضاء الجمعوي.

فالإتصال الجمعوي بإعتباره مفهوما حديثا أوجدته مجموعة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ذو فلسفة تطوعية تضامنية، ويستمد أساليبه من التفاعل الشخصي والتقنيات الحديثة لأنماط وأساليب الإتصال التنظيمي، منطلقا من قيم المشاركة والاستثارة ودمج المواطن ضمن المقاربات التشاركية لتسيير الشأن المحلي، مما جعل الإتصال الجمعوي كنمط اتصالي يمهد لبيئة تسييرية تسهل العمل التشاركي بين المواطن من جهة والمسؤول المحلي من جهة أخرى.

ونظرا لأهمية الإتصال في الجمعيات ودوره الفاعل في تكريس قيم الديمقراطية التشاركية، ارتأينا دراسة العلاقة بين الإتصال الجمعوي، وتأثيره في تفعيل الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لبلدية الشريعة.

ومن خلال المنطلق السابق فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي :

ماهي إسهامات الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ستجيب دراستنا على التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي القنوات الإتصالية الأكثر استعمالا داخل الجمعيات بلدية الشريعة ؟
- هل يسهم الإتصال الجمعوي في تفعيل دور المواطن من حيث المشاركة في إتخاذ القرار؟

▪ماهي أهم معوقات الاتصال التي تصعب تجسيد الديمقراطية التشاركية ؟

2 – تحديد المفاهيم :

يعتبر تحديد المفاهيم من المسائل الهامة والضرورية في البحث ذلك أن هناك الكثير من المفاهيم تتشعب في معانيها ودلالتها لذلك على الباحث تحديد مضامين هذه المفاهيم حتى يزول اللبس والغموض لدى القارئ وقد حددنا مفاهيم الدراسة فيما يلي :

2-1 الإتصال :

2-1-1 لغة :

يرجع الباحثين أصل كلمة إتصال communication إلى الأصل اللاتيني *communise* ومعناها العام والشائع، أو الشيء الذي يذيع عن طريق المشاركة، فعندما نقوم بعملية الإتصال نعمل على إقامة مشاركة مع الطرف الآخر في المعلومات والأفكار والإتجاهات[1].

وفي الأصل الإنجليزي تعني كلمة common شائعا ومألوفا، فمن خلال المفردات السابقة يمكن إعتبار كلمة إتصال على أنها نقل وتبادل المعلومات وجعل معانيها معروفة بين الناس لتحقيق غرض ما أو أثر[2].

2-1-2 اصطلاحا :

يعرفه " محمد عودة " بأنه " العملية أو الطريقة التي تنقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق إجتماعي معين يختلف من حيث الحجم، ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه "، بمعنى أن هذا النسق الإجتماعي قد يكون " مجرد علاقات ثنائية نمطية بين شخصين أو أكثر جماعة صغيرة الحجم أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتي مجتمع إنساني "[3].

---

[1] عريب عبد السميع، **الإتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص.12.
[2] محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي** ، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص ص.09 10.
[3] **محمود عودة، أساليب الإتصال والتغير الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص.08.

وتعرفه أيضا الجمعية القومية لدراسة الإتصال بأنه " تبادل مشترك للحقائق والأفكار، أو الآراء أو الأحاسيس، مما يتطلب عرضا وإستقبالا يؤدي إلى التفاهم المشترك بين كافة الأطراف بصرف النظر عن وجود إنسجام ضمني "[1].

2-1-3 إجرائيا :

عملية نقل المعلومات وتبادل الأفكار والتجارب وتكوين العلاقات بين أعضاء الجمعية، سواء فيما بينهم أو بالبيئة التي ينشطون بها من أجل تحقيق أهدافها.

2-2 الجمعية :

2-2-1 لغة :

الجمعية لغة مشتقة من الفعل " جمع "،" يجمع "، " جماعة " وتعني مجموعة من الأفراد يتجاوز عددهم الثلاثة أو أكثر، أما الجمعية فكلمة تعني " جماعة من الأشخاص يجتمعون لغرض خاص "[2].

يقابل كلمة "جمعية" في اللغة الفرنسية كلمة " Association " والتي يقصد بها جماعة ذات صفة اختيارية مكونة من عدة أشخاص تعمل لغرض معين غير الحصول على الربح المادي[3].

2-2-2- إصطلاحا :

تعرف الجمعية على أنها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في ميدان الحياة الإجتماعية وإحدى المؤسسات العاملة والفاعلة في مجال تنمية المجتمعات المختلفة، كما تعرف حسب معجم علم الإجتماع " بأنها وحدة إجتماعية مستقلة تتكون من أفراد لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها، ولها مجموعة أهداف مشتركة "[4].

---

[1] ناصر دادي عدون، **الإتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الإقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، 2004دار الصفا، الأردن، ص.14.
[2] فتيحة أوهايبية، **الإتصال الجمعوي، إشكاليات نظرية**، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، 2012، ص.34.
[3] أحمد زكي البدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص.28.
[4] فتيحة أوهايبية، **المرجع السابق**، ص.35.

والجمعية تنظيم رسمي يقوم على علاقات غير شخصية، وهي هيئة مؤلفة من مجموعة من الأشخاص غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني أي ربح مادي أو اقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو أية أهداف سياسية [1].

2-2-3 إجرائيا :

الجمعية هي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تقوم على اتفاق بين شخصين أو بين أشخاص عدة طبيعيين أو معنويين، تهدف لتحقيق تعاون مشترك بشكل تنظيمي أكثر، من خلال مجموعة من الأنشطة بإستخدام عدة وسائل وأساليب وعبر قنوات إتصالية مختلفة.

2-3 الإتصال الجمعوي:

الإتصال الجمعوي يعكس أكبر حجم من المشاركين في الإتصال والتفاعل بين أعضاء هذا النوع من الإتصال حيث يسود التأثير والانفعال العاطفي وهو أحد وسائل الإتصال المباشر[2]، كما يمكن أن نعتبره أحد أشكال الإتصال التنظيمي[3].

2-4 الديمقراطية :

2-4-1 لغة :

كلمة من الأصل اليوناني " *Democratos* " وهو مصطلح ذو لفظين :الأول " *Demos* " وتعني الشعب، والثاني " *Cratos* " وتعني السلطة.

أي أنها مدلول على حكم الشعب وهي المدلول الرئيسي له، وما ميز الديمقراطية في عهدها اليوناني أنها كانت ديمقراطية أقلية ممتازة يستفيد منها المواطنون الأصليون الأحرار دون باقي أفراد الشعب[4].

---

[1] هبة حسين عبد الغني غنيمة، **الأنشطة الإتصالية للجمعيات الخيرية ودورها في تشكيل معارف وإتجاهات نحو العمل الخيري**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الأدب، قسم الإعلام، جامعة الزقازيق، مصر، 2004، ص.40.

[2] **محمد علي أبو العلاء، فن الإتصال الجماهيري النظري والتطبيقي**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص.34.

[3] فتيحة أوهايبية / نواري أمل، **الإتصال الجمعوي :أشكاله، وسائله وتقنياته، أهدافه**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد09، 09مارس 2006، ص.03.

[4] مولود ديدان، **باحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005، ص ص.140 -141.

2-4-2 إصطلاحا :

تعرف في معجم العلوم السياسية " Dictionnaire de science politique " على " أنها نظام سياسي يؤسس على مبدأين أساسيين وهما " السيادة ملك للشعب "، والسلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين دون صرف النظر كلية عن آراء وأفكار الأقلية "[1].

2-5 المشاركة :

وتعرف على " أنها إجماع مختلف الفاعلين بهدف المساهمة بشكل مباشر ومهيكل في سيرورة العمل التشاركي وعملية إتخاذ القرار "[2].

ويعرفها المعجم الإداري على " أنها المساهمة الفعالة لأفراد المجتمع المحلي في الأنشطة الإنمائية المحلية" إلا أن هذا المصطلح يشير من الناحية العلمية إلى نطاق عريض من درجات المشاركة المحلية في الأنشطة الإنمائية الخارجية، بدءا من المشاركة الرمزية والمشاركة غير النشطة، وصولا إلى أشكال المشاركة في صنع القرار على المستوى المحلي "[3].

2-6 الديمقراطية التشاركية :

حاول العديد من الباحثين تعريف الديمقراطية التشاركية وفق رؤيتهم للموضوع إلا أنهم أجمعوا على " أنها آلية لإشراك المواطنين بصورة مباشرة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات "[4].

حيث يعرفها " الأمين السويقات " على " أنها شكل جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المتعلقة بهم"، وهي أيضا توسيع ممارسة من طرف المواطنـــين

[1] Mokhtar LAKEHAL, **Dictionnnaire de science politique**, 4ème édition, L'Harmattan, Paris, 2009, p.129.

[2] رشيد لصفر، **التدبير التشاركي لشأن العام المحلي، الجماعات الحضرية والقروية نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2009 - 2010، ص.05.

[3] سمير الشويكي، **المعجم الإداري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.302.

[4] الأمين السويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية –دراسة حالتي المغرب والجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 17 ،جوان 2017، ص.244.

عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي وإتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك[1].

3 – مقاربة الدراسة :

تحدد المداخل النظرية إتجاه الدراسة لتسهم بدورها في تحديد إطار البيانات المطلوبة وكذا التنائج أو الحقائق المستهدفة، كما يعتبر المدخل المنهجي نقطة وصل بين الأساليب العملية التقنية التي يتعامل بها الباحث مع الواقع المدروس وبين الإطار المرجعي النظري، وهو بذلك يساعد على الإقتراب المتبصر من الواقع ولهذا سنحاول عرض أهم التصورات النظرية التي ستنطلق منها هذه الدراسة.

لقد إعتمدنا في دراستنا على النظرية "البنائية الوظيفية"، والتي تقوم أساسا على أن تنظيم المجتمع وبناءه هما ضمان لاستقراره، وذلك لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن، يحقق الإعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء.

تشير البنائية الوظيفية إلى تحديد عناصر التنظيم والعلاقات التي تقوم بين هذه العناصر، وتحدد وظيفة الأدوار التي يقوم بها كل عنصر في علاقته بالتنظيم الكلي ومدى إسهام العنصر في النشاط الإجتماعي الكلي ويتحقق الثبات والاتزان من خلال توزيع الأدوار على العناصر بشكل متوازن وثابت، وترى هذه النظرية أن التنظيم هو غاية كل بناء في المجتمع، حتى يحافظ هذا البناء على استقراره وتوازنه حيث لا يسمح التنظيم بوجود أي خلل في هذا البناء يؤثر على هذا التوازن والاستقرار سواء من حيث العلاقات أو الوظائف،وأسهمت النظرية الوظيفية في فهم طبيعة وسائل الإتصال وأدوارها في المجتمع حيث اهتمت بما[2] تقدمه وسائل الإتصال من وظائف بدل التركيز على التاريخ أو الملكية أو الحرية، وترى الوظيفية أيضا أن أساس وجود أي مؤسسة هو وظائفها وعادة ما تضمحل المؤسسة بزوال وظائفها في المجتمع.

وقد استندت النظرية الوظيفية أفكارها الأساسية في فروضها إلى فكرة سابقة طورها " هاربرت سنبسر " وهي التماثل بين الكائن العضوي وبين المجتمع، فالكائن الحي كائن كلي يتكون من مجموعة أعضاء وأجهزة

[1] الأمين السويقات، **مرجع سابق**، ص.244.
[2] أحمد أيوب، **علم الإجتماع الإعلامي**،ط01، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2015، ص.108.

والتي تقوم كل منها بوظيفة معينة وتتضافر جميعها على إستمرار بقاء الكائن الحي ثم إستمرار نموه وتطوره ويمثل هذا النظام المجتمع الإنساني، حيث أن هذا المجتمع يتكون من مجموعة الأجزاء أو الأنساق تتكامل جميعا لحفظ التوازن في المجتمع، فإذا اختلت وظيفة أحد الأنظمة أو الأجزاء فإن الجسم أو المجتمع سوف يصبح في حالة اللاتوازن[1].

وتتصور النظرية الوظيفية الهيكل التنظيمي في المؤسسة كوعاء توزع بداخله أدوار الأفراد في مستويات ودوائر وحدود مختلفة، وهو مستقل في وجوده عن العمليات التي تتسبب في إنشائه وتعبيره، كما أن هذه النظرة توحي بالحتمية بمعنى أن الأفراد نتاج لمحيطهم وهم يستجيبون للمنبهات الخارجية.

فالإتصال يعتبر مادة ملموسة تنتقل أفقيا وعموديا (صعودا ونزولا) داخل هيكل المؤسسة المتضمن لأنشطتها، وأن للرسائل الإتصالية مواقع فضائية وزمنية مستقلة عن المرسل والمستقبل[2].

ومن خلال ما تم التطرق له حول البنائية الوظيفية نلاحظ أنها الأنسب لدراسة موضوعنا كون الجمعية عبارة عن تنظيم وبناء مؤسسي، ولضمان استقرارها لابد من الوظائف والأنشطة الإتصالية بالدرجة الأولى، التي تحدد الأدوار التي يقوم بها كل عنصر من عناصر الجمعية لتحقيق تعاون مشترك بشكل أكثر تنظيما وتنسيقا من خلال مجموعة الأنشطة عبر وسائل وأساليب وقنوات إتصالية مختلفة تهدف إلى المحافظة على البناء التنظيمي ودعم استقراره.

4- المجال الزماني و المكاني للدراسة :

أجريت دراستنا في مجالين أثنين هما المجال الزماني أي المدة الزمنية المستغرقة في إجراء الدراسة والمجال المكاني الذي أجريت فيه الدراسة.

4-1 المجال الزماني : يتمثل في بالفترة الزمنية التي يتم فيها إجراء البحث من بدايته حتى نهايته،ويشمل ذلك المدة التي استغرقتها دراستنا بين الجانب المنهجي، النظري والتطبيقي إنطلاقا من شهر ديسمبر 2018

[1] عزام أبو الحمام، **الإعلام الثقافي "جدليات وتحديات"**،ط01، دار أسامة، عمان، الأردن، 2010، ص ص. 216 -217.
[2] أ. لارامي /ب. فالي، **البحث في الاتصال، عناصر منهجية**، قسنطينة، ،الجزائر، 2004، ص.97.

إلى غاية شهر ماي 2019 وهو ما يقارب (06) أشهر تقريبا، أي من بداية إختيارنا للموضوع والموافقة عليه من قبل إدارة القسم، مرورا بجمع المعلومات، بالإضافة لضبط الإطار المنهجي والنظري والانطلاق في الجانب التطبيقي إلى غاية الإنتهاء من المذكرة بصفة نهائية.

4-2 المجال الجغرافي : ويتمثل في المكان الذي يتم فيه إجراء الدراسة الميدانية، حيث تمثل بلدية الشريعة ولاية تبسة الحيز المكاني لهذه الدراسة نظرا لقدرتنا بالتواصل مع الجمعيات الفاعلة فيها، وسهولة تواصلنا مع المسؤولين المحليين في البلدية، مما يسهل علينا إجراء الدراسة الميدانية.

5- المنهج المتبع وأدوات الدراسة :

5-1 المنهج المتبع : من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة فإننا سنتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كون دراستنا تندرج ضمن البحوث الوصفية، حيث يقوم الباحث بهذا النوع [1]من الدراسات لتحديد سمات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كيفيا وكميا، كما تهدف الدراسات الوصفية إلى معرفة كيفية حدوث الظاهرة وذلك عن طريق وصف ملامحها والعلاقة بين متغيراتها ثم تشخيصها، عن طريق الإجابة عن التساؤلات المصاغة سلفا[2].

كما يرى " ربحي مصطفى غليان وعثمان محمد غنيم " أن " المنهج الوصفي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، أشكالها وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث "،مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات التنبؤ لمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها[3].

ونظرا لطبيعة الإشكالية وتساؤلات الدراسة جعلت من ضروري تناول المنهج الوصفي التحليلي لوصف الإتصال داخل الجمعية وتحليل الظاهرة موضوع البحث من خلال النتائج المتوصل إليها بالإعتماد على أدوات تتماشى والمنهج الوصفي التحليلي وهي المقابلة والاستمارة، حيث يهدف المنهج الوصفي كخطوة أولى

[1] **أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه**،ط01، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994، ص.32.
[2] **صالح بن نوار، مبادىء في منهجية العلوم الإجتماعية والإنسانية**، مخبر علم الإجتماع الإتصالي للبحث والترجمة، قسنطينة، 2012، ص.122.
[3] ربحي مصطفى غليان /عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**،ط01، دار صفاء،عمان، الأردن، 2000، ص.42.

إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن الظاهرة موضوع البحث، ثم كخطوة ثابتة تحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية من أجل تحقيق الخطوة الثالثة والمتمثلة في التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة وذلك بالإعتماد على أدوات منهجية مساعدة[1].

5-2 أدوات الدراسة :

5-2-1 الإستبيان : يعرف على "أنه مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع يتم وضعه في إستمارة ترسل للأشخاص المعنيين عن طريق البريد التقليدي أو البريد الإلكتروني أو تسلم يدويا، تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها، وبواسطتها يمكن التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق"[2].

ومفهوم الإستبيان عبارة عن لفظ يطلق على الإستمارة التي تتضمن مجموعة من العبارات أو الجمل التي تستعمل بالدرجة الأولى في جمع المعلومات من المبحوثين مباشرة سواء تمت عملية جمع البيانات هذه عن طريق إرسال الإستبيان بالبريد، أو نشرها في أي شكل من أشكال الإعلام يرد عليها مبحوث بنفسه.

كما يتم الإستبيان على شكل مقابلة مقننة بين الباحث والمبحوث، بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا بنفس الطريقة بهدف إستخلاص إتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الأفراد إنطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها[3].

واختيارنا لاستمارة الإستبيان فرضته طبيعة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها وهذا بتوجيه مجموعة من الأسئلة، وتضمنت الدراسة على ثلاثة محاور في كل محور مجموعة من الأسئلة تتمثل في ما يلي :

- البيانات الشخصية : يتناول البيانات الشخصية للفئات الإجتماعية محل الدراسة، قصد التعرف عليها من الناحية السوسيوديمغرافية.

[1] أحمد بدر، **مرجع سابق**، ص.84.

[2] **عمار بوحوش، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص ص.67 -68.

[3] عمار طيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**،ط 1، دار المنهج، عمان، 2017، ص. 199.

- المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة.
- المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار.
- المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة.

كما مرت عملية إعداد إستمارة الإستبيان بمراحل وهي :

- صياغة الأسئلة مبدئيا وعرضها على الأستاذة المشرفة لتحديد مدى ترابط وتناسق وكفاية الأسئلة.
- إعادة ضبط الأسئلة بعد الأخذ بالملاحظات.
- إخضاع الإستمارة لتحكيم من طرف 03 أساتذة : الأستاذ محمد الطيب بلغيث والأستاذ منصر عز الدين والأستاذ محمد مالك، هذا لمعرفة مدى صلاحية الإستمارة.
- إعادة ضبط الإستمارة مرة أخرى وفقا لما حدده الأساتذة المحكمين.
- إعداد الإستمارة في شكلها النهائي للمبحوثين وتوزيعها على عينة المبحوثين.
- استرجاع الاستمارات وفرزها مع تحييد الاستمارات غير القابلة للتفريغ.
- معالجة المعطيات من خلال برنامج spss.
- تحليل وتفسير البيانات المتوصل إليها.

5-2-2 المقابلة : هي" عبارة عن تبادل لفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوب وذلك للحصول على المعلومات أو الآراء التي تعبر عن وجهات النظر"،[1] كما تعتبر من الوسائل والأساليب شائعة الاستعمال في البحوث الميدانية لأنها تحقق أكثر من غرض للباحث[2]، كما "أنها أحد أهم الأدوات البحثية في جمع البيانات خاصة، في دراسات الأفراد والجماعات الإنسانية فهي أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية[3]، وعادة المقابلة الشخصية لا تخضع للصدفة بل أن هذه العناصر كلها تضبط ضمن

[1] **أحمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 ص. 184.
[2] **كمل محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية،ط04، دار الثقافة، عمان، الأردن**، 2011، ص.126.
[3] محمد زيان عمر، **البحث العلمي ومناهجه و تقنياته،ط** 5، دار الشروق للنشر والتوزيع، السعودية، 1987، ص.290.

رزنامة مفصلة، مع دراسة مجتمع البحث من كل جوانبه لأن معرفة كل هذه الجوانب تمكن من تحديد طريقة التعامل معها"، كما أن للمقابلة عدة أنواع واعتمدنا في دراستنا على المقابلة المقننة المفتوحة، حيث أنها أكثر المقابلات شيوعا وتجمع بين المقابلة المقننة المبرمجة والمقابلة الحرة الغير مقننة[1].

حيث طرحت بعض الأسئلة عند المقابلة بشكل مقنن حول الجمعيات محل الدراسة (تأسيسها، مهامها وأنشطتها، هيكلها التنظيمي)، بالإضافة لسؤال مفتوح حول مشكلة البحث الأساسية المتمثلة في دور الذي يلعبه الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية، وتمت هذه المقابلة مع مسؤولي الجمعيات محل الدراسة على مستوى بلدية الشريعة.

3-2-5 الملاحظة : بصفة عامة " هي عبارة عن مشاهدة ومراقبة سلوك أو ظاهرة معينة بصورة دقيقة ثم تسجيل هذه الملاحظات في ورق مخصص لذلك والإستعانة بالأساليب الإحصائية التي يحددها الباحث ".

كما تتمثل في توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جانب ذلك السلوك وخصائصه، وهناك من يعرفها بأنها: إنتباه مقصود ومنظم ومضبوط للظواهر أو الحوادث أو الأمور بغية اكتشاف أسبابها و قوانينها واعتمدنا الملاحظة من أجل تكوين صورة أولية حول اشكاليتنا المطروحة وطبيعة البيانات والمعلومات التي سوف نجمعها[2]، وتتجسد في بحثنا هذا من خلال الزيارات الميدانية والمعايشة اليومية لمجال الدراسة والتي تتيح الحصول على معلومات مؤكدة.

6 - المجتمع الأصلي للبحث وعينة الدراسة :

1-6 مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في" مجموعة عناصر لها خاصية أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى والتي يجري عليها البحث أو التقصي "[3].

---

[1] جودت عزة عطوي، **أساليب البحث العلمي (مفاهيمه، أدواته، طرق الإحصائية)**ط04، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011، ص.113.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية و الإعلام الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص.125.

[3] على معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)**،ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2008، ص.184.

كما يعرف على " أنه كل الأفراد الذين يحملون بيانات الظاهرة التي تحت الدراسة فهو مجموع وحدات البحث التي يراد منها الحصول على البيانات "[1]،حيث أن نجاح تعيين عينة الدراسة يقوم على مدى ضبط وتحديد مجتمع البحث، والمقصود به أيضا " بأنه المجموعة الكلية التي يسعى الباحث تعميم نتائج بحثه عليها "،وعلى الباحث أن يحدد مجتمع البحث تحديدا دقيقا، حيث ينبغي أن يكون مجتمع البحث هو نفسه الذي نختار منه عينة الدراسة، فالمجتمع يشمل جميع الأفراد أو العناصر أو الأشياء الذين لهم خصائص واحدة التي يمكن ملاحظتها[2].

وشمل مجتمع البحث الذي نقوم بدراسته كل من الجمعيات محل الدراسة ببلدية الشريعة ولاية تبسة بالإضافة لأعضاء المجلس البلدي لبلدية الشريعة ولاية تبسة.

ومن أجل دراسة واقع فعالية الإتصال بين الجمعيات والمسؤولين المحليين، ومدى تأثيره على مشاركة المواطن في إتخاذ القرارات وتسيير الشأن المحلي الخاص به، إنطلاقا من انخراطه في تنظيمات جمعوية.

وبالتالي قياس مدى فعالية الإتصال الجمعوي في تجسيد قيم الديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي وخاصة في هيئات الجماعات المحلية ممثلة في المجالس المنتخبة للبلديات، وكذا تسليط الضوء على حقيقة تجسيد هذه الآلية ومدى تطبيقها فعليا على أرض الواقع، دون إهمال هدف تحديد أهم الصعوبات والمعوقات التي تقف أمام تجسيدها كآلية تسيير تسعى الجزائر إلى العمل بها مواكبتها من خلال تكريسها في القوانين التنظيمية للإدارة المحلية، وزيادة دور المواطن كعنصر فاعل في هذه العملية وهذا العامل سيساعدنا في الدراسة والمتابعة الميدانية.

6 -2 عينة الدراسة : أهم خطوة يقوم الباحث في دراسته هو اختياره للعينة التي يشترط أن تكون مماثلة تمثيلا دقيقا لمجتمع البحث، فلا تعد البيانات مماثلة ما لم تعكس مواصفات وخصائص المجتمع الذي تسحب منه وهذا للوصول للمعلومات التي تفي بالغرض نهاية الدراسة.

---

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات علمية"**، ترجمة : مصطفى ماضي،ط 2، نشر دار القصبة، الجزائر، 2006، ص.298.

[2] يوسف لازم كماش، **البحث العلمي (مناهجه، أقسامه، أساليبه الإحصائية)**،ط01، دار دجلة، عمان الأردن، ص.145.

وتعرف العينة على أنها " جزء من مجتمع البحث تعبر عن أفراد أو مفردات مختارة للدراسة والتحليل من أجل الاستدلال على خصائص المجتمع الذي أخذت العينة منه "[1].

وتعرف أيضا على أنها " النماذج البشرية أو المادية التي تسحب من الكم أو المجتمع الكلي وفقا لشروط وضوابط على أن تحمل هذه النماذج مواصفات الكل وتمثلها "[2].

وقد إعتمدنا في دراستنا على العينة القصدية، والتي تعرف تحت أسماء متعددة مثل: العينة العرضية، أو العينة العمدية، أو العينة النمطية وهي أسماء تشير كلها إلى العينة، التي يقوم الباحث بإختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره العامة التي تمثله، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة[3].

وتعني كذلك إختيار كيفي من قبل الباحث إستنادا إلى أهداف بحتة ولا يتم إختيار المبحوثين من خلال الجداول العشوائية، وهذا يعني أن هذه العينة لا تعطي الفرص المتكافئة بكل وحدة إجتماعية لأن تكون ضمنها، وتجدر الإشارة أن مجال الدراسة فرض علينا إختيار العينة القصدية.

وفي دراستنا " الإتصال الجمعوي ودوره في تجسيد الديمقراطية التشاركية " قد تم إختيار 60 مفردة من مجموع مجتمع البحث، حيث قمنا بمسح شامل على أعضاء من الجمعيات محل الدراسة عبر بلدية الشريعة ولاية تبسة، وقد تم توزيع 60 إستمارة، تمت الإجابة عليها جميعا، أي تحصلنا على ما نسبته 100% من عينة الدراسة، حيث استبعدت 07 استمارات لعدم صلاحيتها للتحليل وبذلك يكون عدد الاستمارات التي تم تفريغها وتحليلها وتفسيرها 53 إستمارة بنسبة 88% .

[1] محمد عبد الجبار خندقجي / نواف عبد الجبار خندقجي، **مناهج البحث العلمي (منظور تربوي معاصر)**ط01، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2012، ص.124.

[2] مصطفى عبد الحميد الطائي / خير ميلاد أبو بكر، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية**،ط01، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007، ص.209.

[3] **أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص.197.

7- أسباب إختيار الموضوع :

وقد تضافرت عوامل وأسباب عدة كانت دافعا في إختيارنا لدراسة موضوع : دور الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية، وهذا راجع لتنامي دور الجمعيات في المجتمع وأخذها لحيز كبير من إهتمامات الأفراد، حيث أن غالبية الأشخاص صار لهم إنتماء أو ميول لجمعية معينة على إختلاف توجهاتها أو حتى طبيعة نشاطها، وهو ما جعل منها الوسط الأنسب لممارسة الأنشطة التطوعية والثقافية، كما أنها وسيلة للتعبير عن الآراء في قضايا تخص تسيير الشأن المحلي للمواطن، أي أنها صارت قناة إتصالية فاعلة لمشاركة المواطن في صناعة القرار، إنطلاقا من ومفاهيم ومبادىء العمل التشاركي.

ونظرا لكل الأهمية سالفة الذكر لدور الإتصال في الجمعيات وعلاقته المباشر بالديمقراطية التشاركية أردنا تسليط الضوء على هذه العلاقة ودراستها بشكل موضوعي، من أجل الوصول إلى نتائج وأهداف مقبولة، وعليه تم تقسيم الأسباب الأساسية لإختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

7-1 الأسباب الذاتية :

- الرغبة الشخصية لنا في معالجة المواضيع ذات الصلة بالشأن الجمعوي.
- الحرص على تناول موضوع جديد وغير متناول سابقا خاصة من الناحية الإتصالية.
- ملاحظتنا بأن موضوع الإتصال الجمعوي يلقى إهتماما كبيرا من قبل الباحثين والأكاديميين، خاصة من خلال البحث في الدور الذي يلعبه الإتصال في تفعيل العمل التشاركي.
- الرغبة في الوقوف على واقع عمل التنظيمات الجمعوية ودورها في إشراك المواطن في تسيير الشأن العام وإتخاذ القرار.
- الموضوع يندرج ضمن تخصصنا الأكاديمي وهو الإتصال في التنظيمات.

2-7 الأسباب الموضوعية :

- العمل على دراسة الموضوع لما له من أهمية في حياة الأفراد والجماعات، الهيئات، المؤسسات والمجتمع ككل.
- التعرف على مفهوم الإتصال الجمعوي كأحد أشكال الإتصال التنظيمي الحديثة، ومحاولة إبراز دوره في تحقيق أهداف الجمعيات والمحافظة على إستمراريتها.
- التعرف على أهم أساليب وتقنيات الإتصال داخل الجمعيات.
- تقييم الدور الذي تلعبه التنظيمات الجمعوية في تجسيد الديمقراطية التشاركية.
- التعرف على واقع إشراك المواطن في العملية الديمقراطية على الصعيد المحلي ممثلا في البلدية.
- الوقوف على دور الإتصال الجمعوي ومعرفة مدى إسهامه في مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي، والوصول إلى إمكانية تصحيح الأخطاء مع إدراج إقتراحات لتدارك النقائص المحتملة.

8 - أهمية الدراسة :

تستسقي الدراسة الحالية أهميتها من أهمية الموضوع نفسه فموضوع الإتصال الجمعوي والعمل التشاركي يعد مسألة ذات أهمية كبيرة، لكونه على علاقة مباشرة بحياة المواطن من جهة، وببقية الفاعلين المحليين كالمجالس المنتخبة من جهة أخرى.

كما تأتي أهمية موضوع بحثنا في أنه يعالج نقطة حساسة موجودة في الواقع، متعايشين معها ونلمسها في طبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن والمسؤول المحلي، وليست مجرد نظرية على ورق وتتمثل أهمية الموضوع فيما يلي :

1-8 الأهمية العلمية :

تنبع الأهمية العلمية من تناولنا لموضوع التنظيمات الجمعوية والعمل التشاركي في الجمع بين متغيرين لم ينالا حقهما من حيث الدراسة الأكاديمية والبحثية، وهما الإتصال الجمعوي والديمقراطية التشاركية ودراستهما

في مجال الإتصال والمشاركة، اللذان هما ميدانين متخصصين الأول في علوم الإعلام والإتصال، والثاني في ميدان العلوم السياسية، من أجل الوصول إلى نتائج نظرية واقعية لقياس وتفسير هذه العلاقة.

8-2 الأهمية العملية :

- توضح للباحث القدرة على فهم مكانة الإتصال في الجمعيات ودوره الفاعل في تحقيق أهدافها.
- تساعد في التعرف على القنوات وأساليب الإتصال الجمعوي كأداة فاعلة في إشراك المواطن في تسيير شأنه المحلي.
- تسليط الضوء على الحركة الجمعوية في الجزائر، ومدى فاعليتها في خلق بيئة للعمل التشاركي.
- رصد أهم المعوقات والصعوبات التي تقف أمام تجسيد الديمقراطية التشاركية.
- الدراسة من شأنها إعطاء رؤية مستقبلية تساهم في تقليص الصعوبات التي تواجه عمل الجمعيات وتسهم في محو المعوقات التي تعطل تطلعات الجميع من مواطنين ومسؤولين محليين في تجسيد الديمقراطية التشاركية.
- الكشف عن واقع الديمقراطية التشاركية ومدى تطبيقها فعليا على المستوى المحلي لبلدية الشريعة.

9 - أهداف الدراسة :

نطمح من خلال هذا الموضوع إلى تحقيق بعض الأهداف سواء على مستوى الجانب النظري أو التطبيقي حيث نسعى للوصول إلى نتائج وتأكيد فرضيات أثارها موضوعنا، ففي دراستنا هذه نركز على بلوغ النقاط الأساسية التالية :

9-1 أهداف علمية :

- إبراز مدى أهمية الإتصال في التنظيمات الجمعوية والدور الذي يلعبه في تفعيل عملها وزيادة نجاح أنشطتها وتحسين أداءها.

- تسليط الضوء على الحركة الجمعوية، ومعرفة تاريخها وتطورها وأهميتها، ودورها في دمج المواطن في أنشطتها وإشراكه مع الفاعلين المحليين في عمليات التسيير وإتخاذ القرار.
- إثراء البحث العلمي بدراسة متغيرات حديثة على غرار الإتصال الجمعوي والديمقراطية التشاركية.

2-9 أهداف عملية :

- التعرف على الإتصال الجمعوي وأنواعه، خصائصه وأساليبه.
- الكشف عن الوسائل والآليات اللازمة لتفعيل المشاركة من خلال الإتصال بين الجمعيات والبلدية.
- قياس فعالية الإتصال الجمعوي، ومدى مساهمته في تحقيق الديمقراطية التشاركية.
- تقديم دراسة منهجية وواضحة، تهدف إلى الوصول لنتائج تمكن من التعرف على حقيقة واقع الإتصال الجمعوي في البلدية.
- الوقوف على أهم المعوقات التي قد تواجه عملية تطبيق الديمقراطية التشاركية على مستوى البلدية.

10 - الدراسات السابقة :

10-1 الرسائل والبحوث :

تعتبر الدراسات السابقة أو المشابهة كل الدراسات أو البحوث التي سبق إجراءها من قبل باحثين آخرين في هذا الموضوع أو مواضيع مشابهة له مع التركيز على ماهي الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وأهم النتائج التي توصلت إليها[1]، أو في الجانب التطبيقي إذ يتعرف على المناهج المستخدمة وأدوات البحث وكيفية توظيفها.

حيث تفرض قواعد البحث العلمي على الباحث التعمق في قراءة هذه الدراسات والتدقيق فيها، كما يمكن إعتبار الدراسات السابقة بأنها الركيزة الأساسية في مختلف الأبحاث العلمية، وبالرغم من كون دراستها

[1] **منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي**،ط01، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص.230.

وتحليلها وتمحيصها يعتبر عملا شاقا إلا أنه لا مناص من الإطلاع عليها، والوقوف على بعض الدراسات التي لها علاقة بصفة جزئية بموضوع بحثنا والتي قد نستفيد منه على مختلف مستويات بحثنا.

ومن الدراسات التي إعتمدنا عليها في موضوعنا :

1- الدراسة الأولى : هي دراسة تحمل عنوان: "دور الأنشطة الإتصالية للجمعيات الخيرية ودورها في تشكيل معارف وإتجاهات الجمهور نحو العمل الخيري" من إعداد الطالبة هبة عبد الغني حسن غنيمة وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إعلام سنة 2004 في جامعة الزقازيق بمصر.

حيث إنطلقت الباحثة من فرضية مفادها أن الجمعيات الخيرية على الرغم من تعدد توسعها وإنتشارها وزيادة درجة التأثير الذي تمارسه على جمهورها بزيادة قناعاته بضرورة الانخراط في العمل الخيري وتوسع أنشطتها الإتصالية مع جمهورها، إلا أنه لم يتم دراسة نشاطها الإتصالي ومدى تأثيرها في خلق رؤى وتصورات حول مختلف قضايا الشأن العام، فكانت مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي :

ماهو دور الأنشطة الإتصالية للجمعيات الخيرية في تدعيم فكرة العمل الخيري لدى الفئات المختلفة من الجمهور المصري وتحديد دورها في تشكيل الإتجاهات والمعارف نحو العمل الخيري في مصر؟.

وجاءت في هذه الدراسة ثلاثة تساؤلات فرعية وهي:

- ما دور وسائل الإتصال المختلفة في تكوين الإتجاهات نحو العمل الخيري في مصر ؟
- ما أنواع الوسائل الإتصالية التي تستخدمها الجمعيات الخيرية لدعم العمل الخيري ؟
- وما المشكلات التي تواجه النشاط الإتصالي الخاص بالجمعيات الخيرية في مصر؟ وما الحلول المقترحة لذلك ؟.

كما تجلت أهمية الدراسة هي التركيز على إبراز :أهمية وقدرة وسائل الإتصال وكذا التكنولوجيا على تشكيل معارف وإتجاهات الجمهور بإتجاه قضايا وموضوعات المجتمع.

أما بالنسبة لأهداف هذه الدراسة فقد ركزت الباحثة على هدفين أساسين وهما :

- التعرف على الأنشطة الإتصالية المختلفة في الجمعيات الخيرية في مصر.
- التعرف على المعارف والإتجاهات التي يكونها الجمهور المصري من خلال الأنشطة الإتصالية نحو العمل الخيري.

أما في ما يخص المنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد إعتمدت الباحثة على منهج المسح الإعلامي حيث تم مسح الأنشطة الإتصالية وكذلك فئات الجمهور المختلفة وإتجاهاته ومعارفه المختلفة نحو العمل الخيري في مصر، كما أن المنهج المقارن أيضا تم الإعتماد عليه من خلال رصد التشابه والتباين والتحليل بين المعطيات والملامح الرئيسية للأنشطة الإتصالية للجمعيات الخيرية محل الدراسة.

كما إستعملت الباحثة كل من الأدوات التالية :

- المقابلة :مع بعض القائمين بالإتصال في الجمعيات الخيرية محل الدراسة.
- تحليل المضمون : حيث قامت الباحثة بتحليل النشاط الإتصالي بكافة أنواعه في وسائل الإتصال في الجمعيات محل الدراسة.
- إستمارة الإستبيان : قد تم إستخدام نوعين من الإستبيان في كافة هذه الدراسة كل منها يضم مجموعة محاور تدور حولها الأسئلة، وقد ضمت أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة إحداها للقائمين بالإتصال في الجمعيات، وأخرى تخص فئات الجمهور المختلفة.

أما عينة الدراسة ضمت مجموعة من الجمعيات الخيرية بمصر (جمعية خير مصر، جمعية صناع الحياة جمعية بنك الطعام المصري)، وذلك من خلال الأنشطة الإتصالية بهذه الجمعيات بدء من المطبوعات وإنتهاء بالأنترنت والصحافة والإذاعة والتلفزيون.

حيث ضمت هذه العينة 400 مفردة من مختلف فئات الجمهور المصري و197 مفردة خاصة بالعاملين بالجمعيات الخيرية.

وكانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي :

- أن الإعلان التلفزيوني هو النشاط الإتصالي الأكثر تأثيرا في الجماهير المختلفة، تليه مطبوعات العلاقات العامة، وأخيرا الأنشطة الإتصالية المباشرة مثل الحفلات المحاضرات والندوات.
- كما أكدت أن غالبية الأفراد يفضلون التعامل مع الجمعيات الخيرية من أجل إبراز الصورة الإنسانية من جهة وإستثمار وقت الفراغ من جهة ثانية.
- كما أن غالبية مفردات الدراسة يرون أن الأنشطة الإتصالية تزودهم بالمعلومات التي تسهل عملية التبرع خاصة، وذلك بتحديد الأشخاص المحتاجين لها عن طريق أنشطتهم الإتصالية.

ولقد أفادتنا هذه الدراسة كونها تحمل أحد متغيرات دراستنا وهو الإتصال في الجمعيات وجاء تحت عنوان الأنشطة الإتصالية في الجمعيات، ويظهر ذلك في الأهداف المسطرة من هذه الدراسة وأبرز النتائج التي تحصل عليها، حيث ركزت في هذه الدراسة على وسائل الإتصال التي تعتمد عليها الجمعية في التفاعل مع جمهورها الخارجي وتوضيح فعاليتها في دمج المواطن ضمن أهدافها الخاصة بالعمل التطوعي وهو ما ساعدنا خاصة في جزئية أكثر قنوات الإتصال الخارجي في الإتصال الجمعوي على الصعيد المحلي.

2- الدراسة الثانية :وهي دراسة بعنوان "دور الإتصال وتأثيره على تنظيم الجمعيات" دراسة ميدانية لجمعية الشفاء بالأغواط، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع تخصص الإتصال في التنظيمات، من إعداد الطالب بن دبلة توفيق،تحت إشراف الدكتور: محي الدين مختار،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، لعام 2010/2009.

إنطلق الباحث في دراسته بعد تعرضه للدراسات السابقة المتعلقة بموضوعه من إشكالية مفادها أن للإتصال تأثير فعال ومباشر على تنظيم وهيكلة الجمعيات، أي بالتركيز على دور الإتصال ومدى إسهامه في ضبط الإستراتجية التنظيمية داخل وخارج الجمعية، وكيفية التأثير الفعال بمختلف وسائله وأنواعه في تشكيل تصورات لدى العاملين داخل الجمعيات.

وتبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي :

❖ ماهو دور تأثير الإتصال على تنظيم الجمعيات ؟

وتضمنت الدراسة أربعة أسئلة تمثلت في :

- ماهي أنواع الإتصال الأكثر نجاعة داخل الجمعية ؟
- ماهي الكيفيات التي تؤثر بها قنوات الإتصال على العاملين داخل الجمعية ؟
- كيف تحقق عملية الإتصال الغرض المطلوب ؟
- ما مدى فعالية تأثير الأعضاء داخل الجمعية ؟

أما بالنسبة لأهمية هذه الدراسة فقد أبرزها الباحث عن طريق الكشف عن نقاط القوة والضعف في إستراتيجية الإتصال داخل الجمعية، مع التركيز على فهم مكانة ودور الإتصال وتنظيمه لكفاءة الجمعية.

كما ركز الباحث في دراسته على جملة من الأهداف ومن أهمها :

- إبراز أنواع الإتصال وتحديد أهميته وخصائصه وأنواعه وتنظيمه داخل الجمعية.
- تحديد أهم معوقات العمل الجمعوي التي تحد من فعاليته ونجاحه.

أما مجتمع الدراسة الذي شملته الدراسة الميدانية فقد كان أعضاء جمعية الشفاء (أفلو، الأغواط) والذين يبلغ عددهم 60 عضوا دائما في الجمعية، بالإضافة إلى 40 عضوا منخرطا بالتطوع، وأستعمل العينة القصدية، في حين كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة وتحليلها، إنطلاقا من المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها عن طريق أدوات بحثية تمثلت أساسا في المقابلة واستمارة الإستبيان.

ومن أبرز النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة:

- يشكل الإتصال أهمية بالغة في نجاح أي تنظيم وبالتالي تسعى الجمعيات إلى جعل الإتصال أساس العمل لتحقيق أهدافها.

- تعمل الجمعية كمؤسسة اجتماعية تسعى إلى تقديم الإتصال كإستراتيجية في العملية التنظيمية لها على المستويين الداخلي والخارجي.
- الإتصال داخل الجمعيات يحافظ على إستمراريتها وبقائها كتنظيم.

ولقد استفدنا من هذه الدراسة كونها تركز على جزء مهم في دراستنا وهو تأثير الإتصال على الجمعيات وتجلى ذلك في السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وأبرز النتائج التي تحصل عليها، ولكنه ركز في هذه الدراسة على الإتصال داخل الجمعية دون التوضيح أكثر في طبيعة قنوات الإتصال على مستوى المحيط الخارجي لها وهي الجزئية التي تم معالجتها في بدراستنا حول طبيعة دور الإتصال الجمعوي في تفعيل العمل التشاركي ودمج المواطن فيه.

3- الدراسة الثالثة : هي دراسة تحمل عنوان: "الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب "، من إعداد الطالب "عبد الله بوصنوبرة" وهي دراسة مقدمة لنيل أطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة : 2010-2011.

حيث إنطلق الباحث في دراسة معمقة حول دور الحركة الجمعوية في ترقية الخدمات الإجتماعية الموجهة لفئة الشباب، وضمت هذه الدراسة تسعة فصول كاملة، ركز من خلالها على تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر وأهم الأنشطة التي تركز عليها الجمعيات وأخيرا طبيعة العلاقة بين الإتصال والعمل الجمعوي في مناحي التنسيق والمشاركة، فكانت مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي :

ماهو دور الحركة الجمعوية في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟

وجاءت في هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات فرعية وهي:

- ما طبيعة البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها الحركة الجمعوية الشبانية لمقابلة إحتياجات الشباب ؟
- هل تطبق الحركة الجمعوية مبادىء طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الجمعيات الشبانية والسلطات العمومية ؟
- إلى أي مدى يوجد تنسيق وتعاون بين الجمعيات الشبانية في إطار شبكات وإتحادات ؟
- ماهي أهم المعوقات التي تحول دون فعالية أداء الجمعيات لدورها في ترقية الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب ؟

أما بالنسبة لأهداف هذه الدراسة فقد ركز الباحث على الأهداف التالية :

- معرفة الظروف التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها، وعلاقتها بالدولة والمجتمع.
- الكشف عن الجانب التنظيمي الداخلي للجمعيات، وطرق إدارتها ومستوى ومهارات قادتها.
- التعرف على مستوى التنسيق والتعاون بين الجمعيات في المجالات المتشابهة.
- رصد أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه نشاط الجمعيات.

أما في ما يخص نوع الدراسة فهي تنتمي للدراسات الوصفية التي تهدف إلى رسم صورة دقيقة ولمسات وخصائص واقع الظاهرة، حيث تركز هذه الدراسة على وصف الأنشطة والوظائف التي تقوم بها الحركة الجمعوية إتجاه الشريحة الشبانية، كما أن المنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد إعتمد الباحث على منهج المسح الإجتماعي بنوعيه طريقة الحصر الشامل، وطريقة العينة، حيث يهدف منهج المسح الشامل إلى جمع البيانات الضرورية عن عناصر الظاهرة المدروسة وحصرها من خلال مفردات مجتمع البحث.

أما عينة الدراسة ضمت مجموعة من الجمعيات بلغ عددها 24 جمعية بالإضافة لرؤساء الجمعيات بولاية قالمة والشباب المستفيد من خدماتها، حيث ضمت هذه العينة 670 مفردة من مختلف فئات الشباب المستفيد و100 مفردة خاصة رؤساء الجمعيات.

وكانت أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي :

- يتجلى دور الحركة الجمعوية الشبانية في قدرتها على تغيير الأنماط السلوكية السلبية لدى الشباب.
- يتطلب نجاح دور الحركة الجمعوية الشبانية في توسيع مشاركة كل الشباب في محيطه الإجتماعي.

- الحركة الجمعوية الجزائرية لا تزال تلمس طريقها وتبحث عن نفسها وعن وجودها الفعال والمؤثر في المجتمع والدولة، خاصة في المجتمعات المحلية وفي عنصرها الحيوي وهو الشباب.

ولقد أسهمت هذه الدراسة في كونها تركز على الحركة الجمعوية كفاعل أساسي في المجتمع المدني الجزائري، والتركيز على دور الجمعية في مشاركة الشباب، وهو ما افادنا في الجانب النظري لدراستنا خاصة وأن هذه الدراسة ركزت على أبرز الصعوبات التي تواجه الإتصال على مستوى الجمعيات، ولكن هذه الدراسة وعل الرغم من قيمتها إلا أنها لم تتطرق بشكل كبير لدور العمل الجمعوي على مستوى إشراك المواطن في العمل التشاركي على صعيد المجالس المنتخبة وركزت على طبيعة العمل الجمعوي في جانبه الإجتماعي.

4- الدراسة الرابعة : هي دراسة تحمل عنوان: "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية –الجزائر نموذجا– "، من إعداد الطالب "حريزي زكرياء" وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، من جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة : 2010-2011.

حيث إنطلق الباحث في دراسته حول مناقشة قضية مشاركة المرأة في العمل السياسي وهذا راجع لأهمية الموضوع الذي طرح في مؤتمر بكين عام 1995، والتركيز على دور الحركة النسوية وتأثيرها في العمل التشاركي ومدى إنعكاساته على الساحة السياسية العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، خاصة بعد الإعتماد على آليات تسييرية حديثة على غرار الديمقراطية التشاركية، فكانت مشكلة الدراسة في شكل التساؤل التالي :

ما مدى مشاركة المرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية التشاركية ؟

وجاءت في هذه الدراسة مجموعة من تساؤلات فرعية وهي:

- ماهي الحقوق السياسية للمرأة العربية التي تعكس واقع المشاركة السياسية ؟
- ماهي أشكال المشاركة السياسية للمرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا ؟

- هل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية أدت إلى تسهيل عملية تكريس الديمقراطية التشاركية ؟

أما بالنسبة لأهداف هذه الدراسة فقد ركز الباحث على الأهداف التالية :

- الكشف عن أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية بشكل خاص.
- البحث عن الآثار المترتبة عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، أي ماهي النتائج التي أدت لها؟
- معرفة مدى توجه هذه المشاركة نحو تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العمل السياسي ومدى توجهها نحو تكريس الديمقراطية التشاركية.

أما في ما يخص نوع المنهج المعتمد في هذه الدراسة فقد إعتمد الباحث على المنهج التاريخي وهذا بسبب إعتماد الباحث على سرد لحوادث الماضي بالإضافة للإستعانة بالمنهج الإحصائي وذلك من خلال تحليل بعض المعطيات الكمية والإحصائية.

ولقد أفادتنا هذه الدراسة كونها تحمل أحد متغيرات دراستنا وهو الديمقراطية التشاركية، كما أبرزت دور المشاركة في تجسيد هذه الآلية الحديثة، ويظهر ذلك في الأهداف المسطرة من هذه الدراسة وأبرز النتائج التي تحصل عليها، حيث ركزت في هذه الدراسة على أهمية المشاركة السياسية كمؤشر فاعل وإيجابي تعتمد عليه الجهات المسؤولة في دمج المواطن وزيادة مشاركته السياسية وخلق مبدأ الاستشارة وبالتالي تكريس الديمقراطية التشاركية، حيث استفدنا من هذه الدراسة في الفصل الثاني.

10– 2 مقالات علمية حول التنظيمات الجمعوية :

10–2–1 صالح زياني : تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر[1].

وتطرق هذا المقال في التحليل إلى ثلاث نقاط أساسية وهي :

- توضيح معنى المجتمع المدني والشروط التاريخية لتكوينه.

[1] صالح زياني، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 16،جوان 2007، ص ص.01- 14

- نشأة الحركة الجمعوية وتطورها بالجزائر.
- أهم أسباب تأخر المساهمة التنموية للحركة الجمعوية بالجزائر.

10-2-2 عمر دراس : الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق[1].

وفي هذا المقال للأستاذ عمر دراس تطرق فيه لظاهرة التنظيمات الجمعوية في الجزائر، وأهم محطات تطورها والإصلاحات التي عرفتها، ونمط تشكلها وتطورها من خلال النقاط التالية :

- تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر.
- نمط تشكل الجمعيات وخصائصها.
- تمثلات مسؤولي الجمعيات للعمل الجمعوي وتقييمهم لواقع وأفاق هذا العمل.

10-2-3 فاطمة بخوش/ كريمة عثماني :الإتصال الجمعوي في الجزائر : قراءة في المؤشرات والدلالات[2].

وقد تطرق هذا المقال المنجز من قبل كل من الدكتورة فاطمة بخوش، والأستاذة كريمة عثماني لمناقشة مفهوم الإتصال الجمعوي كظاهرة تتسم بالطابع المركب وتتداخل في تشكلها الجوانب السياسية والإعلامية والإجتماعية والمؤسساتية والثقافية والإجتماعية، وقد ركز هذا المقال على العناصر التالية :

- إثارة النقاش حول الإتصال الجمعوي كمفهوم يتداخل مع المفاهيم الأخرى.
- إستخراج خصائص الإتصال الجمعوي.
- قراءة في واقع الإتصال في الوسط الجمعوي الجزائري، ورصد أهم تحولاته.

[1] عمر دراس، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر : واقع وآفاق**، مجلة دفتر إنسانيات، جامعة وهران، الجزائر، العدد03، 2012، ص ص.29 -40.

[2] **فاطمة بخوش** / كريمة عثماني، **الإتصال الجمعوي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، **العدد** 49، 2018، ص ص.147- 155.

10-2-4 الأمين سويقات : دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية :دراسة حالتي المغرب والجزائر[1].

يناقش الأستاذ الأمين سويقات وهو أستاذ بجامعة قاصدي مرباح بورقلة في هذا العمل دور المجتمع المدني المحلي وتأثيره في ترسيخ الديمقراطية التشاركية في كل من الجزائر والمغرب، حيث وضع مجموعة من العناصر التي تفصل في هذه الإشكالية وقد رتبها كالتالي :

- تحديد المصطلحات كتعريف الديمقراطية التشاركية، والمجتمع المدني.
- دور الإصلاحات السياسية في تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني في الجزائر والمغرب.
- آليات تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، والمشاركة في الرقابة والتشريع.
- آليات تفعيل مشاركة المجتمع المدني.

[1] الأمين سويقات، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية : دراسة حالتي الجزائر والمغرب**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 17، جوان 2017، ص ص.243- 256.

الفصل الأول
الإتصال والتنظيمات الجمعوية

مقدمة الفصل.

I. الإتصال في التنظيمات.

1- مدخل مفاهيمي للإتصال التنظيمي.

2- أهمية وأهداف الإتصال التنظيمي.

3- أنواع الإتصال التنظيمي.

II. الجمعية كمنظمة.

1- ضبط المفاهيم.

2- التنظيمات الجمعوية.

3- أساسيات التنظيمات الجمعوية.

4- المتطلبات الراهنة للجمعيات وأبرز تصنيفاتها.

III. الإتصال في الجمعيات.

1- مفهوم الإتصال الجمعوي.

2- أهمية وأهداف الإتصال الجمعوي.

3- تقنيات وأشكال الإتصال الجمعوي.

4- خصائص ومعوقات الإتصال الجمعوي.

IV. الحركة الجمعوية في الجزائر.

1- تطور الجمعيات في الجزائر.

2- أسباب الانفجار الجمعوي في الجزائر.

3- تصنيف الجمعيات في الجزائر.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل :

يعتبر الإتصال عملية حيوية ديناميكية والتي من خلالها يتحقق التفاعل ويضمن الإنتماء إلى الجماعة والتي يسمح في فضائها بتبادل المعلومات ونقل الخبرات، كما يعتبر أيضا عملية رئيسية وضرورية وأساسية لبناء العلاقات الفاعلة والجيدة داخل التنظيمات، وعليه فدراسة وتحليل العملية الإتصالية داخل أي تنظيم هي الطريق الأساسي لفهم طبيعة سيرها ونمط عملها، ولذا لا يمكن تصور إي تنظيم دون عمليات إتصالية التي هي الأساس الإستراتيجي لعمل أي تنظيم مهما كان شكله أو نمطه أو توجه أو هدفه.

وهكذا فإن دراسة الإتصال داخل التنظيمات صار ضرورة ملحة لفهم وتحديد معايير النجاح في خلق تنظيم مجتمعي فاعل على غرار الجمعيات، حيث تعمل الجمعيات في طرق تسييرها على مستواها الداخلي من جهة، ومع بيئتها ومحيطها الخارجي من جهة أخرى وفق آليات وقنوات إتصالية فلا يمكن أن تسير هذه الجمعيات بدون توفر إتصال فعال بإعتباره أساسي وضروري لكل نجاح العمليات.

ولذ ما سوف نتطرق بالتفصيل في هذا الفصل بتحديد علاقة الإتصال وعمل الجمعية كمنظمة مع تسليط الضوء على الإتصال داخل الجمعية وأهم آلياته وأبرز المعوقات وهذا من خلال العناصر التالية :

- الإتصال في التنظيمات.
- الجمعية كمنظمة.
- الإتصال في الجمعيات.
- الحركة الجمعوية في الجزائر.

I. الإتصال في التنظيمات :

1 – مدخل مفاهيمي للإتصال التنظيمي :

الإتصال يعد بمثابة القلب النابض للحياة داخل أي تنظيم والأساس الذي يحرك ويحس بما يدور خارج هذا الإطار التنظيمي من وقائع ومستجدات، بهدف تحقيق التكيف السريع والإستجابة الأولية اللازمة لحياة التنظيم، حيث يرى الباحثين أن الإتصال التنظيمي يحدث في نطاق مفتوح لأي منظمة ويتأثر ويؤثر بالبيئة المحيطة به، فالإتصال التنظيمي يمكن إعتباره الرسائل المتبادلة إرسالا وإستقبالا داخل نطاق التنظيم وعبر قنوات رسمية للأفراد والجماعات صعودا وهبوطا وفي كل الإتجاهات.

1-1 تعريف الإتصال :

يعتبر مفهوم الإتصال من المفاهيم شائعة الإستخدام، وقد تعددت وإختلفت رؤى الباحثين في ضبط وتحديد تعريفه، وفيما يلي نعرض بعضا من هذه التعاريف ومنها:

فيعرفه "بثير باركسون" "Parkinson" على أنه "عملية منظمة نظمية وعضوية كما تنطوي تلك العملية على إرسال وتحويل معلومات وبيانات من جهة إلى جهة أخرى، شريطة أن تكون البيانات والمعلومات المنقولة مفهومة من قبل المستهدفين بها"[1].

وقد وصفه "تشارلزكولي " بأنه "الإتصال يعني ذلك الميكانيزم الذي من خلاله توجد علاقات إنسانية، وتنمو وتتطور الرموز العقلية بواسطة نقل وسائل هذه الرموز عبر المكان وإستمرارها عبر الزمان"[2].

كما يعرف "كرتش كرتشفيلد" الإتصال بأنه "تبادل المعاني بين الأفراد، ويحدث بشكل أولي من خلال إستخدامهم للرموز المعروفة والمألوفة لهم"[3].

---

[1] نجلاء محمد الصالح، **مهارات الإتصال في الخدمة الإجتماعية**،ط01، **دار الثقافة**، اليرموك، 2012، ص.22.

[2] فضيل دليو، **الإتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، **مصر**، 2003، ص.15.

[3] محمدسلامة محمد غباوي / السيد عبد الحميد عطيه، **الإتصال ووسائله بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، **مصر**، 1991، ص.08.

أما في مجال التنظيم فقد عرفه الأستاذ "بن نوار صالح" على أنه "عملية نقل وتبادل المعلومات الخاصة بالمنظمة داخلها وخارجها، وهو وسيلة تبادل الأفكار والإتجاهات والرغبات بين أعضاء التنظيم، وذلك يساعد الإرتباط والتماسك"[1].

أما الإتصال في مجال الإداري أو الإتصال في التنظيمات فهو "عبارة عن عملية إرسال أو إستقبال رسائل سواء كانت شفهية أو كتابية، ويعتبر الإتصال أساس التفاعل الإجتماعي الذي يؤدي إلى نشوء علاقات متنوعة ومتعددة، في مختلف المواقف سواء كان ذلك بين شخصين أو أكثر"، أي أن الإتصال يعبر عن علاقة إجتماعية إنسانية قائمة على عملية التأثير والتأثر بين القادة والمرؤوسين في موقف معين وفي إطار التفاعل الإجتماعي[2].

الإتصال عملية تفاعل: فهو ليس مجرد نقل لمعلومات من دون تأثير وتأثر، فالإتصال يجري ضمن قانون (التنبيه، الإستجابة) في إطار التغيير كعنصر ثالث[3].

1-1-1 عناصر عملية الاتصالية :

لا يمكن الحديث عن الاتصال دون التعرض لمكونات أو عناصره الأساسية حتى يمكن فهمها وزيادة فعاليتها، وتتألف عملية الاتصال من ثلاث عناصر أساسية كحد أدنى وهي المصدر، المرسل، الرسالة المستقبل، هذا الشكل بسيط إلا أنه في الحياة العملية تصبح عملية الاتصال أكثر تعقيد والشكل التالي يوضح عملية الإتصال بعناصرها المتنوعة[4].

---

[1] فضيل دليو وآخرون، **الإتصال في المؤسسة**، فعاليات الملتقى الوطني (2)، **منشورات مخبر علم إجتماع الإتصل**، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص ص.83-84.

[2] فتيحة أوهايبية، **مرجع سابق**، ص ص. 45-46.

[3] عبد العزيز خواجة، **أنماط العلاقات الإجتماعية في النص القرآني**، **دار صفحات للدرلسات والنشر**، دمشق، سوريا، 2007، ص.75.

[4] عبد العزيز خواجة، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**،ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2008، ص.180.

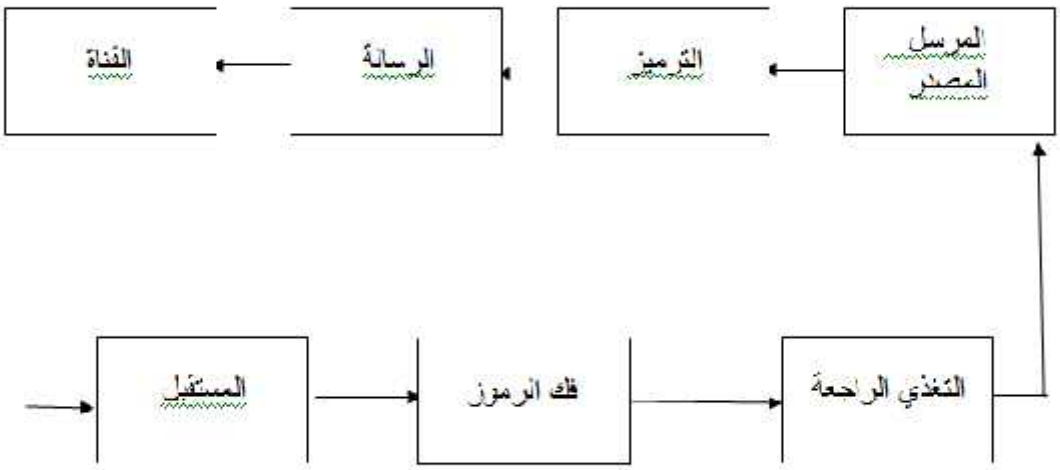

الشكل رقم 01: عملية الاتصال[1].

- المصدر المرسل (source) : وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص أو هيئة أو الجهاز.

- أن يؤثر في الآخرين بشكل معين يشاركون في أفكار واتجاهات معينة، وهو الذي تصدر عنه الرسالة الاتصالية بمحتويتها المختلفة وإيصال الرسالة للجهة المستهدفة منها لا بد للمصدر من طريقة لتحويل الرسالة المقصودة وتفلها بدقة إلى الجمهور المستهدف، وهنا يمكن للمرسل استخدام الإشارات أو مفردات اللغوية كلمات أو صور أو تعابير أو أية أمور أخرى لتمكن المستقبل من فهم الهدف أو المعنى المطلوب من الرسالة.

- الترميز (encoding) : وضع الرسالة بشكل يفهمه المستلم كإستعمال اللغة والرموز، وأية تعابير يتم الاتفاق عليها تساعد تسهيل وفهم مضمون عملية الاتصال[2].

- الرسالة (message) : وهو جوهر عملية الاتصال أي بدون رسالة سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة لا يكون هناك إتصال، كما يجب أن تكون الرسالة واضحة من حيث الهدف ومن حيث

[1] عبد العزيز خواجة، **مرجع سابق**، ص180.
[2] محمد نهجة، **تشكل الاتصال ووسائل في الخدمة الاجتماعية**،ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993. ص.14.

إستخدام الرموز والمصطلحات حتى لا تحتمل تفسيرات مختلفة وأن تكون لغة الرسالة سليمة وتتناسب مع قدرة المستلم اللغوية.

- القناة (medium) : هي الوسيلة الوساطة لتوصيل الرموز حاملة المعاني التي تشكل الرسالة.

- المستقبل (receveur) : وهو الذي يستقبل الرسالة إليه من المرسل بالشكل الذي تم إستهدافه من قبل المرسل، حتى يتم ذلك لا بد أن يكون المستقبل على إستعداد تام لقبول الرسالة وتفسيرها، تفسير المناسب وحسب خبرتها السابقة أم التأكد من أن المستقبل الرسالة (إيجابيا أو سلبيا) فغالب ما يكون من خلال التغذية العكسية الواردة منه للمرسل وبأية وسائل اتصالية أخرى.

- فك الرموز (decoding) : من أجل استكمال عملية الاتصال، فان الرسالة يجب ترجمتها أو فك رموزها من متطور المستقبل وينطوي ذلك على التفسير أو محاولة الفهم والذي يتوقف بدوره على خبراته السابقة ومنفعته المتوقعة من الاتصال وإدراكه نحو المرسل[1].

- التغذية الرجعية (feed back) : قد يؤدي الاتصال من جانب واحد إلى احتمالات التحريف أو عدم المطابقة بين الرسالة المستهدفة والرسالة المتلقاة، وبالتالي عملية الاتصال لا تنتهي بإستلام الرسالة قبل المستقبل بل يتعين على المرسل التأكد من أن الرسالة قد تم فهمها بالشكل الصحيح وملاحظة الموافقة أو عدم الموافقة على مضمون الرسالة من قبل المستقبل.

1-1-2 أنواع الإتصال :

- **الإتصال الذاتي :** عندما نتحدث عن الاتصال الذاتي فإننا نعني بالتحديد الذات البشرية كأصغر وحدة اتصالية في العملية الاتصالية، فالذات ماهي النتائج للمعايشة الشخصية لتوقعتنا وأدوارنا في مختلف المواقف الاجتماعية، وكما يرى كل من "ماستر وماترن" (1967)، فان مدركاتنا الحسية مستوحاة من خلال علاقتنا[2]

[1] محمد نهجة، **مرجع سابق،** ص.14.
[2] عمر وصفي عقيلي، **الإدارة أصول ومفاهيم**،ط1، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران، 1997، ص.404.

بالآخرين، الأمر الذي يعني أن تشكيل مفهوم الذات لدى الإنسان ينبثق من خلال تنمية[1] وتطوير الاتصال بالآخرين، ومن هذا الاعتبار في أهمية هذا النوع من الإتصال في التنظيم الذي يتشكل مفهوم الذات لدى الإنسان ينبثق من خلال علاقتنا بالآخرين.

- **الإتصال الشخصي** : هو الإتصال الذي يتم بين فرد وآخر خلال أي عملية من العمليات التي تتم في حياتنا اليومية، ويتم بطريقة مباشرة أو من وسائل إتصال أخرى[2].

- **الإتصال الجمعي والجماهيري** : يعمل هذا المفهوم لوصف عمليات الاتصال التي تشمل مجموعة من الناس بواسطة الاتصال الجماهيري كالتلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات[3].

1-2- تعريف الإتصال التنظيمي :

يعد الإتصال وسيلة هادفة من الوسائل الرئيسية التي تستخدمها المنظمة في تحقيق أهدافها إذ أن كافة الأفراد العاملين في المنظمة يتعاملون مع بعضهم من خلال وسائل الإتصال المختلفة من أجل تسيير كافة الأنشطة المراد تحقيقها، إذ أن الإتصال بمثابة الوسيلة الإجتماعية التي يحقق من خلالها الأفراد سبل التفاهم والتفاعل والبناء في إطار تحقيق الأهداف المبتغى إنجازها[4].

والإتصال التنظيمي هو ذلك "الإتصال المتواجد بالمؤسسة وينحدر من السلطات ويشارك في تسيير الأفراد بمعنى التأثير في دافعية الأفراد والتماسك الإجتماعي للمؤسسة، وتستعمل في هذه الإتصالات العديد من الوسائل كالسجلات الداخلية لوائح والإعلانات"[5].

[1] عمر وصفي عقيلي، **مرجع سابق**، ص.404.
[2] محمد عبد الحميد، **الإتصال في مجال الإبداع الفني الجماهيري**، **عالم الكتب**، مصر، 1993، ص.34.
[3] Omar AKTOUF, **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organizations**, Sillery, Presses de l'Université du Québec, Canada, 1987, p.77.
[4] **خضر كاظم محمود**، **السلوك التنظيمي**،ط01، دار الصفا للنشر والتوزيع، **عمان**، 2002، ص.116.
[5] Alex MUCCHIELLI, **Les sciences de l'information et de la communication**, Édition Hachette, Paris, 2006, p.67.

كما يشير "بارناد" أن "الإتصال التنظيمي من الوظائف الهامة لأي منشأة، والذي يتطلب التنسيق بين الإطار الرسمي وتقبل الجانب الغير الرسمي مع إختيار الأشخاص"[1].

2- أهمية وأهداف الإتصال التنظيمي :

2-1 أهمية الإتصال التنظيمي :

إن نجاح أي منظمة في تحقيق أهداف يتوقف على نظام الإتصالات بها، وهذا يعني أن الإتصالات التنظيمية لا ينبغي النظر إليها على أنها عملية مستقلة قائمة بذاتها، وإنما عملية تعتمد عليها كافة العمليات الإدارية في المنظمة وتعتبر الإتصالات وسيلة المديرين في إدارة أنشطتهم الإدارية وفي إدارة وتحقيق أهداف المنظمة وذلك على أن الإتصالات تساعد على تحديد الأهداف الواجب تنفيذها وتعرف المشاكل وسبل علاجها وتقييم الأداء وإنتاجية العامل[2].

تتمكن المنظمة من القيام بعملية تخطيط العمل بفضل شبكة الاتصالات المتوفرة لديها فحينما يسعى المديرون والأفراد إلى وضع برامج عملهم وخططهم وقراراتهم، فإنه لا يمكن وضعها إلى حين الواقع،ويتم تحديدها من خلال إجتماعات ومذكرات وقرارات مكتوبة، وحسب "فوضيل دليو" يمكن إستنتاج جدوى الإتصال التنظيمي من خلال الإمكانيات التالية :

- بواسطة المشاركة في القرارات يمكن لمختلف أطراف المؤسسة أن تحقق ذاتها بشكل متوازي مع تحقيق أهداف المنظمة.
- الإتصال بالمحيط الإجتماعي الأوسع يجعل المؤسسة تتموقع في المكان المناسب لها، مما يساعد على تحقيق أهدافها[3].

[1] Taieb HAFSI, **Gérer l'entreprise publique**, OPU, Alger, 1990, p.221.

[2] أحمد ماهر، **كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الإتصال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص.31.

[3] فوضيل دليو، **إتصال المؤسسة**، در الفجر للنشر التوزيع، القاهرة، 2003، ص.32.

- يساعد في خلق جماعي متماسك وموافق داخل البيئة التنظيمية الواحدة.
- المساهمة في تعزيز الولاء المتواصل للمؤسسة[1].
- يساهم في زيادة استغلال فرص الإبداع لدى أعضاء المنظمة، ومواكبة ما يستجد من تطورات وتجديدات تمس المنظمة وتنعكس على بيئتهم العملية [2].

كما أن الاتصال يساهم في توفير الفرصة لإعلام الرؤساء بما تم إنجازه، وبالمشكلات التي ظهرت في التنفيذ أو الإنحرافات التي لم تكن في الحساب وكيفية التغلب عليها، وبذلك يتخذ أهمية الاتصال في تصنيف الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وتحقيق التفاعل الإنساني بين العاملين وزيادة التفاهم والتعاون بينهم [3].

2-2 أهداف الإتصال التنظيمي : يورد الدكتور "صالح بن نوار" جملة من الأهداف وتتمثل في :

- **تحديد التنسيق بين التصرفات والأفعال** : يقوم الإتصال بالتنسيق بين التصرفات وأفعال المؤسسة المختلفة، فبدون الإتصال تصبح المنظمة عبارة عن مجموعة من الأشخاص يعملون منفصلين عن بعضهم البعض، وبالتالي تميل المنظمة لتحقيق الأهداف الشخصية على حساب الأهداف العامة.
- **المشاركة في المعلومة** : يساعد الإتصال على تبادل المعلومات كالتالي:
  - توجيه سلوك الأفراد ناحية تحقيق الأهداف.
  - توجيه الأفراد في أداء مهامهم وتعريفهم بالواجبات المطلوبة منهم.
  - تعريف الأفراد بنتائج مهامهم وأدائهم[4].

[1] فوضيل دليو، **مرجع سابق**، ص.32..
[2] محمد ناجي جوهر، **الإتصال التنظيمي في منظمات الأعمال**، **دار الكتاب الجامعي**، الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص.30.
[3] محمد منير حجاب / سحر محمد وهبي، **المداخل الأساسية للعلاقات العامة –المدخل الإتصالي -**،**دار الفجر** للنشر والتوزيع، مصر،ط01، 1995،ص ص.27-28.
[4] **صالح بن نوار، الإتصال الفعال والعلاقات الإنسانية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، **العدد** 22، 2004، ص.120.

– **إتخاذ القرارات** : فيلعب الإتصال دورا كبيرا في عملية إتخاذ القرارات، فإتخاذ قرار معين يحتاج أعضاء المنظمة إلى معلومات معينة لتحديد المشكل وتقديم البدائل وتنفيذ القرارات وتقييمها[1].

3– أنواع الإتصال التنظيمي :

نحاول ضبط أهم نوعين للإتصال التنظيمي والمتمثلان في مايلي :

– **الإتصال الرسمي** : ويقصد به كافة صور الإتصال التي تجري داخل المنظمات الرسمية والغير رسمية بين المستويات الإدارية المختلفة المتضمنة في الخريطة التنظيمية للمنظمة، وهذا بدوره يحدد المسالك المختلفة التي يسلكها الإتصال الرسمي[2]،وتتم هذه الإتصالات عبر شبكات وقنوات إتصال محددة سلفا وموضحة في لوائح وأنظمة معول بها رسميا[3].

– **الإتصال غير الرسمي** : الاتصالات الغير الرسمية تتمثل في العملية النهائية التي تحدث بين أعضاء المنظمة سواء داخلها او خارجها دون إن يكون لأحد من إدارة المنظمة دخل في تخطيطها او توجيهها وتتبع الاتصالات الغير الرسمية من طبيعة الإنسان بإعتباره اجتماعي بطبيعته إذ تتميز أغلب علاقاته بالجماعة[4] بحيث تدفعه الرغبة إلى البحث عن جماعة تشبع بالرغبات، ويحدث هذا الاتصال خارج خطوط الهيكل التنظيمي ورغم ما يعاب على الاتصال الغير الرسمي التي تتم في أحيان كثيرة تتخللها كثرة الإشاعات الا إن لها جملة من الفوائد، حيث تسهل التخاطب بين جميع أفراد المنظمة من رؤساء ومرؤوسين.

وتتفرع الإتصالات الرسمية وغير الرسمية تبعا لتوجهتها إلى :

- إتصالات نازلة (الهابطة).
- إتصالات صاعدة (الرأسية).
- إتصالات أفقية (الجانبية) [5].

---

[1] صالح بن نوار، **مرجع سابق** ص. 121.

[2] **علي أحمد علي** / روحية السيد، **الإتصالات في المنشآت الكبيرة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978، ص.11.

[3] زياد أحمد، **الاتصالات وفاعليتها في التنظيم الإداري**، سلسلة دراسات معهد الإدارة العامة، **عمان، الأردن**، 1989، ص.06.

[4] عبد الله ابن إبراهيم العمار / **وآخرون**، **واقع الاتصال الكتابية في الأجهزة الحكومية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، ص.25.

[5] طاهر مزياني، **الاتصال الداخلي وعلاقته بفاعلية عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل، والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، **جامعة الجزائر**، 2008، ص ص.35- 36.

II – الجمعية كمنظمة :

إن مصطلح المنظمة يعتبر كمفهوم حديث يتداخل في العديد من المجالات، سواء على الصعيد الإداري أو الصعيد المجتمعي، فنجد العديد من المصطلحات المماثلة لمفهوم المنظمة، كالجمعية والمجتمع المدني والتنظيمات المحلية والتنظيم، ولذا لابد من تحديد كل مصطلح على حدى سواء من النواحي اللغوية والإصطلاحية وحتى الإجرائية.

1- المجتمع المدني والجمعيات :

1-1 مفهوم المجتمع المدني :

يشكل المجتمع المدني أحد المصطلحات التي عنيت بالكثير من الدراسة والتحليل لدى الباحثين والسوسيولوجيين، والاقتصاديين وعلماء السياسة لما يجسده من مكون رئيسي في تركيبة المجتمع والدولة على حد سواء، وما يبعث على أهمية هذا المصطلح كونه أضحى في الفترة الأخيرة مصطلحا يستخدم على المستوى العالمي بعد إن أصبح يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في صنع القرار السياسي للدول.

1-1-1 التعريف اللغوي للمجتمع المدني : يظهر مفهوم مصطلح المجتمع المدني من الناحية اللغوية ككلمة لاتينية الأصل مركبة من لفظ أولها " Société " وتعني المجتمع، " Civil " المشتقة من الأصل اللغوي اللاتيني " *Civicis* " والذي يقصد به المواطن غير إن هذه اللفظة الأخيرة ذات المدلول اللغوي بمعنى آخر في اللغة العربية وتعني التمدن.

1-1-2 التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني : من أهم محاولات تعريف المجتمع المدني ذلك الذي قدمه البنك الدولي الذي يعرفه على أنه "مجموعة تنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة[1]

[1] عبد الله هوادف، **مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخوصصة**، مجلة الحقيقة، **العدد**07، 2005، ص.26.

وتعمل[1] على تحقيق المصالح المالية والمعنوية للأفرادها، ويرى الباحث "منصور مرقومة" أن الإلتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية في الخلافات والنزاعات"[2].

وقد عرفه "مازن غرايبة" "بأنه "مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية لتنوع والخلاف"[3].

2-1 مفهوم الجمعية :

تعتبر الجمعيات منظمات مستقلة مفتوحة، أمام المواطنين للانضمام إليها بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو تعبير عن رأي مشترك لوسائل سلمية تقوم على احترام حق الأفراد فالتأسيس يقوم على الحرية والاستقلال والاختيار الإرادي للفرد، والنشاط يقوم على التطوع والعمل العام، أما الأهداف فهي مصالح او قضايا او حقوق مشتركة ولن يكون هذا الا من خلال تجسيد الدور الايجابي لها من خلال التوفيق بين المواثيق والقوانين والمراسيم الصادرة الخاصة بذلك، والانسجام بين ما تقدمه القوانين وبين ظروف ومقتضيات التطور لتجسيد تنمية مجتمعية للمساهمة في خلق وتطوير إدارة محلية سلمية.

1-2-1 التعريف اللغوي للجمعية : كلمة جمعية مشتقة من الفعل "جمع "،يجمع"،"جماعة" وتعني بها مجموعة من الافراد يتجاوز عددهم الثلاثة، أما الجمعية فكلمة تعني جماعة من الأشخاص يجتمعون لغرض خاص وهي من المصطلحات المستخدمة في الفكر واللغة العربية، فالجمعية نوع من أنواع التجمع في أبسط تعاريفها[4].

[1] عبد الله هوادف، **مرجع سابق،** ص ص. 26-27.
[2] **منصور مرقومة، المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، **جامعة ورقلة، الجزائر**، يوم 03-04-2010، ص.303.
[3] عبد الله هوادف، **مرجع سابق**، ص.27.
[4] فتيحة أوهايبية، **مرجع سابق**، ص.34.

1-2-2 التعريف الاصطلاحي للجمعية : استخدم هذا المصطلح منذ منتصف القرن الثامن عشر للدلالة على فعل التجمع بصفة مستمرة لمجموعة من الأفراد سطروا مسبقا الأهداف التي تجمعهم، ويكون هذا التجمع في شكل جمعية سياسية أو نقابية أو مهنية، وإن المفهوم العام للجمعية مرادف أيضا للعمل التطوعي الذي يعتبر أحد أهم ركائز النشاط الجمعوي، حيث يمكن إعتبار المشاركة الجمعوية كعملية إرادية لتعبئة الأفراد في مجموعة تشارك في الحياة العامة [1]،حيث كما تعرف أيضا " بأنها هيئة مؤلفة من مجموعة من الأشخاص[2] غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم خدمات اجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي أو اقتسامه "،أو تحقيق منفعة شخصية، أو تحقيق أي أهداف سياسية.

ويمكن تعريفها أيضا " بتنظيم إجتماعي يتكون من عدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع القوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة إحتياجات ومشكلات المجتمع "[3].

1-3 مفهوم المنظمة والتنظيم :

1-3-1 تعريف المنظمة : قدم دافت (Daft) تعريفا بسيطا للمنظمات فعرفها " بأنها وحدات إجتماعية موجهة نحو تحقيق أهداف محددة من خلال ممارسة أنشطة مقننة في اطار حدود معينة "[4].

وينظر إليها كل من "ماكس فيبر، تالكوت باستونز، جولدنرو ميرون" على "أنها وحدة إجتماعية ينشئها المجتمع عندما يشعر بحاجته إليها بهدف إشباع هذه الحاجة، وتمارس هذه الوحدة عملها في إطار بيئة إجتماعية معينة، أو مع وحدات أو منظمات أخرى في المجتمع أنشأت من قبل ذلك، وكلها تعمل في إطار تحقيق الهدف العام للمجتمع "[5].

---

[1] André AKOUN, **Le dictionnaire de sociologie**, le Robert-Seuil, paris, 1999, p. 40.

[2] هبة حسين عبد الغني غنيمة، **الأنشطة الإتصالية للجماعات الخيرية ودورها في تشكيل معارف و إتجاهات نحو العمل الخيري**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الآدب، كلية الإعلام ، جامعة الزقازيق، مصر، 2004، ص.40.

[3] عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 -2011، ص.20.

[4] علي عبد الهادي مسلم، **تحليل وتصميم المنظمات**، الدار الجامعية، مصر 2002، ص.19.

[5] رشا أحمد عبد اللطيف، **تنمية المنظمات الإجتماعية – مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع** - ،دار الوفاء لطباعة والنشر، مصر، ص.355.

ويعرفها " شستر برنارد " على أنها " نسق من الأنشطة المنسقة شعوريا، أو انها قوى منظمة من شخصين أو أكثر وتقوم بإنجاز مجموعة من الأنشطة من خلال التنسيق الهادف المدروس والشعوري "[1].

1-3-2 تعريف التنظيم : يحدد " هانز وفورد " التنظيم من حيث كونه نشاطا إداريا، والمدخل للتنظيم من حيث كونه بناءا يقيم الرابطة بين أعضائه لإنجاز الأعمال الموكلة إليهم، كما يرى " محمد عبد الوهاب " أن كلمة التنظيم ذات دلالتين وهما " وظيفة وشكل "، فالوظيفة " عبارة عن عملية جمع الناس في المنظمة وتقسيم العمل فيما بينها، مع توزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم ورغباتهم والتنسيق بين جهودهم وإنشاء شبكة متناسقة من الاتصالات بينهم حتى يستطيعوا إن يصلوا إلى أهداف محددة ومعروفة للجميع "، أما الشكل أو هيكل التنظيم، " فيقصد به الجماعات والإدارات والأقسام التي يعمل بها الناس بالإضافة للعلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة متعاونة ومنسقة ليصلوا إلى هدف محدد "[2].

2- التنظيمات الجمعوية :

تعتبر الجمعيات آلية فاعلة في المجتمع وذلك من خلال الدور الذي تلعبه من إدارة للعلاقات بين أفرادها الفاعلين من جهة، ومختلف شرائح التسيير المحلي من جهة أخرى.

ولتحقيق هذا لابد من أن يتمكن أفرادها من أداء دورهم على أكمل وجه وهذا بوجود إتصالات فيما بينهم ومع البيئة التي ينشطون فيها والتي تسمح لهم بإمكانية الحياة والحركة في نفس الإطار الجمعوي، إذ لا بد من تحديد الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر ومعرفة تاريخ نشأتها وخصائصها وأهم الأنشطة التي تؤديها في المجتمع مع الحديث عن أبرز أنواعها، بالإضافة للأشخاص الذين تجذبهم التنظيمات الجمعوية وأهم فئاتهم.

[1] جابر عوض السيد /**عبد الموجود أبو الحسن، الإدارة المعاصرة في التنظيمات الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، *مصر*،ص.56.
[2] علي عبد الهادي مسلم، **مرجع سابق**، ص.37.

2-1 مدخل مفاهيمي حول التنظيمات الجمعوية :

2-1-1 البعد التاريخي : إن تكوين الجمعيات من قبل الأفراد، ظاهرة ألفها الناس منذ القدم في مختلف المجتمعات البشرية، حيث أن الطبيعة الإجتماعية تحتم عليه الإشتراك مع غيره لتحقيق ما قد يعجز عنه من[1] رغبات وحاجيات إلا إذا اندمج في تنظيم إجتماعي معين.

وتبعا لهذا تبلورت فكرة إنشاء الجمعيات وتطورت بطرق مختلفة من حيث طبيعتها القانونية وحرية تشكلها ومجال ممارسة أنشطتها، عبر أنظمة مختلفة من خلال انقسام العالم إلى معسكرين اشتراكي حيث أنكمش دورها وتقلص وجودها، وآخر رأسمالي تزايد عددها ونطاق عملها فيه.

2-1-2 مفهوم الجمعية : يعرف الباحث " Yves Chevalier " الجمعية بأنها " تدل بالمعنى الضيق للكلمة على تجمع شخصين أو أكثر ويضعون بصفة مشتركة ومستمرة معارفهم ونشاطاتهم في هدف غير تقاسم الأرباح والفوائد، فقانونيا الجمعية تتعارض في الهدف وفكرة أغناء الأعضاء، أما بالمعنى الواسع للكلمة فهي تعني كل تجمع مهما كان شكله القانوني وهدفه "[2].

وتعرفها موسوعة العمل الإجتماعي بأنها " مجموعة الأفراد الذين تجمعوا بصورة تلقائية، ونظموا أنفسهم لتحقيق غرض من أغراض الرعاية الإجتماعية يتفق مع أخلاقياتهم واهتماماتهم الخاصة، ولا يحركهم في ذلك وظيفة أو منصب حكومي "[3].

كما تعرف أيضا " منظمة أقيمت أساسا بواسطة أفراد مهتمون بالجهود التطوعية وأنهم منظمون على أساس أن الجمعية ليست للإنتفاع أو الاكتساب المادي، وهي مسندة بالإعلانات التطوعية من خلال أموال

[1] **أظر المادة** 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 10-12-1948، والذي ينص على حرية الأفراد في إنشاء الجمعيات.

[2] Raymond BOUDON, **Dictionnaire de la sociologie**, Larousse, Paris, 1989, p.21.

[3] عبد الهادي الجوهري /**آخرون**، **إدارة المؤسسات الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص.291.

ثابتة، وكل من تلك الجهود يعتمد على وجه خاص من فلسفة ديمقراطية كما أن البرنامج المعمول به غالبا ما يكون مرن "[1].

وبالتالي فالجمعية ترتكز على النقاط التالية :

- كونها وحدة إجتماعية تختلف عن الوحدات الإقتصادية والصناعية والسياسية والمهنية.
- الإستقلالية : كونها غير تابعة لأي جهة رسمية كالدولة أو جهات رسمية مثلا.
- العنصر البشري : والذي يتمثل في مجموعة الأعضاء الفاعلين وكذا المحيط البشري الفاعلة فيه.
- الأهداف المشتركة : وهي المجموعة المسطرة بين الجمعية وباقي الأطراف الفاعلة فيها.
- الإطار القانوني والتأسيسي : وهو القانون التنظيمي الداخلي و القانون العام السائد لتنظيم الجمعيات من الإطار التأسيسي لها وهيكلة التبرعات والإشتراكات الخاصة بها[2].

3- أساسيات التنظيمات الجمعوية :

تعتبر الجمعيات بإختلاف أشكالها الحجر الأساس في أي مجتمع حيث تسعى جاهدة إلى إستغلال كل ما يتاح لها من فرص في سبيل إرساء قيم تطوعية تبنى على فكرة المشاركة في التسيير وحرية إبداء الرأي.

ولهذا تسعى الجمعيات لتجسيد هذه القيم في شكل وظائف وأهداف، كما أن هذه القيم تنعكس عليها في شكل خصائص تميزها عن باقي تنظيمات المجتمع الأخرى.

[1] نبيل محسن صادق، **طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية**، مكتب الشرقاوي للطباعة، مصر، 1983، ص.256.
[2] هامل مهرية، **تطور أشكال التضامن الإجتماعي بالحركات الجمعوية بالجزائر**، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد08، جوان 2014، ص ص. 07-08.

3-1 خصائص الجمعية ووظائفها.

3-1-1 خصائص الجمعية : من أهم الخصائص في الجمعية نجد :

- تتكون الجمعية من مجموعة أشخاص، وقد يكون هؤلاء الأشخاص ذوي طبيعة أو معنوية،ويكون عددهم (15) شخصا طبقا للقانون الجزائري.
- أن يكون للجمعية قانون أساسي الذي يعتبر عقد يكون بين أطرافها من الأشخاص الذين كونوها.
- أن تخضع الجمعية إلى قانون خاص بها، من حيث نشأتها وتسييرها.
- أن يكون لأعضاء الجمعية هدف معين ويسعون لتحقيقه.
- سعي الجمعية إلى المصلحة العامة أو الخاصة لأعضائها.
- تسخير أعضاء الجمعية للمعارف أو الوسائل من أجل خدمة الجمعية.

ويضيف أيضا " Netting " وزملاءه أيضا :

- إن الجمعيات غالبا ما تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.
- إن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.
- إن هذه الجمعيات في الوقت الحاضر أكثر رسمية من ذي قبل[1].

كما حدد " صامويل هنتجتون " هي "مجموعة من الخصائص حظيت القبول من طرف العديد الباحثين وتتمثل في مايلي :

[1] مدحت محمد أبو النصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، إيترك للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص.50.

– **القدرة على التكيف في مقابل الجمود** : التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها الجمعية.

– **الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية** : تكون الجمعية غير خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات ويمكننا أن نحدد الإستقلالية من خلال مؤشرين هما :

- **الإستقلال المالي** : ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل وهو خارجي أم ذاتي.
- **الإستقلال التنظيمي** : أي كيفية تسيير شؤونها التنظيمية الداخلية دون تدخل الجهات الوصية.

– **التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي** : وضوح المستويات الأفقية والرأسية داخل الجمعية فكلما كانت هذه المستويات واضحة المعالم.

– **التجانس أو التماسك** : ويقصد به عدم وجود صراعات داخل التنظيم أو الجمعية التي تؤثر عليها[1].

3-1-2 وظائف الجمعية : تعمل الجمعية على أداء مجموعة من الوظائف من أهمها نذكر مايلي :

- تجميع المصالح والتوفيق فيما بينها، وهذا عن طريق بلورة مواقف جماعية التي تواجه أعضاءها ويمكنهم التحرك لحل مشاكلهم من خلال منظمتهم أو جمعيتهم.
- مواجهة الصراعات وذلك بالبحث الجماعي عن الحلول التوفيقية بالطرق السلمية.
- تعزيز التنمية المجتمعية وذلك عن طريق المساهمة الفعالة في بناء رأسمال إجتماعي.
- نشر الثقافة الحضارية وهنا بإعتبار أن الجمعية هي مدرسة للتنشئة الديمقراطية والمدينة[2].

[1] صالح ياسر، **بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي والديمقراطية**، مطبعة الرواد للطباعة والنشر، بغداد، 2005، ص.08.
[2] أحمدشكري الصبحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.25.

3-1-3 أهداف الجمعية : تحمل الجمعيات مجموعة من الأهداف المسطرة التي تنعكس على طبيعة نشاطها وتتحكم فيه، حيث أن هذه الأهداف تتماشى وتطلعات وميولات أعضاءها والمنتسبين فيها وكذا المتطلبات التي تفرضها البيئة التي تعمل وتمارس أنشطتها فيها، ولذلك لا يمكن حصر أو تحديد أهداف الجمعيات بشكل دقيق، غير أننا نحاول تحديد أهم الأهداف التي تكون غالبا محور عمل الجمعية :

- الانفتاح على الآخر وحب العمل التطوعي، وإشراك المواطن في تسيير الشأن العام المحلي.
- تثمين العلاقات بين الأفراد والجماعات والتعاون الهادف والتفاعل الإجتماعي.
- تنمية روح التضامن والتكافل والمبادرة الشخصية وتوطيد العلاقات.
- المساهمة في التنشئة الإجتماعية للأفراد والجماعات.
- القيام ببحوث وإنجاز دراسات ميدانية في المجالات الإجتماعية والسياسية.
- دعم العمل السياسي التشاركي، وترسيخ فكرة المساهمة في التسيير المحلي.
- المساهمة في تفعيل آليات المشاركة، وتجسيد قيم الديمقراطية التمثيلية و التشاركية.
- المساهمة في كل الحمالات التحسيسية الوطنية التي تتوافق مع أهداف الجمعية[1].

4- المتطلبات الراهنة للجمعيات وأبرز تصنيفاتها :

تعمل الجمعيات في بيئة مجتمعية معينة وتتفاعل مع متغيراتها وأهم الفاعلين بها ولذا لا يمكن أن تنجح الجمعية في تحقيق مجمل أهدافها وزيادة فعاليتها من دون تحديد متطلبات لعملها، لذا يعتبر تحديد المتطلبات الأساسية لعمل أي جمعية معيار أساسي لنجاحها وزيادة فعاليتها المجتمعية، وكذا تحديد أًنافها وفق ما تقتضيه ظروف عملها من جهة، وأهم أهدافها وتطلعات منتسبيها من جهة أخرى.

[1] **عمار النوي ، دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي**، دراسة حالة لجمعيات بولاية برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علم الإجتماع دفعة 2009 -2010، ص.32.

4-1 تصنيف الجمعيات : يمكن أن تصنف الجمعيات إلى عدة أصناف، ولعل أهم الأصناف الأساسية لها تكون حسب مجال عملها وهو ما سوف نركز عليه، وهي تصنف إلى أربعة أنماط :

- **جمعيات تقليدية أو رعاية أو خدماتية** : وتقدم الرعاية الإجتماعية في شكل الإعلانات الخيرية والمساعدات الإجتماعية.

- **جمعيات الأحياء** : وهي أكثر الجمعيات إنتشارا على المستوى المحلي وأكثر الجمعيات جذبا للمواطنين حيث تغطي النسب الغالبة للجمعيات المنتشرة في جل المدن.

- **جمعيات تنموية** : تقدم برامج ومشروعات لتنمية المجتمعات المحلية، وتعمل على زيادة مشاركة المواطن في التسيير المحلي للشأن العام وإسهامهم في إتخاذ القرارات.

- **جمعيات حقوقية أو مدافعة** : تدافع عن حقوق الجماعات والفئات المظلومة والمهتمة مثل المرأة والفقراء المعوزين، المعاقين المسنين وتتبنى قضايا حقوق الإنسان والبيئة وحماية المستهلك.

وفي تصنيف آخر لمحمودة فتقسم الجمعيات حسب أهدافها إلى :

- **الجمعيات المتخصصة** : وهو النوع الأول حسبه ويظهر في الجمعيات التي تسعى لتقديم خدمة واحدة حيث لا يقصد به التخصص الفني بالضرورة بل يتعداه إلى تخصص نوعي أيضا.

- **الجمعيات متعددة الأغراض** : وهي الجمعيات التي تقدم أكثر من خدمة في وقت واحد، كمراكز التدريب وبرامج التوعية والتثقيف[1].

[1] - محمود عبد المالك /آخرون، **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية**، دراسة لأربعة أقطار عربية، **الشبكة** العربية لمنظمات الأهلية، بيروت، ص ص. 94-95.

4-2 المتطلبات الراهنة لعمل الجمعية :

بإعتبار أن الجمعية من أهم مكونات المجتمع المدني الحديث، واحد تجلياته الأساسية في الناحية التنظيمية والممارستية، ولتحقيق دور فاعل لها لابد من الأخذ بعين الإعتبار لمجموعة من المعايير التي تحتاجها الجمعية من أجل القيام بدور فاعل لها وهي :

4-2-1 العمل التطوعي والمشاركة في أنشطة المجتمع المدني : لقد أصبح العمل التطوعي ضرورة ملحة من ضروريات الحياة، لما له من دور هام في ترسيخ قيم المشاركة بين أطراف المجتمع المدني، حيث أن العمل التطوعي كنشاط إجتماعي يقوم به الأفراد بشكل فردي أو جماعي من خلال إحدى الجمعيات بواسطة آليات إتصالية وذلك دون إنتظار أي عائد أو ربح بهدف إشباع حاجات وإشراك وحل مشكلات المجتمع والمساهمة في تدعيم مسيرة التنمية[1].

4-2-2 التشبيك وبناء شراكة لتفعيل الجمعيات : التشبيك أو العلاقات المتبادلة بين عدة أطراف مصطلح يشير إلى عملية تكوين شبكة تضم عددا من المنظمات التي لها استعداد لأن تتعاون فيما بينها، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح مشتركة تعود بالنفع على المنظمات، وتتجلى ميزة التشبيك في تفعيل عمل الجمعيات وزيادة مواردها وقنواتها الإتصالية.

4-2-3 أهمية التشبيك : لتشبيك أهمية كبيرة في عمل التنظيمات الجمعوية وتتجلى هذه الأهمية في :

- آلية للإتصال والتواصل بين الجمعيات والأعضاء من جهة والبيئة المحيطة بها من جهة أخرى.
- يمثل مصدرا إضافيا للقوة والتأثير لدى الجمعيات على الأعضاء.
- يعتبر صيغة تعاونية لتفعيل دور الجمعيات[2].

[1] المادة 02، **من القانون 31/90**، الجريدة الرسمية الجزائرية، 04 ديسمبر، 1990، ص.02.
[2] مدحت محمد أبو نصر، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، إيتكار للطباعة والنشر، القاهرة، 2007، ص.143.

- أحد أهم إستراتيجيات الإتصال داخل الجمعية [1].

– **التعبئة والتجنيد** : حيث تقوم التعبئة على تحقيق مختلف الموارد البشرية للجمعية و توظيفها والإحتفاظ بها تقوم بتأسيس أشكال مشاركة تتناسب مع الجمهور والذي ويشمل :

– المتعاطفون (Les sympathisants) : وهم يعرفون الجمعية يشاركون بطريقة ثانوية لكنهم غير ملزمين بشكل دلالي وهدف الجمعية الحفاظ عليهم مع دراسة الأفراد الأكثر قابلية للإلتحاق بالحركة وإعطائهم فرصة توطيد إلتزاماتهم، وتعتمد في ذلك على جملة تقنيات كتنظيم التظاهرات أو الأبواب المفتوحة.

– الأعضاء (Les adhérant) : درجة إشتراكهم معتدلة وهم ملزمون بأهداف الجمعية.

– المتطوعون (Les bénévoles) : هم المتطوعون يشهد لهم بالمستوى العالي من الإلتزام وهم يقدمون وقتهم وأموالهم للجمعية ويتحملون المسؤولية ويشاركون في تسيير الجمعية.

– الأجراء (Les salaries) : هم يعملون في مقر المندوبية الجهوية أو في مهام في الخارج بالمهجر وظفوا نتيجة لكفاءاتهم وتحفيزهم وإحساسهم بالانتماء بالجمعية أكثر من إحساسهم بمشروع الجمعية[2].

[1] مدحت محمد أبو نصر، **مرجع سابق**، ص.144.
[2] فتيحة أوهايبية / نواري أمل، **الإتصال الجمعوي : أشكاله وأجياله ووسائله وتقنياته وأهدافه**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس، 2006، ص.08.

III. الإتصال في الجمعيات :

1- مفهوم الإتصال الجمعوي :

يعتبر الإتصال آلية أساسية في عمل مختلف المؤسسات والتنظيمات فهو ركن فاعل في عملية نقل وتبادل المعارف والخبرات، وإرسال المعلومات واستقبال البيانات لذا فتوجد هنالك علاقة وطيدة بين الإتصال وعمل الجمعيات، حيث تعمل التنظيمات الجمعوية على استهداف الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة من خلال الإتصال الجمعوي، حيث يكون هؤلاء الأفراد أو الجماعات منخرطين أو متطوعين وحتى المتعاطفين مع الجمعية، بالإضافة إلى المنتسبين في المؤسسات العمومية والخاصة على غرار الجماعات المحلية، وهدف هذا النوع الإتصالي هو زيادة فعالية الجمعية وتحسين مستوى عملها.

1-1 تعريف الإتصال الجمعوي : يرى الباحث " إيريك داشو " (Eric Dacheux) بأن فهم إتصال الجمعيات يحتم علينا فهم العبارتين (الإتصال، الجمعية).

حيث يمكن تعريفه على أنه " الإتصال الذي يعكس أكبر حجم من المشاركين في الإتصال والتفاعل بين الأعضاء، كما أن هذا النوع من الإتصال يسود فيه التأثيرات الانفعالية والعاطفية وهو أحد وسائل الإتصال المباشر التي تسود في عمليات التنظيمية "[1].

ويعرفه (Michel Louis Rouquette) على أنه " إنتاج ونقل وتحويل الحالة الإجتماعية للجمعية حول نفسها وحول المحيط، مع الأخذ بعين الإعتبار عن كيفية كسب تعدد الآراء لصالحها وخلق جانب من المنطق الذي يدافع عن هذه الأفكار "، وبالتعمق في هذا التعريف نجد أنه يبرز أهمية الإتصال بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد تعمل سويا في سبيل تحقيق أهداف مشتركة فالجماعة في حاجة إلى نظام للإتصال الفعال يتيح لأفرادها نقل خبراتهم من جيل إلى جيل وتبادل الخبرة بين أفرادهم[2].

[1] محمد أبو علاء، **فن الإتصال بالجماهير بين النظري والتطبيق**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص.34.
[2] Michel-Louis ROUQUETTE, **La communication sociale**, Raund, paris, France, 1998, p.44.

ومع قلة التعاريف الخاصة بالإتصال الجمعوي تبقى خصوصية الجمعية في حد ذاتها بصفتها تنظيما لا يهدف إلى الربح المادي، بل يسعى إلى خدمة إجتماعية مجانية من خلال تقديمها البدائل السلوكية بدلا من المنتجات المادية.

حيث تسعى الجمعيات أساسا من أجل خدمة مختلفة الشرائح في المجتمع والإهتمام بانشغالاتهم، ومحاولة تلبية حاجاتهم وحل مشاكلهم بأفضل الطرق الممكنة كونها الوسيط بينهم وبين السلطات المسؤولة والمعنية بالحفاظ على حقوقهم.

إذن تبحث الجمعية عن الوسائل والقنوات الممكنة لأداء عملية الإتصال على أحسن وجه.

– الإتصال الجمعوي " وهو تلك السيرورة الإتصالية اللامتناهية التي تشهدها الجمعية على المستوى الداخلي والخارجي ".

1-2 مستويات الإتصال في الجمعية : يوجد هنالك مستويان أساسيان للإتصال في الجمعيات وهما:

– **على المستوى الداخلي** : وهو الإتصال الذي يتم داخل الجمعية وبين أعضائها ومنتسبيها الفاعلين ويهدف هذا المستوى من الإتصال إلى مجموعة من النقاط الأساسية وهي :

- خلق الانسجام والتفاهم بين أعضاء الجمعية.
- تسهيل سيرورة المعلومة على المستوى المحلي والوطني بين أعضاء ومتطوعي الجمعية.
- الحصول على الفهم الجيد لمشاريع الجمعية ورسائلها.
- تحفيز المتطوعين على تحمل المسؤولية والعمل للوصول إلى النجاح من خلال تبني أهدافها.

– **على المستوى الخارجي:** فيهدف الإتصال على المستوى الخارجي في الجمعية إلى :

- تطوير صورة الجمعية مع خلق علامة خاصة بها.
- التعريف بالرسالة المؤسساتية[1].

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **حتمية الإتصال الإجتماعي، جامعة حلوان**، عين حلوان، الكويت، 2004، ص.23.

- جلب علاقات جديدة مع الأطراف الفاعلة في المجتمع[1].

2- أهمية وأهداف الإتصال الجمعوي :

هنالك علاقة وطيدة بين الإتصال والعمل الجمعوي، حيث تعمل التنظيمات الجمعوية على استهداف الأفراد خلال الإتصال الجمعوي، سواء كانوا منخرطين، متطوعين وإداريين أو حتي متعاطفين معها، فهدفه العام هو تحسين فعالية الجمعية وضمان تحفيز الفرق الأفراد الفاعلة والأعضاء والتنسيق بين مختلف الأطراف النشطة، بما يفرض تطوير الجمعية وحل مشاكلها المختلفة والمعقدة بأفضل السبل لكونها همزة وصل بينهم وبين الإدارات العمومية، وكذا الهيئات العامة للسلطة، عليه لا بد من وجود نظام اتصالي فعال لتحقيق الأهداف والوصول إلى غايتها.

2-1 أهمية الإتصال الجمعوي : تعد الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الركائز الأساسية التي تقوم عليها ثقافة المواطنة في أي مجتمع، وتمثل مؤشر من مؤشراتها، وشكل من أشكال التجمع الحر.

وفي نفس الوقت هي وسيلة من وسائل ترسيخ المواطنة وذلك من خلال تشجيع المشاركات التطوعية في خدمة المجتمع مع التطبيقات العلمية للمواطنة الصالحة بشكل عام وتحت إشراف هيئات رسمية تختلف حسب طبيعة نشاطها وتوجهها إلى نقابات، أحزاب، ومنظمات غير حكومية واتحادات طلابية وجمعيات ثقافية، رياضية، إجتماعية ذات طابع ديني، إذ تلعب هذه الأخير دورا هاما في ترسيخ قيم المواطنة والمحافظة على حسها المستمر، ، خاصة أن هذه الجمعيات ذات الطابع المتنوع ظهرت في الجزائر في خضم حركة إجتماعية عارمة نتيجة لبروز التيار الإصلاحي الذي تقوده نخبة من الشباب الذي يملؤه ذلك التعطش الروحي والإرادة القوية في تغيير الأوضاع.

ونظرا لتعدد نشاطات الجمعية وتشعب قضاياها الإجتماعية، أدركت هي الأخرى أهمية الإتصال وتقنياته[2]

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص.23.
[2] فتيحة أوهايبية، **مرجع سابق**، ص ص. 80 -81.

التي أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالقضايا والمشكلات الإجتماعية، لما للإتصال من تأثير إجتماعي قوي ودور حاسم في عملية التغيير الإجتماع، إن الجمعية تعتبر كأي تنظيم بحاجة إلى الإتصال من أجل تقديم رسائله والتعريف بأهدافه بمختلف الوسائل الإتصالية الشفهية، المكتوبة، السمعية والبصرية، من أجل تفعيل جمهورها وفقا لأهدافها[1].

2-2 أهداف الإتصال الجمعوي : ككل تنظيم يهدف إلى تحقيق أهداف مسطرة مسبقا، حيث تهدف الجمعية إلى ترسيخ نشاطها في ذهن جمهورها بعدة طرق وآليات، ومن أهداف الإتصال الجمعوي :

- تكوين المعرفة والنمو بشهرة الجمعية، وذلك عن طريق الممارسات والنشاطات في جميع الميادين والمجالات التي يستهدفها نشاط الجمعية.
- إعلام الجمهور أو المجتمع بالسياسة التي ينبغي الوصول إليها لكي تجعل من الجمعية للجمهور على بينة من هذه السياسة، وتسهيل التعاون والدعم بين الجمعية والجمهور.
- إيصال رغبات الجمهور إلى أعضاء الجمعية، حيث يساعد في وصول هذه الرغبات والطلبات لتلبيتها قدر الإمكان.
- الإهتمام والتأكيد بين الجمعية والجمعيات الأخرى على الإتصال، سواء تلك التي تتشابه معها في النشاطات الممارسات أو التي تختلف معها في ذلك وهذه بواسطة وسائل الإتصال الخارجي[2].

وفي " Le guide pratique des associations " حددت أهداف الإتصال الجمعوي على النحو:

- التعريف بالجمعية من خلال توضيح أهدافها، مكان ممارسة نشاطها، اسمها وأعضائها، مقرها.
- مساعدة السلطات العليا في القضاء على الآفات الإجتماعية وتوعية الجماهير بالقضايا الهامة [3].
- تلبية حاجيات الجمهور من خلال النشاطات والتظاهرات.

---

[1] فتيحة أوهايبية، **مرجع سابق**، ص.81.

[2] نور الدين السيد، **الإتصال الاجتماعي ودوره في التضامن الوطني**، مداخلة ضمن فعاليات اليومين الدراسيين حول الإتصال **الإجتماعي**، **ماي** 1999، **الجزائر**، ص ص. 39-40.

[3] **Guide pratique des associations,** Ministère délégué auprès du chef du gouvernement chargé de la Solidarité nationale et de la Famille, 1997, paris, 2009، p.16.

- سد الفراغ الزمني لدى المجتمع من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات.
- كسب تأييد من الجمهور والممولين والمتطوعين.

ويعتبر " فهمي العفروزي " من الباحثين الذين وضحوا الأهداف الإتصالية للجمعيات في مايلي:

- الكشف عن إحتياجات وميول الجمهور المتعاون مع الجمعية.
- وضع البرامج التي تتلائم مع هذه التوجهات وتوضيحها للجمهور.
- التوعية بالأهداف العامة للجمعية، والتعريف بالنشاطات التي تمارسها.
- تعبئة الجماهير وتنمية الفهم المشترك، والتعاون المادي والمعنوي بينه وبين الجمعية.
- كسب تأييد الجمهور وخلق نوع من التكامل معها، بالرفع من مستوى الخدمات وحسن أدائها.
- تصحيح الأفكار الخاطئة عن الجمعية ومحاربة الإشاعات للمحافظة على صورة الجمعية.
- تطوير وتنظيم التعاون مع أجهزة الإعلام والإتصال المختلفة[1].

3- تقنيات الإتصال الجمعوي وأشكاله :

3-1 تقنيات الإتصال الجمعوي :

تبدأ الإتصال الجمعوي في الفضاء العام غنيا ومعقدا ولكنه يستجيب لأهداف الكبرى كالبحث عن التموين وزيادة إشراك المواطنين، وإقناع الرأي العام بإرساء حقل إجتماعي مع الحث على التفكير لتحقيق أهداف الجمعية، لذا تميز الجمعيات بعدة قنوات إتصالية تساهم في تحقيق أهداف الجمعية ولعب دور بارز خاصة على المستوى المحلي، وللإتصال عدة تقنيات داخل الجمعية تتمثل في :

- إسم والرمز (LE NOM ET LOGO) : عندما تتأسس الجمعية بهدف معين لابد من تناسق بين إسم الجمعية والمشروع الذي تهدف إلى تحقيقه وهذا أول عنصر لهوية الجمعية، ويعتبر إسم الجمعية بمثابة رسالة إتصالية تعبر عن هوية الجمعية[2].

[1] **Guide pratique des associations,** idem, p.17.

[2] عوايشية نصر الدين، **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الإجتماعية**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 02، **محمد بن أحمد**، 2015-2016، ص.148.

– الحملات الإشهارية (LE COMPAGNES PUBLICITAIRES) : تستعمل الجمعية في حمالاتها وكالات الإشهار لأجل تصميم صور الإعلان عن نشاطات معينة.

– الرعاية (LE SPONSORING) : تقوم أعمال الجمعية على تقديم الأموال دون فوائد مادية بينما تهدف الرعاية الثقافية أو الرياضية إلى التغطية المالية لنشاط ما قصد الرفع من قيمتها وتحقيق صورة جيدة والجمعيات أيضا تقوم بنشاطات ترقوية معتمدة في دعمها المالي من مؤسسات وتنظيمات دولية أو محلية.

– المجلات التي تصدرها الجمعية : إن مثل هذا العمل تلجأ له الكثير من الجمعيات، هي موجهة إلى جمهورها الواسع من المجتمع حيث، تعتبر المجلة تقنية ووسيلة إتصال بين الجمعية وجمهورها أو حتى السلطات المحلية كتقنية ووسيلة إتصال من خلال طرح الأفكار ومناقشة الآراء إيصال الإنشغالات.

– المطبوعات : في عصرنا الحالي تهتم الجمعيات بإستعمال هذه الوسيلة كواسطة لبناء الأفكار والعلاقات العامة والخاصة بينها وبين الجمهور لغرض التعريف بنفسها وبأنشطتها وإظهار صورة مشرفة لإعمال الجمعية وتحقيق أهدافها والخدمة التي تقدمها للمطبوعات أنواع منها :

- المطبوع المصور : يعتبر المطبوع المصور هاما للغاية في ميدان الإتصال بحيث يشمل الصورة العملية عن نشاطات الجمعية المختلفة، وتاريخ نشأتها وتساهم في جلب المتعاطفين والقراء للجمعية ونشاطاتها.
- النشرة : وهي عبارة عن مجلة صغيرة تعرف فيها الجمعية عن نشاطاتها وأنواعها وكيفية الإنخراط فيها وتقوم الجمعية بدورها بإرسالها إلى محيطها والمتعاطفين معها لاكتساب تفهمهم بمهامها التنظيمية.
- الرمز : هو عملية إتصالية وتعتبر أساس الإتصال مهما تنوعت أشكاله وأساليبه ورسائله.
- مواقع الإنترنت : إن أغلبية الجمعيات في العصر الحديث تستعمل مواقع الأنترنت لتنشر معارفها وأهدافها وأعمالها بمجال نشاطها، حيث أن هذه الوسيلة تستعمل لجمع النشاطات بمختلف أنوعها[1].

[1] عوايشية نصر الدين، **مرجع سابق**، ص.149.

2-3 أشكال الإتصال الجمعوي :

لقد تبنت الجمعيات منذ أن أصبحت تتواجد بصفة رسمية أربعة أشكال أساسية للإتصال وهي :

1- الإتصال النازل (1901-1960) : تميزت هذه الفترة بما يعرف بالإعلام النازل أي أن الجمعية كانت بمثابة المرسل الذي ينقل قيمه للجمهور بشكل راقي، ويقال أن الجمعية تزوده بالمعلومات وتعيد حسابها لما تحققه أو لما تواجهه من صعوبات لكنها لا تخضع للانتقادات الخارجية وحسب هذه الرؤية للإتصال له هدفين أساسيين وهما :

- **الهدف الأول** : وهو التربية الشعبية التي ترتكز على التوجه للعمال والفقراء الذين لا يملكون وقتا للتثقيف فتكون مهمة للمربين في هذه الحالة في فتح وتنظيم أوقات للترفيه.

- **الهدف الثاني** : أما الهدف الثاني هو أكثر اتساعا حيث يركز على إعطاء الجميع المعرفة والتكوين المهمين حتى يصبحوا مواطنين قادرين على المشاركة في حياة الأمة.

2- الإتصال الصاعد 1960 : أصبحت الجمعيات تتدخل كوكلاء عن ديمقراطية الحية الشعبية المحلية كما تسمح للشخصيات المحلية بقبول المسؤوليات الهامة والاعتماد على مؤهلاتهم.

تميزت هذه الفترة بالإعلام الصاعد، حيث كانت الجمعية تبذل جهدا من أجل الفهم والدمج والتوجيه وذلك من أجل إدارة أفضل، كما عملت على رفع مستوى الإعلام والإهتمام بالانشغالات التي نريد معالجتها وقد إستعملت الجمعيات لهذا الغرض وسائل متقنة للإتصال أي خلق طرق الإستماع من أجل التسجيل والرد على الطلب الإجتماعي ومع ذلك بقيت تقنيات الإتصال محدودة[1].

3- الإتصال الأفقي 1970 : خلال هذه الفترة كانت الأيديولوجية الشائعة تركز على الإتصال الأفقي الذي يطمع إلى إعطاء المحرومين من الإتصال الحق في ذلك والإتصال لا يعتمد كثيرا على التدرج الهرمي للوظائف، بقدر ما يعتمد على قدرة الجمعيات على الإتصال مع جمهورها[2].

[1] فتيحة أوهايبية /**نواري أمال**، **مرجع سابق**، ص05.

[2] Jean Di Sciullo, **Marketing et communication des associations**, les guides pratique de juris associations, Paris, 1992, p p.71-72.

4- الإتصال الأفقي (1980-1990) : في بضعة سنوات ظهرت عدة عوامل شاركت في تعديل الحقل الجمعوي التي أسهمت في ظهور وتطور تقنيات التسويق المباشر.

وقد تطور العالم الجمعوي وأصبح قطاع اقتصادي مستقل، حيث شغل مكان راقي ضمن مجموعة جد واسعة من الإقتصاد الإجتماعي بالإضافة إلى أن القطاع الجمعوي يريد إنتاج قدرته على العمل، أي أن يكون قادرا ومؤهلا لجلب حلول جيدة في حدود الجودة، التكلفة ومدة الصلاحية للطلبات المعبر عنها.

حيث تتوقف خدمات الجمعية على ثلاث شروط أساسية وهي :

- مشروع مؤسسة واضح.
- تنظيم مهيكل.
- التعبئة الإجتماعية لمعانيها (الأعضاء، الأجراء، المتطوعين)[1].

4- خصائص ومعوقات الإتصال الجمعوي :

4-1 خصائص الإتصال الجمعوي :

يمكن ضبط خصائص الإتصال الجمعوي في مجموعة العناصر التالية :

4-1-1 الإتصال الجمعوي إتصال مؤسساتي : إذا كانت الجمعية نوع من أنواع المؤسسات الغير الربحية فإن الإتصال الجمعوي هو أيضا إتصال مؤسساتي، وبالتالي يحمل نفس أبعاده وخصائصه التي حددها الباحثين في بعدين أساسيين وهما:

- الإتصال الجمعوي إتصال تسويقي : يتعلق بالرسالة أو الخدمة التي تقدمها الجمعية ويتوجه بالأساس صوب جماهير الجمعية في بيئتها الخارجية.
- الإتصال الجمعوي إتصال مؤسساتي : تكون المؤسسة هي موضوع الإتصال، وأن يكون الإتصال ذو علاقة بهوية الجمعية و صورتها، سواء كانت لجمهور داخلي أو جمهور خارجي[2].

[1] فتيحة أوهايبية / نواري أمل، **مرجع سابق،** ص ص.06-07.
[2] ميلود العزوزي، **الإتصال المؤسساتي : أساسياته - تطبيقاته - إدارته**،ط01، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2007،ص.17.

عموما تتعامل الجمعية مع الجماهير الداخلية والخارجية التالية :

1- المتعاطفون (Sympathisants) : وهم يعرفون المنظمة أو الجمعية يشاركون بطريقة ثانوية لكنهم ملزمون بشكل دلالي وتعتمد الجمعية في ذلك على جملة من التقنيات كتنظيم تظاهرات وأبواب مفتوحة.

2- الأعضاء (Adherants) : درجة اشتراكهم معتدلة وهدف الجمعية هو جعلهم أوفياء لها بإعطائهم فرص تطوير معارفهم حول قضايا الجمعية، ومنحهم فرصة تولي مسؤوليات الجمعية.

3- المتطوعون : المتطوعون الذين يشهد لهم بالمستوى العالي من الإلتزام هم يقدمون وقتهم وأموالهم للجمعية ويتحملون المسؤولية ويشاركون في تسيير الجمعية.

وهدف الجمعية هو الإحتفاظ بالعناصر الجيدة وتحسين فعاليتهم قصد بلوغ هذه الأهداف وهنالك وسيلتين هامتين هنا وهما :

- إقتراح مشروع محرك ومحفز.
- سماع ملاحظاتهم قصد زيادة فعالية التنظيم.

4-1-2 الإتصال الجمعوي إتصال عمومي : تشترك الجمعية مع المؤسسة العمومية في فكرة خدمة الصالح العام مما يجعل الإتصال الجمعوي يحمل بعض الخصائص مع الإتصال العمومي، بكون الباحثين يجمعون أن خدمة قضايا الصالح العام يمثل المقياس الرئيس لتحديد ماهية الإتصال العمومي، كما أن الدولة هي المفعل الأساسي لآليات التواصل العمومي وهو مبدأ منافي للعمل الجمعوي الذي يقتضي الإستقلالية عن الدولة ومرافقتها، بل السعي لجعلها محل بحث ومسائلة.

4-1-3 الإتصال الجمعوي إتصال وظيفي وعلائقي : حاولت التنظيمات الجمعوية في المجال الإجتماعي والإنساني تنويع رسائلها، تطوير بعض الأشكال المهنية التي يتطلبها أي عمل مؤسس من خلال إدارة مشاريعها وتكوين سياساتها الإتصالية، هذه الأفعال الإتصالية أثارت جدلا بين الباحثين أمام تنوع[1]

[1] فطمة بخوش / كريمة عثماني، **الإتصال الجمعوي في الجزائر : قراءة في المؤشرات والدلالات**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة 03، العدد49، 2018، ص.150.

أهداف ورؤى الجمعيات، الإعلام، التواصل مع الجمهور، بوادر تشكيل صورتها أمام الجمهور للتطوع وتلبية حاجاتها المالية، من أجل ذلك تلجأ للإتصال وتقنياته بطريقة مستوحاة من عالم التسويق وبالتالي تنقسم النظرة للسياسة الإتصالية للجمعية إلى جانبين، جانب إتصال وآخر وظيفي ومبني على مبادىء التسويق وإتصال العلائقي قائم على المشاركة والتوعية[1].

4-2 معوقات الإتصال الجمعوي :

العوامل الظرفية الإنسانية والتقنية التي قد تشكل عائقا للعملية الإتصالية، هنالك أيضا عدة إعتبارات تتدخل بشكل كبير وتكون بعيدة عن تحكم الإفراد وتحكم النظام الإتصالي وتؤثر في سيرورة المعلومات وفي فعالية الموقف الإتصالي، حيث إعطاء بعض العوائق التي تعرقل عمل الإتصال الجمعوي :

1- التنظيم (Organisation) : مر النشاط الجمعوي بضرورة البث، الجمع، التبادل، وتحليل كم هائل من المعلومات التي من ضمنها ما مصدره أو جهته المحيط الخارجي، ونستخلص وجود شبكات إتصالية متعددة بين المسؤولين، الأعضاء، المتطوعين، الموظفين والشركاء هذه الشبكات تتقاطع وأحيانا تتشابك، حيث أن العملية الإتصالية هنا لا يمكن أن تحقق فعاليتها بدقة.

2- التقسيم (Cloisonnement) : الكثير من الجمعيات لا تتمتع بما تتمتع به التنظيمات الأخرى، من وجود للخبراء والوسائل المالية والمادية المعتبرة، لذا فهي تلجأ إلى العمل الفني الذي لا يخلوا من عنصري الفن والإبداع، لذا نجد كل مسؤول عن نشاط ما، لديه تصوراته للتصرف في إنتاج ما يمكن إنتاجه.

3- النقص (L'insuffisance) : ويمكن أن يرتبط بنقص في التنظيم، أو الموارد المالية والبشرية، أو في شبكة العلاقات الإجتماعية لأعضاء الجمعية مع بيئتها الخارجية [2].

[1] **فطمة بخوش** /كريمة عثماني، **مرجع سابق**، ص.150.
[2] فتيحة أوهايبية /**نواري أمال**، **مرجع سابق**، ص.12.

4- الكم الهائل من المعلومات (L'excès) : على العكس يجد الأعضاء والجماهير أنفسهم محاطين بكم هائل من التعليمات والمطبوعات والمنشورات وكذلك يزيد عدد الإجتماعات غير المفيدة، فلا يمكن التفريق بين الشكلي والهام، لأن كثرة المعلومات تقتل المعلومات[1].

IV. الحركة الجمعوية في الجزائر:

تعتبر الجمعيات منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للانضمام إليها بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن الرأي مشترك بوسائل سلمية تقوم على احترام حق الأفراد، حيث أن تأسيسها يقوم على الحرية والاستقلال ونشاطها يقوم على التطوع والعمل العام وأهدافها، هي إشتراك المواطن وقضايا الرأي العام والحقوق المشتركة، وهو ما يؤهلها إلى لعب دور كبير لتجسيد تنمية إجتماعية وتوعية مجتمعة للمساهمة في خلق تطوير إدارة محلية سلمية.

1- تطور الجمعيات في الجزائر :

يعتبر تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر حديثة العهد ولم يخص بإهتمام كبير من طرف الباحثين ويمكن إبراز ثلاث مراحل رئيسية ومختلفة طبعت الحركة الجمعوية في الجزائر ونوجزها في مايلي :

1-1 المرحلة الكولونيالية (1830-1962) : لقد كان إعتماد في هذه المرحلة عدة جمعيات من وثني وديني كالزوايا مثلا في بداية القرن العشرين على الوجه التحديد واقتصر مجال تنظيمها عموما على النشاط الأخلاقي، والخيري التعاوني ذو المنفعة العامة كالتويزة مثلا [2].

1-2 مرحلة ما بعد الإستقلال : لقد مرت مرحلة ما بعد الإستقلال بثلاث فترات أساسية وهي[3] :

---

[1] فتيحة أوهايبية / نواري أمل. **مرجع سابق،** ص.12.

[2] عمر درلس. **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية، **العدد** 28، 2005، ص.25.

[3] قريد سليم، **نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، **بسكرة، الجزائر، العدد** 18، 2010، ص ص.148- 149.

الفترة الأولى (1962-1979) : بعد إسترجاع الجزائر للإستقلال والسيادة، وصدور أول دستور للبلاد سنة 1963 وقد نص في مادته 19 على ضمان الدولة لحريتها وحرية تكوين الجمعيات، وكانت هذه الجمعيات تعمل في إطار القانون الفرنسي إلى غاية صدور أول تشريع جزائري ويتمثل في المرسوم التنفيذي 79-71 المؤرخ في 03 ديسمبر 1971 الخاص بالجمعيات.

الفترة الثانية (1980-1989) : في ظل ظهور التوجه الديمقراطي فسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات.

الفترة الثالثة (1990 إلى غاية اليوم) : شهدت هذه المرحلة ظهور عدد وفير من الجمعيات التقليدية والعصرية بموجب قانون الجمعيات 04 ديسمبر 1990 والذي ألغى الشروط التعجيزية والتميزية السابقة على رأسها الإعتماد المزدوج[1].

2- أسباب الانفجار الجمعوي في الجزائر : ويمكن إرجاع هذا الانفجار الجمعوي إلى :

- **سبب سياسي** : والذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الإجتماعي وطلب الحقوق المختلفة نتيجة الكبت الإجتماعي مما أدى إلى انفجار جمعوي كبير.

- **سبب اقتصادي** : الذي كان بنوده بتعطل نشاط فعاليته وفاعليه، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات الأمر دفع الدولة إلى تطبيق تصحيحات هيكلية قصد معالجة الإختلالات وذلك بإيعاز من البنك الدولي.

3- تصنيف الجمعيات في الجزائر:

يمكن أن تصنف الجمعيات في الجزائر وفق آليات وأهداف عملها حيث أن هنالك فوارق واضحة بين الأهداف المعلنة للكثير من الجمعيات والنشاطات الفعلية والواقعية، الشيء يدفعها إلى القيام بالعديد من[2]

[1] قريد سليم، **مرجع سابق**، ص. 150.
[2] عمر درلس، مرجع سابق، ص.26.

النشاطات الإجتماعية، الثقافية، الرياضية وهي كالتالي:

الجمعيات الإجتماعية، الجمعيات الثقافية، الجمعيات الرياضية، الجمعيات المهنية، جمعيات أولياء التلاميذ ولجان الأحياء، الجمعيات الدينية، الجمعيات الطلابية[1].

كما يمكن أن تصنف حسب عبد الله بوصنوبرة إلى الأصناف التالية :

– **الصنف الأول** : يتمثل في الجمعيات المطلبية والدفاعية، وهي قليلة العدد وتتعرض للمراقبة والضغوط من طرف أجهزة الدولة مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، جمعيات المرأة والجمعيات بالقضية الأمازيغية، والجمعيات الدينية.

– **الصنف الثاني** : يتمثل في الجمعيات التي لها أهداف محددة أي تضم شرائح مجتمعية أو مهنية خاصة وضيقة مثل : نوادي التنس، الفروسية وفئة المتقاعدين أو خريجي المعاهد.

– **الصنف الثالث** : وهو أكبر عدد من الجمعيات، لأن عملية تأسيسها ليست صعبة كثيرا لارتباط مؤسسيها بالإدارة، حيث تنشأ بمبادرة أو إيعاز منها، فتقوم بتعاون مع السلطات وتأييدها وتتمثل في جمعيات أولياء التلاميذ والجمعيات الخيرية، وهي تمثل السلطة أكثر من تمثيلها للمواطنين[2].

[1] عمر دراس. **مرجع سابق**، ص.27.
[2] عبد الله بوصنوبرة. **مرجع سابق**، ص.37.

خاتمة الفصل :

من خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكننا القول بأن الحياة المجتمعية ومع تطور آليات العملية، ومع سيادة مفاهيم المجتمع المدني بالعديد من أشكال تنظيماته الفاعلة ميدانيا على غرار الجمعيات، فإن دور الإتصال صار أكثر وضوحا بإعتباره عنصرا أساسيا في عمليات التفاعل ونقل المعلومات بين جميع أفراد المجتمع من مواطنين ومسؤولين محليين.

فالإتصال الجمعوي بإعتباره أحد أحدث أشكال الإتصال التنظيمي صار يمثل اليوم أحد أهم أنواع الإتصال الأكثر شيوعا في المنظمة، خاصة مع البروز الكبير للحركة الجمعوية في العقد الأخير وتعاظم دورها الإجتماعي، وسيادة فكرة المشاركة المجتمعية عن طريق الجمعيات، لذا صار الإتصال الجمعوي ركنا أساسيا في عملية الممارسة التشاركية بين قادة الجمعيات ومنتسبيهم على إختلاف إنتماءاتهم وعلاقتهم بالجمعية من جهة ومع بقية الفاعلين المحليين من جهة أخرى، فعلى الرغم من كون الجمعية كمنظمة أساسية في المجتمع المدني الحديث والإتصال كوسيلة فاعلة فيه إلا أنه لابد من ضبط كل الآليات والإلمام بأدق التفاصيل لتفادي الوقوع في إتصال جمعوي غير فعال لا يؤدي دوره الفعلي داخل الجمعية وخارجها بشكل أساسي ما ينعكس على مردود الجمعية بشكل كلي.

الفصل الثاني
الديمقراطية التشاركية

مقدمة الفصل.

I. ماهية الديمقراطية.

1- تعريف الديمقراطية.

2- خصائص ومبادىء الديمقراطية.

3- أنواع الديمقراطية وظهورها.

II. مدخل عام للديمقراطية التشاركية.

1- تعريف الديمقراطية التشاركية.

2- خصائص ومرتكزات الديمقراطية التشاركية.

3- أهداف الديمقراطية التشاركية.

4- متطلبات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية.

III. المشاركة المحلية.

1- تعريف المشاركة المحلية.

2- أشكال وأنواع مشاركة المواطن في الشأن المحلي.

3- مبادىء وأهداف المشاركة.

4- دور المواطن ومشاركته في إتخاذ القرار المحلي.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل :

شهد تاريخ الفكر السياسي العديد من المصطلحات على غرار السلطة والأنظمة الحاكمة وآليات التسيير وغيرها من المفاهيم صعبة الضبط، ولعل أبرز هذه المصطلحات التي شغلت المفكرين الباحثين على مر الزمن هو مصطلح الديمقراطية، حيث عرف هذا المصطلح تضاربا كبيرا في ضبطه منذ بداياته فتسارعت وتيرة تحديد مرادفات أساسية له على الرغم من صعوبة ذلك، لكن خلال العقدين الأخيرين عرف مفهوم الديمقراطية إهتماما كبير ويرجع هذا للدور الذي يلعبه في المجتمعات الحديثة بسبب تداخله في شؤونهم اليومية وتداخله مع أنماط حكمهم وطبيعتهم التسيرية خاصة في الدول المتقدمة التي تعطي فرصا كبيرة للمواطن في مشاركة آراءه ومساهمته في تسيير شأنه الخاص بل وإتخاذ القرارات مع المسؤولين والممثلين في في المجالس المحلية.

فصار إنتقال هذا النمط ومحاولة تجسيده ضرورة حتمية من أجل تحقيق واقع محلي يعرف ازدهار ورقي وينال رضا المواطنين، غير أن تجربة الديمقراطية التمثيلية لم تعد ملهمة للمجتمع لما فيها من إنفراد بالتسيير من قبل الممثلين مع إهمال شبه تام للمواطن وعدم إعطائه فرص للمشاركة والتفاعل، فمن هنا صار لا بد من تطويرها وخلق آلية بديلة عنها تضمن للمواطن حقه في المشاركة واتخاذ القرارات التي تمس واقعه المعاش فظهر نوع جديد من أنواع الديمقراطية يبنى في أساسه على المواطن ويبرز دوره كعنصر ايجابي ومشارك في عملية التسيير وهو "الديمقراطية التشاركية" التي تساعد على ضمان أكبر قدر من إشراك المواطنين في تطبيق السياسات العامة وذلك بتوسيع دوره في صنع القرار،وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل إنطلاقا من الخوض في العناصر التالية :

1- ماهية الديمقراطية.

2- مدخل عام للديمقراطية التشاركية.

3- المشاركة المحلية.

I. ماهية الديمقراطية :

1- تعريف الديمقراطية :

تعود جذور الديمقراطية وما تنطوي عليه من أفكار تقوم على سيادة الشعب كمصدر للسلطة والمواطن كأساس في إتخاذ القرار،حيث لم تستقر الديمقراطية على مفهوم واحد بل عرفت تعددا في المفاهيم هو ما جعل ضبط مفهوم دقيق لها أمر صعب نوعا ما، فتختلف الديمقراطية بإختلاف بناؤها وموقعها لدى المسؤولين والمسيرين وتطورها التاريخي من حقبة لحقبة، لذا فصار تعريفها يمر بتحديد لمفاهيم لغوية، اصطلاحية.

1-1 التعريف اللغوي : الديمقراطية كلمة مكونة من كلمتين الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية (*Démos*) وتعني " عامة الناس "، أما الثانية (*Krata*) وتعني " الحكم "، وبهذا تكون الديمقراطية لغة حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه "[1].

2-1 التعريف الاصطلاحي : فتعني الديمقراطية ذلك النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة والسلطة للشعب أو غالبيته بحيث يكون هو صاحب السلطة ومصدرها، حيث يعرفها المفكر الفرنسي " جون جاك روسو " في مؤلفه العقد الإجتماعي أن " الديمقراطية الكاملة التي تفيد الممارسة الفعلية المباشرة للشعب أي أن الديمقراطية المباشرة هي تلك التي تضمن إشراك الشعب الفعلي في إصدار القوانين والقرارات السياسية بنفسه وبطريقة مباشرة غير قابلة للتحقيق "[2].

بينما يرى " عامر مصباح " على " أنها مفهوم سياسي حي ومتطور يؤثر في المجتمعات التي تحوي ممارسته فيها، وتؤثر قيم المجتمعات وثقافتها ومصالحها في مضمونه، وهي التي تشكل اليوم نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة الإختلاف في الرأي والتعارض في المصالح "[3].

---

[1] محمد أبو ضيف باشا خليل، **جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية**، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة، 2008، ص.241.
[2] محمد رأفت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، بيروت، دار الضياء النشر، 2007، ص.151.
[3] **عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المكتبة الجزائرية **بودواو، الجزائر**، 2005، ص.85.

فيمكن ضبط مفهوم الديمقراطية على ثلاث أصعدة :

- **الحرية المدنية** : وهي احترام الحريات المدينة مثل الحرية الشخصية، حرية الإنتقال، الحرية السياسية، حرية العبادة.
- **الحريات السياسية** : وتتمثل في حرية الرأي والتنظيم والمعارضة والمساواة وتكوين الجمعيات وهيئات المجتمع المدني في إطارها السياسي والإجتماعي.
- **المشاركة** : بمعنى أن القرار السياسي الذي يصدر في المجتمع يكون نتيجة أفكار ومناقشات لمجموعة من المواطنين، أي أنها تسمح للمواطن بالمشاركة في إتخاذ القرار والمساهمة فيه[1].

2- خصائص ومبادىء الديمقراطية :

2-1 خصائص الديمقراطية :

تتميز الديمقراطية كنظام سياسي بالعديد من الخصائص ونذكر منها :

- الديمقراطية نظام حكم سياسي : تصف الديمقراطية على أنها نظام حكم سياسي يرمي إلى تمكين الشعب من ممارسة السلطة، حيث جاء التوصيف السياسي الذي يهدف إلى التخفيف من آليات الحكم الديكتاتوري والبيروقراطي، فالديمقراطية بجوهرها العميق عبارة عن ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة كما أنها عبارة عن أسلوب للتفكير والسلوك.

- حكم الأغلبية : حكم الأغلبية هو أحد الأساسيات ومبدأ للديمقراطية، حيث أن الحكم يأتي نتيجة للتصويت ووفقا لإرادة أغلبية المشاركين من جماهير المواطنين في مناخ من الحرية السياسية [2].

- الاحتكام لدستور ديمقراطي : الدستور هو القانون الأعلى للدولة، جميع التشريعات التي تصدر في الدولة يجب أن تخضع نصوصها وروحها وأهدافها إلى الدستور وتتلاءم معه، وتستمد أصولها من قواعده ومبادئه، وإذا ما تعارضت هذه التشريعات مع نصوصها أو روحها مع الدستور كانت الغلبة له.

[1] زهير فريد مبارك، **الديمقراطية بين الفكر والفعل**، رام الله التعليمية للنشر والتوزيع، القدس، 2001، ص.92.
[2] حسين علوان، **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص.78.

حيث يقوم الدستور الديمقراطي على النقاط التالية :

- لا سيادة لفرد ولا قلة من الشعب.
- سيطرة أحكام القانون.
- مبدأ فصل السلطات.
- حرية العمل السياسي الجمعوي والمواطني.
- ضمان الأداء الفعال والتداول على السلطة[1].

2-2 مبادىء ممارسة الديمقراطية : من أهم المبادىء التي ترتبط بالممارسة الديمقراطية :

- المشاركة السياسة : وهي أهم ما يجب أن تتوفر في العلاقة الديمقراطية بين المواطن والجهات المسؤولة، فكلما كانت المشاركة مرتفعة كلما زادت الممارسة الديمقراطية.
- التعددية الحزبية و الجمعوية : وهي أحد أهم آليات المجتمع المدني وعلاقته مع الممارسة الديمقراطية، فلابد من زيادة عددهم لزيادة ممارسة الديمقراطية.
- مبدأ احترام الحريات والمساواة.
- مبدأ فصل السلطات[2].

3- ظهور أنواع الديمقراطية :

3-1 الظهور التاريخي للديمقراطية :

تعتبر الديمقراطية من أهم الأفكار التي جاء بها الفلاسفة الإغريق على غرار أفلاطون الذي ذكرها حيث قال " إن مصدر السيادة هو الإرادة المتحدة للمدينة (الشعب) "، أما أرسطو قسم الحكومات إلى ثلاثة أنواع : ملكية، أرستقراطية، جمهورية، وكان يقصد بها الحكومة الجمهورية التي يتولى زمام الأمور فيها الشعب او عدد كبير منهم[3].

[1] حسين علولن، **مرجع سابق**، ص.79.
[2] الزهري علي أحمد، **الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة**، مركز دراسات العربية، بيروت، 2000، ص.03.
[3] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص.737.

أما تطبيقيا فيعود إلى المدن اليونانية القديمة على غرار أثينا، فكانوا لا يعترفون بالسيادة الا للقانون، وهذا القانون ماهو الا رأي مجموعة من أهل المدينة، أي أن السيادة في نهايتها توجه لشعب المدينة، وفي ظل هذا التطبيق ظهرت العلامات الأولى للمبادئ الديمقراطية، حيث تأكيد المساواة بين المواطنين وسيادة مبدأ الحرية والتعبير عن الآراء الحرة، ومن حيث تقرر مبدأ المساواة.

كما عرفت الإمبراطورية الرومانية في عهدها الجمهوري وبدايات العهد الملكي الديمقراطية وطبقتها عن طريق اللجان والمجالس الشعبية غير أن قيام حكم القياصرة في روما قضى على كل تطبيق ديمقراطي وأصبحت الديمقراطية شيئا منسيا لفترة طويلة إلى غاية القرن السادس عشر والسابع عشر في كتابات الفلاسفة على غرار جون جاك روسو وغيره، الذين ركزوا على دور الشعب في ممارسة السلطة وعند قيام الثورة الفرنسية في 1789 تبنى رجال الثورة الديمقراطية وأكدوا على سيادة الشعب وحقه في دستور الثورة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام 1789 وحقه في ممارسة السلطة بالشكل الذي يراه مناسبا ويتخذ أساسا ومرتكزا لها في دستور الثورة.

ومنذ ذلك الحين الديمقراطية تتطور، وسيادة الشعوب تتأكد وتترسخ نظريا وعمليا عن طريق ممارسة حق الانتخاب واختيار الحكام[1].

3-2 أنواع الديمقراطية :

هنالك نوعان للديمقراطية وهما :

- الديمقراطية التمثيلية : كان أول ظهور للديمقراطية التمثيلية في إنجلترا وتطورت عبر مراحل حيث كانت في البداية عبارة عن مقاطعات صغيرة ثم توحدت وتجسدت في مملكة إنجليزية موحدة وتأسست بها جمعية تسمى بمجلس الحكماء يقوم بالوظيفة التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث أن هذا المجلس غير محدد[2] الأعضاء ويتمتع بعديد الصلاحيات :

[1] صالح جواد كاظم /علي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، جامعة بغداد، العراق، 1990، ص.23.
[2] محمد كامل ليلة، **مرجع سابق**، ص.281.

- يعين الملك ويعزله.
- يصدر التشريع بموافقة الملك.
- يعين رؤساء المقاطعات بمشاركة الملك[1].

– الديمقراطية التشاركية : تعود الفكرة إلى العهد الإغريقي القديم متمثلة في أرسطو حول مشاركة المواطنين في الحياة المدنية، وبعد الثورتين الفرنسية والأمريكية خلال القرن التاسع عشر أصبحت الديمقراطية التمثيلية عبارة عن نموذج مهيمن بالدول الغربية وفي بداية القرن العشرين بدأت حركات انتقاد الديمقراطية التمثيلية عن طريق عدة حركات احتجاجية للمواطنين وتطورت إلى إن أصبحت في صورتها الحالية تحت مفهوم الديمقراطية التشاركية[2].

II. مدخل عام للديمقراطية التشاركية :

لقد شهد نهاية القرن الحديث بدايات تقهقر العمل الديمقراطي في صورته التمثيلية التي صارت تشهد أزمة عميقة مع نهاية الستينات من القرن الماضي، وهي تزداد حدة إلى غاية اليوم خاصة مع انسداد القنوات الإتصالية التقليدية وتعويضها بأنماط حديثة تعمل في ظل مجتمع حديث يتبادل أدوار التسيير إنطلاقا من هيئات مجتمعية فاعلة تمنح المواطن دورا فاعلا على غرار الجمعيات، التي تعمل في إطار تمثيلي حديث تحت مسمى الديمقراطية التشاركية التي هيا أبرز أنماط التسيير الحديثة في المجتمع.

1- تعريف الديمقراطية التشاركية :

تعرف الديمقراطية التشاركية إصطلاحا " على أنها أهم آليات إشراك المواطنين بصورة مباشرة في إتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤونهم العامة ومراقبة وتقويم مدى تنفيذ هذه القرارات "[3].

---

[1] محمد كامل ليلة، **مرجع سابق،** ص.281.

[2] **مصطفى المناصفي، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**،ط01 ، دار حمد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.35.

[3] بوحينة قوي /عصام بن شيخ، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**،ط01، دراسة حالة تونس الجزائر المغرب نموذجا، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص.53.

أما الباحث " يحي البوافي " يعرفها على أنها " عرض مؤسساتي للمشاركة موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم في مناقشة الاختبارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطن، وصياغة مشاركته في إتخاذ القرارات ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية، عبر ترسانة من الإجراءات العملية "[1].

وهي أيضا " توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عبر إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار المترتب عن ذلك "[2].

2- خصائص ومرتكزات الديمقراطية التشاركية :

2-1 خصائص الديمقراطية التشاركية :

من أبرز الخصائص نخص بالذكر مايلي :

- تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب السياسية يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي والآلي في الديمقراطية الغير تشاركيه، ولكن يمكن عن طريق التشارك أن تتعاون وتتضافر الجهود من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي التشاركي.

- تعتبر الطريقة الأساسية لصيانة النظام، كون الكل سيشعر بأنه جزء من هذا النظام، فالتشارك الذي تضمنه الديمقراطية هنا يمثل وجود لإقصاء أو تهميش ولكن الجميع يرى فيها مجهودات الخاصة ودوره الطبيعي في البناء الحقيقي.

- كما تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم، وبين المواطنين ومشاكلهم والسعي وراء إيجاد حلول المناسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليا.

- تلعب الجمعيات والمجالس المنتخبة دورا بارزا في تنفيذ آليات الديمقراطية التشاركية[3].

---

[1] يحي البوافي، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، الملتقى الوطني** حول التحولات السياسية، جامعة حسيبة **بن بوعلي**،17 ديسمبر 2015، ص.59.

[2] الأمين شريط، **الديمقراطية التشاركية في الإصلاحات السياسية والإدارية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص.65.

[3] **شراز حزر لله، خصائص الديمقراطية** :تاريخ الدخول 10-02-2019..www.arabs fordemaraey.org

2-2 مرتكزات الديمقراطية التشاركية :

للديمقراطية التشاركية مجموعة هامة من المرتكزات وهي :

- المواطن : حيث تعتبر المواطن كفرد على الرغم من أهميته في العملية الديمقراطية إلا غالبا ما يتم إهماله عند صناع السياسية العامة والقيام بالتشريع والقوانين واللوائح وهذا ينعكس بصورة سلبية على التسيير المحلي للشأن العام، وذلك لأن المواطن له دور كبير في صناعة السياسة العامة وإتخاذ القرار.

- المجتمع المدني : فالمجتمع المدني بإعتباره ركيزة أساسية في الديمقراطية التشاركية، وهذا لما يقوم به من دور رقابي على مؤسسات الدولة ومواجهتها من أجل تلبية حاجات الشعوب كما انه كذلك له في الأنظمة الأكثر ديمقراطية يجسد آليات عمل على غرار الجمعيات حيث أن المجتمع المدني وتواجده يسودها مفهوم المشاركة، فيسعى إلى تثمين الروابط وتوسيع السلطة إلى المواطنين وإشراكهم في تسيير الشأن العام.

- الجمعيات والأحزاب السياسية : فالأحزاب السياسية والجمعيات كما هو معروف على أنها تجمع من المواطنين حول مجموعة من الأفكار تتبلور حول برنامج سياسي وتؤدي الأحزاب السياسية والحركات الجمعوية، دورا هاما وفاعلا في تكريس مفاهيم العمل الديمقراطي التشاركي، خاصة في الأنظمة الديمقراطية فهي تعمل على تعبئة المواطنين حول برنامج وهدف أساسي موحدة مع العمل على إشراكه في الحياة التسيرية للشأن العام المحلي[1].

3- أهداف الديمقراطية التشاركية :

تتمثل أهداف الديمقراطية التشاركية في مايلي :

- تهدف إلى تفعيل دور ومساهمة المواطن في عملية صنع القرار، فهي عبارة عن قناة تصاعدية تنازلية للتواصل بين السلطة والمواطن، يتم من خلالها تصعيد مطالب وإحتياجات ورغبات وملاحظات المواطن البسيط إلى السلطة[2].

[1] الأمين شريط، **الديمقراطية التشاركية الأسس والآفاق**، مجلة الوسيط، العدد 11، ص.87.
[2] نبيل كريبش، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2008، ص.27.

- تستعمل الديمقراطية التشاركية لتعريف المواطن بوجهة النظر الحكومية وفلسفتها وحكم الإمكانيات المتوفرة والإطار الإستراتيجي للعمل الحكومي، عكس الديمقراطية النيابية التي تعمل في إتجاه واحد.
- الديمقراطية التشاركية نظام يمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية التي تهمهم عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة.
- الديمقراطية التشاركية تتبنى مفهوما للديمقراطية يأخذ بعين الإعتبار دور المواطنين في صنع القرار السياسي، حيث تعطي الديمقراطية ثمارها وتؤدي دورها في النظام السياسي.
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل بين المواطن والحكومة أو المنتخبين المحليين، فهي مكملة للديمقراطية التمثيلية، لكنها تتطلب تنظيم المواطنين في هيئات وروابط وجمعيات وتتولى عملية الإتصال والعمل على بلورة الإحتياجات والمطلب[1].

4- متطلبات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية :

4-1 تحديات ومعيقات بناء الديمقراطية التشاركية :

رغم القواعد القانونية المؤسسة للديمقراطية التشاركية إلا أنها ستظل هنالك مجموع من المعيقات وهي :

- ضعف قدرات الفاعلين المحليين خاصة المجالس المنتخبة والجمعيات في مجال المقاربات التشاركية.
- ضعف التواصل بين الفاعلين في مجال التنمية.
- عدم توضيح الإطار المؤسساتي للمشاركة الخاصة بالجمعيات في الشؤون العامة.
- التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة.
- شح الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكاناتهم وقدراتهم في تدبير الشأن[2]

[1] نبيل كريبش، **مرجع سابق،** ص .28.

[2] **عبد المالك ورد، الفاعل المحلي وسياسة الدنية بالمغرب،سلسلة دراسات وأبحاث رقم** 20،جامعة مولاي إسماعيل كلية العلوم والآداب والعلوم الإنسانية، ط01، ص.14.

- المحلي سواء لدى الجمعيات أو الجماعات المحلية العامة[1].

2-4 متطلبات الديمقراطية التشاركية :

يستلزم لقيام ديمقراطية تشاركية توفر مجموعة من المتطلبات التي تساعد على أن يستوي البناء الديمقراطي التشاركي، ويمكننا أن نشير إلى هذه المتطلبات ومنها :

- تأكيد سيادة الشعب وسلطته : هذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة يسير وينظم شكل الحياة السياسية، فحتمية قيام ديمقراطية تشاركية كآلية تضمن الشرعية وبالتالي فإن الحكومة مسؤولية وبجمعيات مجتمعية لها الحق في مراقبة ودمج المواطن في الشأن المحلي.

- التعدد التنظيمي المفتوح : بما أن التنوع هو ميزة المجتمع خاصة من النواحي الإيديولوجية داخل المجتمع الواحد، فإنه من الضرورة تشكيل المنظمات الجمعوية والأحزاب السياسية دون قيود، التي تحد من إحتكار السلطة وزيادة هامش مشاركة المواطنة وخلق قنوات إتصالية بينه وبين المسؤولين.

- تعميق مفهوم المواطنة : وهو مؤشر مهم للديمقراطية التشاركية، حيث أنه شعور دائم وملاصق للفرد ويزيد بزيادة دمجه وإحساسه كالمشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية عن طريق التنظيمات الجمعوية[2].

III - المشاركة المحلية :

تعتبر المشاركة كعنصر هام ومن المتطلبات الضرورية لتحقيق الديمقراطية التشاركية، وينبع هذا الأمر من مدى تكيف الجماعات المحلية مع محيطها الخارجي، وقدرتها على التعامل بمستويات أفضل تساعد المشاركين من المواطنين على تطوير قدراتهم وإبداء آرائهم وتوظيفها حسب درجة كفاءتها ،ولهذا تلعب المشاركة دورا فاعلا في زيادة مساهمة المواطنة في تدبير شأنه المحلي عن طريق إطلاعه على المشاكل الحقيقة التي تحول دون الوصول للأهداف المسطرة والنتائج المرضية، ولذا يتيح لهم هذا العمل التشاركي فرص تحقيق ديمقراطية تشاركية فاعلة وحقيقة في وسط المحيط المحلي.

[1] عبد المالك ورد، **مرجع سابق**، ص.14.
[2] عصام علي الدبس، **النظم السياسية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص.84.

1- تعريف المشاركة :

يرى العديد من الباحثين بأن المشاركة كمفهوم يقوم أساسا على أن المواطن هو أفضل من يؤكد فعالية الوسائل التي ترسم لتنفيذ الأهداف، بينما يذهب البعض الآخر للقول بأن المشاركة هي مشاركة جماعية لا مجال فيها لتسلط الفردي أو الرأي المفروض من الأعلى[1].

1-1 التعريف الاصطلاحي للمشاركة : يعرفها الباحث الجزائري "الأمين شريط" بأنها "شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطن مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية وإتخاذ القرارات المتعلقة بهم"، كما تعرف أيضا بأنها توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار أو النقاش العمومي وإتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك[2].

بينما يراها " موري روس " بأنها "عبارة عن إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ التطوعية في التنظيمات والجماعات وفي ظل هذا يمكن الإستفادة من الخبرات التطوعية في إيجاد حلول للمشاكل المحلية إنطلاقا من الرؤى الخاصة بأبناء البيئة "[3].

1-2 العناصر المحدد عملية المشاركة : كما يمكن تحديد المشاركة إنطلاقا من أربع درجات محددة بحسب أهميتها وتتمثل فيما يلي :

- المعلومة : تضع الإدارة بشكل مسبق تحت تصرف الشعب (بصورة غير مباشرة) على المعلومات التي قد تهم المواطنين، لكي تكون المعلومات نافعة وفاعلة يجب أن تتمحور حول مستلزمات التطور المستدام، وتشكل المعلومة مرحلة مسبقة وضرورية لكل إجراء تشاركي.

- الاستشارة : تطلب الإدارة رأي الشعب الذي يبدي إهتماما باتخاذ القرار دون أن يكون مرغما على ذلك[4]

---

[1] محمد الطاهر غزير /قوي بوحنية، **دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة، مدخل للإدارة المحلية، دار حامد للنشر** والتوزيع، عمان، 2015، ص.74.

[2] الأمين شريط، **مرجع سابق**، ص.56.

[3] سيد أحمد غريب، **علم الإجتماع الريفي**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص.385.

[4] سبستيان لامي، **تعزيز مشاركة عامة الشعب في السياسات المدنية**، الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، جامعة البلمند، **لبنان**، 2009، ص.48.

حيث تكون الاستشارة مسبقة لتساعد في مسودة أي مشروع، وتعتمد الاستشارة بنسبة عالية على نوعية المعلومات المسبقة والقدرة على الولوج إلى المعلومات حتى ولم يكن صانع القرار النهائي مفيدا بالاستشارة.

– التشاور: تقترح الإدارة إطلاق حوار مع الفاعلين الاجتماعين، وهي ملزمة باعتماد نتائجه عند إتخاذ القرارات، ويمكن أيضا إعتبار التشاور كالتوفيق بين المصالح المتضاربة في تطبيق برنامج حيث يعتبر التشاور على النطاق الضيق أكثر تجانسا في غيره.

– التعاون : تطلب الإدارة مشاركة السكان بأنفسهم في عملية إتخاذ القرار ويتعلق الأمر في هذه الحالة بديمقراطية شبه مباشرة، ولكي يصبح بالإمكان التوصل إلى التعاون ويشمل القضايا المشتركة بين مختلف الفاعلين الجمعاويين[1].

2– أشكال وأنواع مشاركة المواطن في الشأن المحلي.

تعتبر مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي بكل مستلزماته صور حقيقية ومؤشر أساسي للديمقراطية التشاركية والتي تجعل من القضايا المطروحة على المستوى المحلي أداة للنقاش ومواضيع التشاور.

2–1 أشكال المشاركة : فتأخذ المشاركة عدة أشكال ونذكر منها :

2–1–1 المشاركة في صنع القرارات : إن مشاركة المواطنين في التنظيمات الجمعوية تتعلق بالدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إعطاء فرصة للمواطن من أجل المشاركة في تدبير الشأن المحلي وتسييره وأن ويشمل القضايا المشتركة بين مختلف الفاعلين الجمعاويين، حيث ينبغي أن تتاح للناس فرص ملائمة لتمكين مشاركتهم في القرارات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي تنعكس على ما يحتاجه المجتمع.

فالمشاركة في عملية صنع القرار تتطلب وعيا بمختلف الشؤون الحياتية، كما تتطلب إقناعا بأن التغيير ممكن من خلال جهود الفرد والجماعة، لذا تأكدت الحاجة لحق المواطنين في تكوين جمعيات أو هيئات أو[2] تنظيمات مجتمعية بمبادرة أفراد عاديين، وفق طموحاتهم وتوجهاتهم وبروز انشغالاتهم.

[1] سبستيان لامي، **مرجع سابق**، ص.48.
[2] أيمن أيوب، **الديمقراطية المحلية في العالم العربي**، التقرير الإقليمي (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID 2010)، ص.18.

2-1-2 توفير المعلومات العامة للمواطنين : يحتاج المواطن من أجل تأكيد دوره التشاركي إلى معلومات واقعية وموثوقة لاتخاذ الخيارات المطلقة والأحكام المستقلة، كذلك فإن وسائل الإعلام الحرة والمستقلة ومن ضمنها وسائل الإعلام التقليدية والرقمية والإجتماعية هي ضرورية لتوفير المعلومات الخاصة بالتسيير المحلي، أما اليوم فأصبحت وسائل التواصل الإجتماعي كالفايسبوك والتويتر ،توفر للمواطنين منابر جديدة لتبادل المعلومات والتعبير عن آرائهم سواء لبعضهم البعض ،مباشرة مع مسؤوليهم ومنتخبيهم المحليين وإبداء آرائهم حول القضايا المطروحة وتثمين عمل المنتخبين والمسؤولين وكذلك كشف تجاوزاتهم.

2-1-3 المساءلة الشعبية : يتطلب تفعيل دور المواطنين في المساءلة ضرورة إشراكهم أو إشراك من يمثلونهم في المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية، وتقديم تصوراتهم حول مواضيع تخص الشأن المحلي وأهم آرائهم لمواجهة مشاكل محلية يعانون منها وتقديم مقترحات وحلول وفق وجهات نظرهم.

حيث أن هنالك صور عديدة للمشاركة من خلال المساءلة مثل : تشكيل مجالس أو اتحادات أو جمعيات تطوعية (جمعيات الأحياء، جمعيات أولياء التلاميذ، جمعية حماية المستهلك) والتي من خلالها تكون هنالك صلة مباشرة بين الجماعات المحلية والمواطنين للإجابة على انشغالاتهم والأخذ بآرائهم، وكل هذا من أجل تمكينه من الوصول للمعلومات المتعلقة بنشاط الهيئات المحلية[1].

2-1-4 الاستفتاء الشعبي : المقصود بالاستفتاء الشعبي من الناحية الاصطلاحية، هو عرض موضوع معين أثار أو يثير جدلا بين القبول أو الرفض على الشعب ليقول رأيه فيه وعليه فإن الاستفتاء الشعبي مظهر من مظاهر المشاركة للمواطن، وأحد أهم مؤشرات الديمقراطية التشاركية، إذ تتجلى مشاركة المواطنين في تسيير وتدبير شؤون الحكم وإتخاذ القرارات بصورة واضحة في هذا المظهر، كما أن القيمة الأساسية للاستفتاء لا تظهر جليا إلا حين يدلي المواطن ويشارك برأيه في مواضيع تتعلق بالشأن المحلي العام له وعليه تكون هذه المشاركة في شكل مباشر أو عن طريق تنظيمات المجتمع المدني على غرار الجمعيات[2].

[1] عبد الوهاب محمد رفعت، **الأنظمة السياسية وإشراك المواطن، دار النور للنشر** والتوزيع، بيروت، 2017، ص.115.
[2] **حسن العطار، الاستفتاء الشعبي أداة من أدوات الديمقراطية**، مجلة إلكترونية، العدد 5424، **مارس** 2017، ص12.

2-2 أنواع المشاركة :

يوجد شبه إجماع لدى الباحثين على أنه يوجد نوعان أساسيان للمشاركة ومهما كانت صفة هذه المشاركة لا يمكن أن تخرج عن هذين النوعين وهما :

2-2-1 المشاركة المنظمة : وهي نوع أساسي في المشاركة التي تعمل بطريقة نظامية مشرعة ينص عليها القانون ويحميها، وهي حق أساسي من حقوق المواطنين حيث أن القانون لا ينص عليها فقط بل يعمل على تنظيمها والسهر على حسن سيرها عن طريق التشريع لعمل التنظيمات الجمعاوية وغيرها من هياكل المجتمع المدني، فتكون السلطة المحلية هنا مجبرة وملزمة بالسير وفق هذه القوانين والنظم فاليوم نجد أغلب الدول تأخذ بهذا النوع من المشاركة لفعاليتها في دمج المواطن والأخذ برأيه ومقترحاته في معالجة المشاكل المحلية والإسهام في تسيير الشأن المحلي تماشيا مع توجهات وآراء السلطات المحلية، فقد سادت أوروبا بالدرجة الأولى واليوم نجدها في إنتشار متزايد وذلك من خلال إعادة صياغة القوانين والدساتير وفق ما يتماشى مع هذه الرؤية العصرية لمفهوم المشاركة، الذي يعتبر أحد معايير مؤشرات الديمقراطيات الحديثة في التسيير.

2-2-2 المشاركة الحرة : من خلال التسمية ندرك أن هذا النوع من المشاركة لا تضبطه قوانين، بل نجده منصوص عليه دستوريا لا تنظيما، وتبقى الحرية مطلقة لكل تنظيم محلي سواء كان جمعية أو حزب أو غيره من تنظيمات المجتمع المدني في طريقة ضبطها وتسييرها وذلك وفقا للقوانين المحلية له، والظروف السائدة والإمكانيات المتاحة والأوضاع التي تسود هذا المجتمع عن غيره[1].

وعلى الرغم من عدم وجود مشاركة خارج هذين النوعين، إلا أننا نجدهما تعرضت لإنتقادات واسعة فالأول يكمن في أن وضع القوانين ودسترتها من شأنه أن يجعل الدولة هي الراعي الرسمي لهذه المشاركة وبالتالي تقضي على أهم مبادىء المشاركة وهي الإستقلالية، كما أنها تقيدها وتقيد عمل التنظيمات الجمعوية التي تتم هذه المشاركة في الغالب عن طريقها،وهو من شأنه أن يقلل من فعالية المشاركة.

[1] عبد الرحمان تمام أبو كريشة، **علم إجتماع التنمية، المكتب الجامعي** الحديث، الإسكندرية، 2003، ص ص .331-332.

أما في ما يخص النوع الثاني فالانتقاد الموجه له، يرى أن الممارسة العشوائية وعدم تحديدها وضبطها قد يجعلها تسير في الطريق الغير مرغوب فيها ما ينجر عنه مشاكل وإخلال بالعمل التشاركي إجمالا[1].

وضمن هذين النوعين نجد هنالك من الباحثين من وضع تصنيفات أخرى للمشاركة ونجدها :

- المشاركة عن طريق الممثلين.
- المشاركة لتعليم العامة.
- المشاركة بالمشورة.
- المشاركة للإثبات والحجج والبراهين.
- المشاركة عن طريق التصويت[2].

3- مبادىء وأهداف المشاركة :

3-1 المبادىء التي تقوم عليها المشاركة :

للمشاركة مجموعة من المبادىء التي تقوم عليها ونذكر منها :

- لا تعني المشاركة أن تكون بين المواطنين فقط، أي تكون أفقية من طبيعة واحدة وفي مستوى واحد بل تكون أفقية عمودية بين المواطنين أنفسهم من خلال التنظيمات الجمعوية وبين المواطنين والمسؤولين في السلطة من خلال ممثلي المواطنين في توصيل اقتراحاتهم ومطالبهم إلى المسؤولين.
- لا يمكن حصر القرارات والخطط في يد المسؤولين المحليين أو في يد صفوة المجتمع، بل يجب أن تكون جماعات منتظمة في شكل تنظيمات جمعوية هي التي تحمل توجهات وتطلعات وإقتراحات المواطنين ومشاركتها مع الجهات الوصية على الصعيد المحلي[3].
- وضع الخطط والأهداف المستقبلية في الإطار المحلي وفق تطلعات الموطنين وما يتماشى مع احتياجاتهم وطموحاتهم، دون إهمال الخصائص الثقافية والجغرافية والإمكانات المحلية لها.

[1] عبد الله هدية، **المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية، دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمر وحدات الحكم المحلي**، 1981، ص.34.

[2] حيدر ماجد حسن، **أهمية المشاركة في تقويم المخططات الأساسية للمدن**، مجلة الوسط للعلوم الإنسانية، العدد 25، ص.390.

[3] **أحمد مصطفى خطار، تنمية المجتمعات المحلية (الإتجاهات المعاصرة، الإستراتيجيات)**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2005، ص.257.

2-3 أهداف المشاركــة :

لقد اقتنعت مختلف المجتمعات والمؤسسات المحلية بأهمية المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها خاصة بعد معرفة المواطن لأهدافها وآلية عملها، لذا يمكن تحديد أهداف المشاركة في النقاط التالية :

- المشاركة تعد أحد المداخل الأساسية والرئيسية التي عن طريقها يضمن المسؤول المحلي التأييد السياسي والشعبي، فمن خلاله يمكن تقريب وجهات النظر وإتخاذ القرارات على أساسات وتصورات متقاربة بين الجهات المسؤولة والمواطن.
- المشاركة وسيلة لتقليل الكلفة، فمعظم المجتمعات تلجأ إليها لتقليل احتمالية فشل المشروعات كون مشاركة الأفراد في مثل هذه المشاريع يجعلهم يدعمونها ماديا وكذلك يولد لديهم شعور بأهميتها ما يجعلهم يحسون أنهم جزء منها فيعملون على إنجاحها[1].
- المشاركة أحد المداخل الأساسية والرئيسية يضمنان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات فمن خلالها يمكن تقريب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من قبل الحكومة ومن واقع لإمكانياتهم الحقيقية[2].
- المشاركة تعتبر مطلب اقتصادي تنموي، يجعل الأفراد يتفهمون الواقع وبالتالي لا يطالبون بالعائدات المادية، فالقيادة المحلية التي تعمل على وتوضيح وفهم المقترحات التنموية مما يساعد على تفهم المواطنين للقرارات، وهذا يسهم في دمج المواطن بالمساهمة والمشاركة في تدبير الشأن المحلي.
- المشاركة عبارة عن وسيلة لتحقيق الفعالية للمشروعات وتوظيف كل الموارد المتاحة محليا[3].

كما أن المشاركة لا تكون عشوائية بل هي منتظمة على مستويات أساسية مختلفة كل مستوى له دور وغرض أساسي يؤدي على صعيده المواطن الدور المنوط له، وتصنف هذه المستويات إلى :

[1] -أحمد مصطفى خطار، **مرجع سابق**، ص.230.
[2] -منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص.247.
[3] -أحمد مصطفى خطار، **المرجع السابق**، ص.231.

– قادة المجتمع : حيث أن قادة المجتمع ونخبته هو أساس عملية المشاركة على الصعيد المحلي لكونهم أصحاب المبادرة، كما أنهم دائمون الفعالية والمتابعة لعمل التنظيمات الجمعوية على الصعيد المحلي وهم القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها جل تنظيمات المجتمع المدني، وهذا راجع للدور الفاعل والمتنامي لهم خاصة في جمعيات لجان الأحياء، بالإضافة لتلقيهم وقيامهم بدورات تأهيلية لتتماشي مع قيم العمل التشاركي بينهم وبين الفاعلين، والمسؤولين المحليين في ظل الديمقراطية التشاركية.

– تنظيمات المجتمع : وهي مختلف التنظيمات والهيئات المحلية على غرار الجمعيات واللجان المحلية والأحزاب والهيئات والمجالس المنتخبة، فهم يمتلكون أهمية خاصة تتمثل في تفعيل دور الجماعة والمواطن ومعرفة تطلعات ومقترحات وآرائهم إزاء واقعهم المحلي ومحاولة مشاركة هذه المقترحات.

– المجتمع المحلي : وهو المكونات الأساسية للبيئة المحلية للمواطن من هياكله وتنظيماته وعلاقاته ودواره ومهامه، وعملياته في إتخاذ القرارات والنزاعات وغيرها فكلها تتطلب الفهم العميق وتحقيق المعرفة بكل التفاصيل وذلك من أجل تطويره كعنصر جامع للمواطنين من أجل خلق أرضية صالحة للمشاركة الجماعية بين المواطنين والمسؤولين[1].

4– دور المواطن ومشاركته في إتخاذ القرار المحلي :

تعتبر الديمقراطية التشاركية شكل من أشكال التسيير المشترك للشأن المحلي يتأسس على تقوية مشاركة المواطنين في إتخاذ القرار المحلي، وهي تشير إلى نموذج سياسي بديل يهدف إلى زيادة انخراط المواطنين[2] في النقاش العمومي وإتخاذ القرار وتقديم الإقتراحات ذات العلاقة بالشأن العام المحلي، وذلك عندما يتم

[1] Herbt MECOLSKY et Joln ZALLER, **Capitalisme et démocratie l'Amérique juges de ses valeurs** (traduit par : Marc Saporta , Économica, Paris, 1999, p.179.

[2] جمعية نوميديا للثقافة البيئية، **العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية**، 2012، تم التصفح يوم : 2019/04/15، سا : 09:30 (www.assonomidia.over.blog/article113029031.Html.)، ص.14.

استدعاء الأفراد للقيام باستشارتهم ويتم هذا الإتصال عن طريق قنوات إتصالية داخل التنظيمات الجمعوية وهذا بهدف إشراكهم في إتخاذ القرارات مع التحمل الجماعي للمسؤوليات المترتبة على ذلك[1].

كما تهدف الديمقراطية التشاركية إلى خيار الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام وصنع القرار الكفيل لمواجهة التحديات المطروحة التي تؤدي إلى فرز نخبة محلية من المواطنين لهم القدرة والقوة لطرح الحلول الملائمة، مع المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات المحلية التي لها تأثير مباشر على طبيعة ونمط حياتهم[2].

ومن أجل دمج المواطن في العمل التشاركي على مستوى الجماعات المحلية فلابد من آليات تفعيلية سواء من جانبه أو من طرف الفاعلين المحليين وتتمثل في :

- التأكد على حق المواطن في الحصول على فرصة الإخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة عن طريق قنوات إتصالية تتمثل في الغالب في الإتصال الجمعياتي، فتضفي هذه العمليات للارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعرفة مع المواطن.
- إعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية واقتضاء إشراك المواطن له هدف أساسي يتمحور حول إستقرار دعم الجماعة المحلية وزيادة تفاعلها مع التنظيمات الجمعوية الفاعلة ميدانيا[3].
- تعزيز دور المواطن في العمل التشاركي لا ينبغي أن يقف عند حدود التصويت والترشح والولوج للمجالس المنتخبة، بل يمتد لشمل حقوق دائمة ومستمرة كالحق في الإخبار والاستشارة ، والتتبع والانخراط في الجمعيات والأعمال التطوعية.
- يجب أن يتحلى المواطن برؤية إستراتيجية في المشاركة والتسيير المحلي وتقديم رؤيته داخل غطاء الجمعية، وأن يعمل على تعبئة التشاركية التواصلية في تدبير الشؤون المحلية.

---

[1] جمعية نوميديا للثقافة البيئية، **مرجع سابق**، 2012، تم التصفح يوم : 2019/04/15،سا : 14:15 (www.assonomidia.over.blog/article113029031.Html.)، ص.14.

[2] -خالد العيفة، **الديمقراطية التشاركية أو مسؤولية التسيير**، جزايرس 2015، تم التصفح يوم : 2019/04/26،سا : 11:30 (www.dzarairess.com/echchaab/article46528.Html.)، ص.12.

[3] - جبراني عبد اللطيف، **المشاركة والمواطنة**، وحدة البناء للنشر، عمان، 2009، ص.11

خاتمة الفصل :

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورا رائدا في خلق آليات حديثة لتسيير المجتمعي المحلي من خلال زيادة دور تمثيل المواطن عن طريق تفعيل آليات المشاركة والاستشارة مع مسؤولين المجالس المحلية التي تسير هؤلاء الأفراد، وبالتالي خلق منهج عمل يسير وفق نمط العمل التشاركي الذي أسس لتجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية كمدخل لشرعية مشاركة المواطن إنطلاقا من مداخل منظمات المجتمع المدني كالجمعيات أو الأحزاب، لجان الأحياء.

وبالتالي صارت الديمقراطية التشاركية منهج تسعى السلطات المحلية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتجسيده في الحياة العامة عن طريق زيادة التعاون بين هذه الجمعيات من جهة، والمجالس المحلية و خلق العديد من الفواعل التي تتيح عوامل إتخاذ القرار ومشاركة المواطن ودمجه بصفة متزايدة.

وعلى الرغم من تزايد كل الإهتمام بالديمقراطية التشاركية كمنهج في التسيير المحلي إلا أنه يواجه الكثير من الصعوبات خاصة من نواحي الإتصال وقنواته، التي هي بوابة تواصل بين المواطن والمسؤول المحلي وبالتالي فمعالجة معوقات الإتصال على مستوى الجمعيات التي تشارك في العمل مع الجهات المسؤولة يكون كفيل بزيادة فعالية العمل التشاركي بينهم وبالتالي خلق ديناميكية في فعالية الديمقراطية التشاركية.

الفصل الثالث
الإطار الميداني

مقدمة الفصل

I. تقديم الجمعيات محل الدراسة.

1 – التعريف بالجمعيات محل الدراسة.

2 – مهام وأهداف الجمعيات محل الدراسة .

3 – الهيكل التنظيمي للجمعيات محل الدراسة.

II. قراءة وتحليل بيانات الدراسة.

1- البيانات الشخصية.

2- المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة.

3- المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار.

4- المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة.

III. إستنتاجات الدراسة.

1- الاستنتاجات الجزئية.

2- الاستنتاجات العامة.

3- آفاق الدراسة وصعوبات الدراسة.

خاتمة الفصل.

مقدمة الفصل :

بعد التطرق للجانبين المنهجي والنظري وتحديد إشكالية الدراسة مع وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية لها، سوف نمر في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة من خلال عرض وتحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها عن طريق أدوات جمع البيانات، كالاستبيان الذي وزع على مجموعة من المنخرطين في الجمعيات على مستوى بلدية الشريعة بالإضافة للمقابلات التي أجريت مع بعض رؤساء الجمعيات.

حيث يكون هذا التحليل بتفريغ البيانات جدوليا مرفقا بقراءة وتحليل لكل جدول، ونختم هذا الفصل بتقديم بعض التوصيات والأفاق الخاصة بالدراسة.

I. تقديم الجمعيات محل الدراسة :

تطرقنا في دراستنا إلى عينة من الجمعيات النشطة على مستوى بلدية الشريعة وتمثلت في :

1-1 التعريف بالجمعيات محل الدراسة :

- الجمعية الوطنية لترقية المواطنة : هي جمعية وطنية مستقلة ذات طابع اجتماعي، علمي وثقافي، تم إنشاء المكتب البلدي للجمعية الجزائرية لترقية المواطنة وحقوق الإنسان ببلدية الشريعة ولاية تبسة بتاريخ 02 أوت 2018، حيث تم تنصيبه من طرف المنسق الولائي للجمعية مقرها بوسط مدينة الشريعة.

- أكاديمية المجتمع المدني الجزائري : جمعية وطنية مستقلة ذات طابع اجتماعي، واقتصادي وسياسي تأسست في 30 جويلية 2002، تعمل على إدماج المواطن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تم إنشاء المكتب البلدي لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري ببلدية الشريعة ولاية تبسة بتاريخ 06 فيفري 2018، حيث تم تنصيبه من طرف المنسق الولائي للجمعية وتعيين أعضاء الجمعية التي تزاول نشاطها بمدينة الشريعة.(أنظر الملحق رقم 04).

– جمعية بسمة اليتيم الخيرية : جمعية ذات طابع خيري ثقافي تربوي، تأسست في 17 جوان 2017 مقرها ببلدية الشريعة، وتهتم بجميع فئات المجتمع من، محتاجين، معوزين أرامل يتامى هدفها دمجهم في الحياة الإجتماعية وتوفير بعض مستلزماتهم اليومية.(أنظر الملحق رقم 05)

– جمعية حي ابن باديس : جمعية ذات طابع اجتماعي وحضري، تأسست في تاريخ 29 مارس2004 وفقا للقانون 11/90 وهو القانون الذي فتح المجال لإنشاء اللجان المختلفة على غرار جمعيات لجان الأحياء[1] مقرها ببلدية الشريعة، وتهتم بالشؤون الإجتماعية على مستوى الحي الذي تنشط فيه.

1-2 مهام الجمعيات محل الدراسة :

– الجمعية الوطنية لترقية المواطنة :

- ترقية المواطنة وحقوق الإنسان.
- العمل من أجل ترقية ثقافة الديمقراطية التشاركية.
- المساهمة في المبادرات ذات المصلحة العامة.
- تشجيع المواطن للمساهمة في الحياة الاجتماعية.
- الحفاظ على الرموز الوطنية بصفتها تمثل سيادة الدولة الجزائرية.
- الاهتمام بالإعلام والصحافة كونها تنور الرأي العام وتنبه الأذهان إلى الوجهة السليمة.
- العمل التطوعي من أجل المنفعة العامة[2]. (انظر الملحق رقم 02 دليل المقابلة)

– أكاديمية المجتمع المدني الجزائري :

- تأطير القدرات الاجتماعية الوطنية وتفعيلها، لتحقيق منظومة عصرية قوية، تستجيب لتطلعات المجتمع الجزائري، في التنمية والازدهار والسلم
- الانتقال التدريجي للمجتمع الجزائري، من مجتمع فعلي، إلى مجتمع مدني فعال.

[1] - Urbaco plan d'occupation des sols, premier tranche, rapport d'orientation, juin 1994 p.93.

[2] مقابلة أجريت مع المتحدث بإسم الجمعية الوطنية لترقية المواطنة ،مكتب الشريعة بتاريخ :2019/05/04 **على الساعة** :10:00 ،بمقر الجمعية.

- تشجيع النشاط التطوعي الحر والعمل الجواري، عبر الأحياء الشعبية والتجمعات السكانية، تحسيس المواطن بدوره الفعال في بناء الدولة، والعمل على إدماجه في البناء السياسي والإقتصادي، والإجتماعي، والثقافي للبلاد.
- تشجيع جمعيات الأحياء، عبر البلديات والولايات، لتأسيس هيئة وطنية لجمعيات الأحياء.

– جمعية بسمة اليتيم الخيرية :

- توزيع مساعدات إنسانية من مواد غذائية وأفرشه، أغطية وغيرها من بصفة دورية.
- القيام بحملات ذات المنفعة العامة على غرار حملات التشجير، التبرع بالدم وغيرها.
- زيارات المراكز التي تتبع مديرية النشاط الإجتماعي كدار الأيتام، دار الطفولة المسعفة، دار العجزة[1].
- جمع التبرعات وتخصيصها لجهات معينة كتقديم دروس دعم مجانية (انظر الملحق رقم 05).

– جمعية حي ابن باديس :

- العمل على تكثيف التشاور بين الإدارة والمواطن وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للحي.
- إثارة إهتمام المواطنين للمساهمة في تسيير الشؤون المحلية ذات المنفعة العامة.
- العمل على خلق وإنشاء جمعيات ذات منفعة عامة من خلال دمج المواطن في تسيير حيه[2].

[1] مقابلة أجريت مع المتحدث رئيس جمعية بسمة اليتيم الخيرية ،مكتب الشريعة بتاريخ :2019/05/07 **على الساعة** :14:00 ،بمقر الجمعية.
[2] مقابلة أجريت مع نائب رئيس الجميعة ، بتاريخ :2019/05/07 **على الساعة** :15:00 ،بحي ابن باديس.

2-1 الهيكل التنظيمي للجمعيات محل الدراسة :

- الجمعية الوطنية لترقية المواطنة :

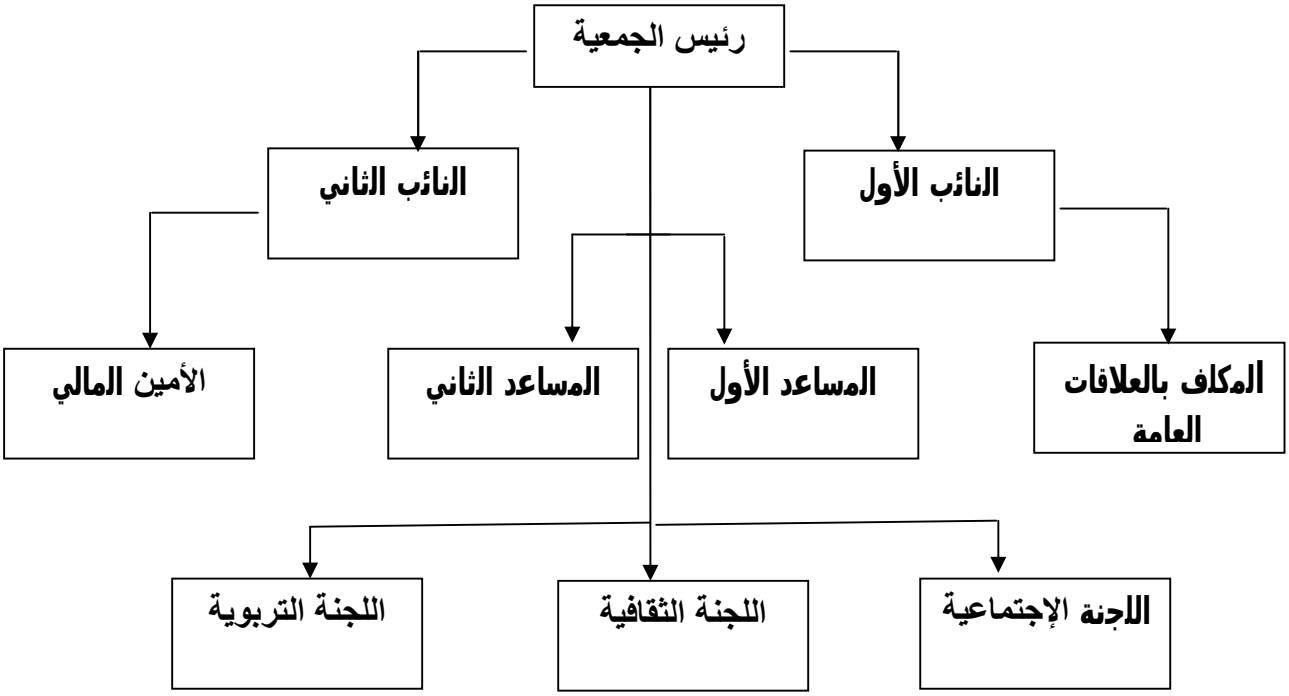

الشكل 02- الهيكل التنظيمي للجمعية.

- أكاديمية المجتمع المدني الجزائري :

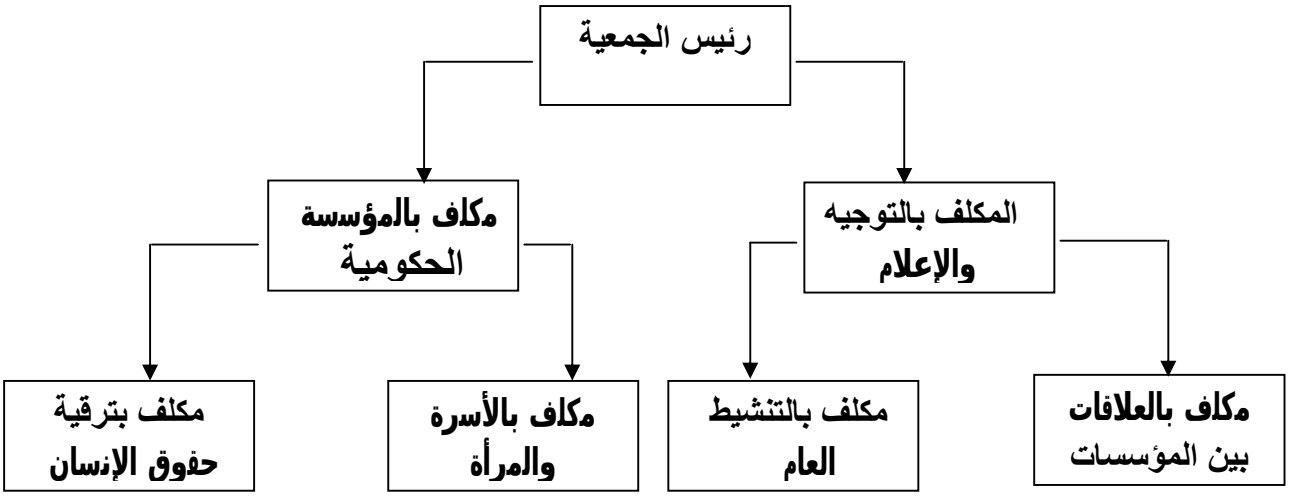

الشكل 03- الهيكل التنظيمي للجمعية.

- جمعية بسمة اليتيم الخيرية :

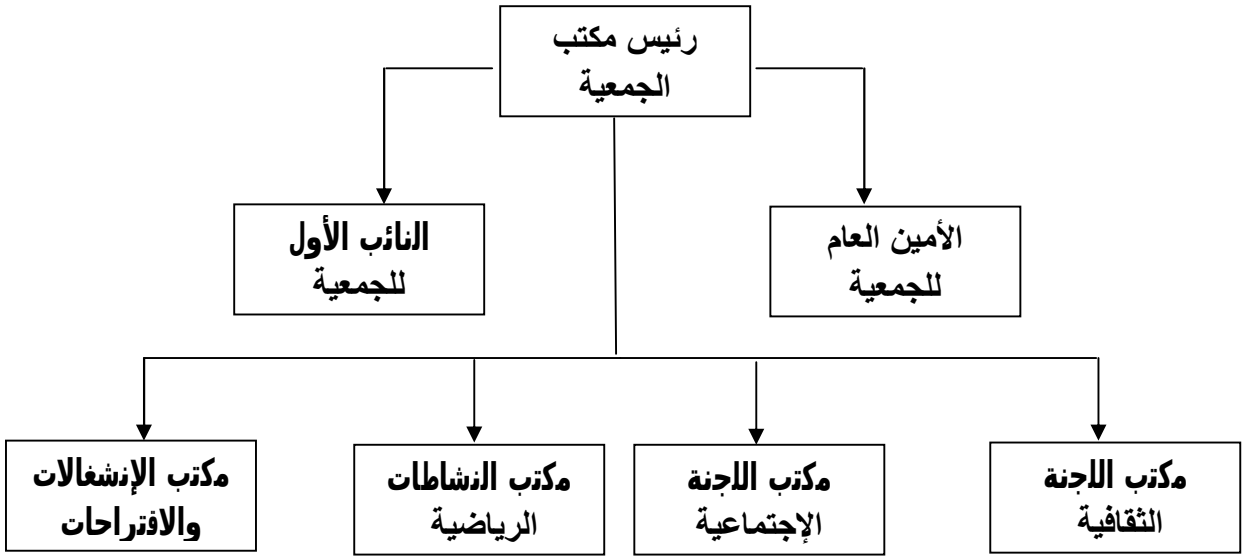

الشكل 04- الهيكل التنظيمي للجمعية.

- جمعية حي ابن باديس :

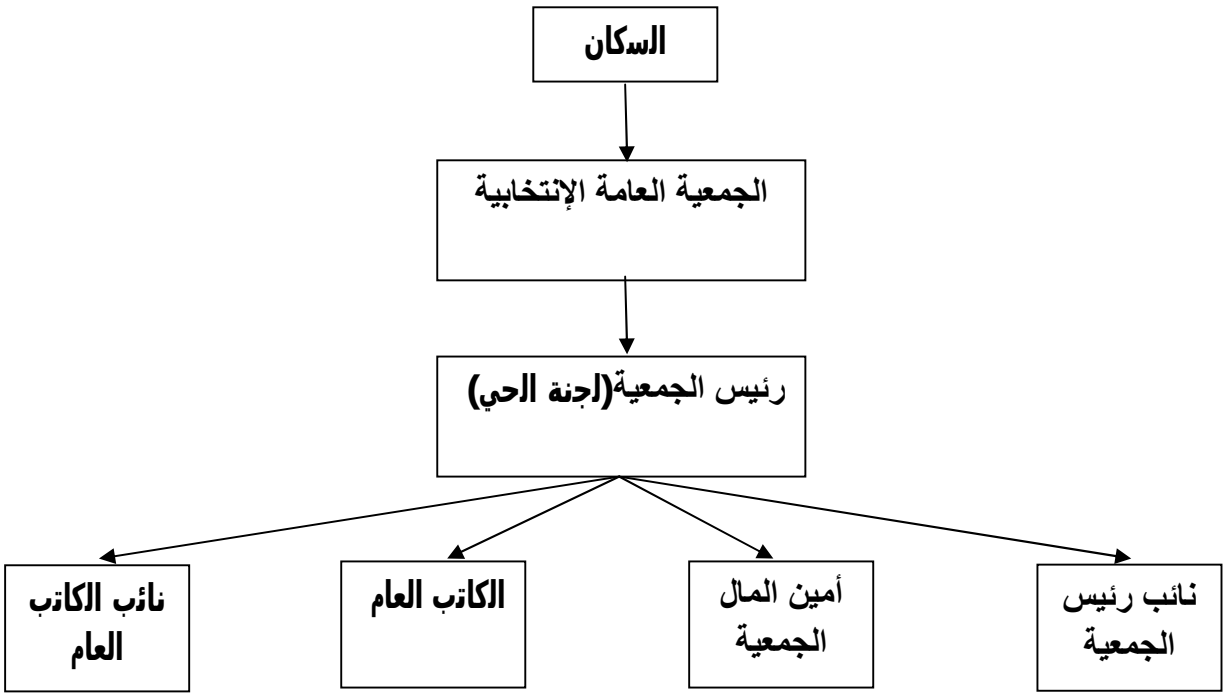

الشكل 05- الهيكل التنظيمي للجمعية.

II. قراءة وتحليل بيانات الدراسة :

1- البيانات الشخصية :

الجدول رقم 01 : يمثل توزيع أفراد العينة حسب التنوع الإجتماعي :

التوزيع / النوع	التكرار	النسبة
ذكور	42	%79.24
إناث	11	%20.75
المجموع	53	%100

يبين هذا الجدول توزيع أفراد العينة حسب التنوع الإجتماعي أن نسبة الذكور في العينة المدروسة بلغت 79.24%، بينما قدرت نسبة الإناث 20.75%، وبذلك يتجاوز عدد الذكور ثلثي للإناث، أي أن نسبة الإناث في تمثيل العمل الجمعوي ضعيفة مقارنة بنسبة الذكور، وهذا راجع إلى أن التنظيمات الجمعوية لازالت تعتمد على الرجل دون إعطاء فرصة أمام توسع نشاط المرأة،كما هو مبين (انظر الملحق رقم 04) في الجمعيات ولجان الأحياء، وهذا قد يرجع هذا إلى الاعتقاد السائد لدى الناشطين الجمعويين على أن المرأة ليس لديها القدرة والإمكانية الكافية في تولي وتسيير شؤون الجمعيات ضف إلى ذلك الظروف الإجتماعية والعادات والتقاليد السائدة بمجتمع عينتنا،من جهة ونوعية الأفراد وطبيعة الأنشطة التي لا تلائم نشاطات المرأة من جهة أخرى.

الجدول رقم 02 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن :

التوزيع / السن	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	04	%07.54
من 26 إلى 35 سنة	17	%32.07
من 36 إلى 45 سنة	26	%49.05
46 سنة فما فوق	06	%11.32
المجموع	53	%100

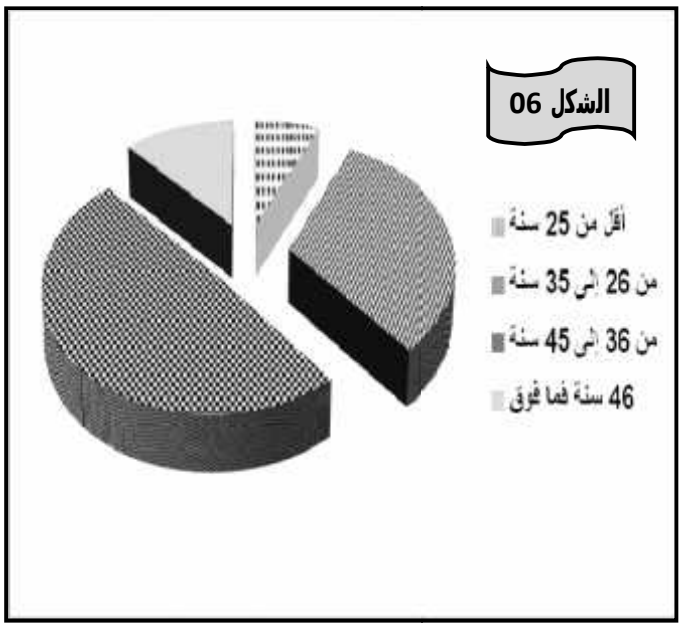

يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه أن أكبر نسبة من أفراد العينة تتراوح بين سن (36 إلى 45) سنة وتقدر هذه النسبة بـ49.05% من عدد المبحوثين، تليها نسبة 32.07 % المتمثلة في فئة (26 إلى 35) سنة، ثم نسبة 11.32% المتمثلة في الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق، وأخيرا أقل نسبة قدرت بحوالي 07.54% والتي تخص الفئة العمرية من 25 سنة فأقل.

وما يمكن تسجيله من خلال تحليلنا لهذه النسب، أن الفئة الأقل من 25 سنة تمثل الفئة الأقل إهتماما بالعمل الجمعوي وأنشطتها، وهذا راجع لعدم تصدر العمل الجمعوي لاهتمامات هذه الفئة، بينما جاءت الأغلبية من المبحوثين للفئتين من (36 إلى 45) سنة و (26إلى 35) سنة، كون هاتين الفئتين أكثر وعيا ورغبة في ممارسة العمل الجمعوي والتعبير عن آرائهم وأفكارهم، وهو ما ينعكس إيجابا على تجسيد وتحقيق أهداف الجمعية، وأخيرا الفئة العمرية (46 سنة) فما فوق حيث قل تفكيرهم في المشاركة والانخراط في العمل الجمعوي، وهذا راجع لسنهم الذي يشارف على التقاعد وبالتالي ترك العمل المرتبط بالتمثيل والمشاركة في

الجمعيات لأفراد أكثر حيوية ونشاطا خاصة الشباب، وتجدر الإشارة إلى أن أفراد عينة البحث متجانسون من حيث السن تقريبا، مما يساعد في التفاهم بين مختلف هذه الفئات، كما أن غالبية أفراد العينة ناضجة وهذا العامل أيضا مساعد في الرفع من فعالية التنظيمات الجمعوية.

الجدول رقم 03 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

التوزيع / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمـــــي	02	%03.77
ابتدائي	09	%16.98
مـتوسط	11	%20.75
ثانـــوي	19	% 35.84
تكوين عالي	12	% 22.64
المجموع	53	%100

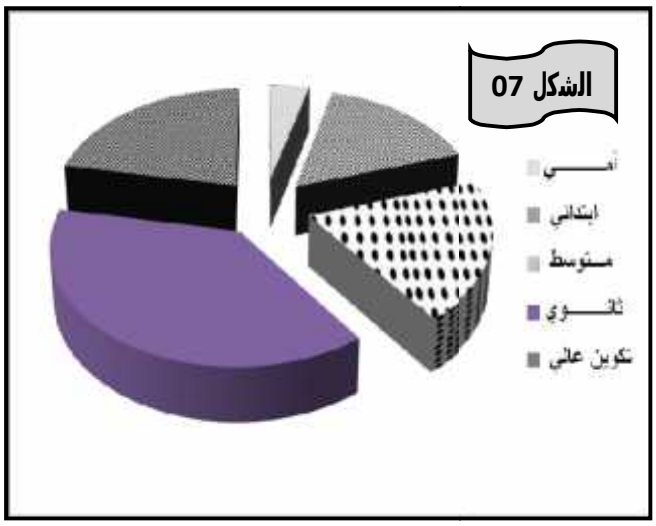

يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن النسب تباينت فيما بينها حيث كان المستوى التعليمي بنسبة 35.84%، بينما كانت الغالبة من تمثيل المستوى الثانوي، يليها أصحاب التكوين العالي بنسبة تقدر بـ22.64%، أما فئة المستوى المتوسط فقد حلت ثالثة بنسبة بلغت (20.75 %)، وأخيرا ذوي المستوى الأمي والابتدائي بنسبة 03.77% و 16.98% على التوالي.

ومن خلال تحليلنا لنتائج هذا الجدول نلاحظ أن الغالبية من عينة الدراسة من ذوي المستويات التعليمية المنخفضة مقارنة بفئة طلبة الجامعة والمعاهد التي لا يولي أصحاب هذا النمط النخبوي الإهتمام الكبير بالعمل الجمعوي نتيجة لطبيعة التكوين الأكاديمي البعيد عن الأنشطة الجمعوية التي في الغالب تكون في إطار الأعمال التطوعية، أو نقل انشغالات ومقترحات المواطنين للجهات الوصية والتي في الغالب لا تحتاج لطبيعة تكوينية عالية أو مؤهلات أكاديمية، وفي المقابل تسيد أصحاب المستوى التعليمي الثانوي والمتوسط

النشاط الجمعوي وهذا لتفرغ أصحاب هذه الفئة للعمل في إطار الجمعيات من جهة، زيادة على أن الأنشطة التي تمارسها الجمعيات في متناول هذه الفئة خاصة وأنها تمثل النواة الأساسية للبناء المجتمعي سواء المنتسبين أو المتعاطفين مع الحركات الجمعوية.

وتعكس هذه النسب التي يطغى عليها طابع المحدودية(انظر الملحق رقم 05) في المستوى التعليمي واقع العمل الجمعوي الذي تغيب عنه النخب المحلية مما يؤدي إلى بروز مجموعة من المعوقات التنظيمية التي تعرقل عمل وفعالية الجمعية في إحداث نوع من المشاركة والتواصل مع الشركاء المحليين، كما أن الإنخفاض في المستوى التعليمي يؤدي إلى عدم التنسيق الجيد بين أًصحاب التكوين العالي.

الجدول رقم 04 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة الانخراط في الجمعية

التوزيع مدة الانخراط	التكرار	النسبة
أقل من 03 سنوات	05	%09.43
من 03 إلى 05 سنوات	34	%64.15
06 سنوات فما فوق	14	%26.41
المجموع	53	%100

يتبين من خلال ما جاء في الجدول الموضح أعلاه أن الفئة الأقل تواجدا في عينة الدراسة، هي الفئة التي تتراوح مدة انخراطها جمعويا بأقل من 03 سنوات والتي جاءت نسبتها مقدرة بـ09.43%، بينما احتفظ أصحاب الخبرة بالعمل الجمعوي والتي تمتد مدة انخراطهم بين 03 سنوات إلى 05 سنوات، وما مدته تتعدى

06 سنوات من مجمل العينة وذلك بنسب تقدر بـ64.15% و26.41% تواليا، وهي الغالبية العظمى من الثلاث فئات المقسمة وفق أقدميه الانخراط في العمل الجمعوي.

ويمكن الفهم من هذه المعطيات أن عامل الخبرة وأقدمية الانخراط في العمل الجمعوي، الذي يشمل متوسط سنوات تحصر بين 03 سنوات إلى غاية 06 سنوات فما فوق، هو عامل مهم ويعكس مدى إهتمام الافراد بالعمل الجمعوي، حيث يعتبر الاستقرار والبقاء بذات الجمعية خلال تلك الفترة دون تغييرها أو ترك العمل الجمعوي أحد المؤشرات التي تعكس هذا الإهتمام.

كما تؤكد هذه المعطيات بأن عامل الاقدمية في الإنخراط بالعمل الجمعوي يمكن أن يكون له دور فعال في تطور نمط عمل التنظيمات الجمعوية مع شركائها المحليين، وذلك من خلال زيادة خبرة هؤلاء المنتميين والمنتسبين إلى الجمعيات من جهة، وإطلاعهم وتأقلهم مع البئية وطبيعة الأنشطة التي تمارسها الجمعية خاصة على صعيد المشاركة والتسيير مع الجهات المحلية المختصة ممثلة أساسا في البلدية والمجالس المحلية المنتخبة، كما أن هذا العامل الأساسي يعكس مدى انضباط وحسن التنظيم داخل الجمعية، وتفاهم أعضائها من جهة أخرى.

الجدول رقم 05 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب مستوى متابعة نشاط الجمعيات :

التوزيع متابعة نشاط الجمعية	التكرار	النسبة
دائما	37	%69.81
أحيانا	13	%24.52
نادرا	03	%05.66
المجموع	53	%100

إنطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ نسبة 69.81% من الفاعلين المبحوثين لديهم إهتمام كبير بمعرفة ومتابعة أنشطة وعمل الجمعيات وهم يمثلون أكثر من ثلثي العينة المدرسة، بينما تقابلها نسبة 24.52% لا

تولي إهتماما كبيرا بما يحدث تقدمه الجمعية من نشاطات سواء على مستوى المحيط أو على مستوى العمل التشاركي مع الفاعلين المحليين، في حين أن نسبة قليلة جدا من أفراد العينة غير مهتمة بعمل الجمعية وتقدر نسبتها بـ05.66%، فأهم ما يمكن ملاحظته من خلال هذه النتائج أن ثلثي الأفراد الفاعلين في الجمعيات وهي نسبة معتبرة وكبيرة في العينة الدراسة، لهم إرتباط مباشر بعمل الجمعية و إهتمام فعلي بنشاطاتها وتحركاتها الميدانية، وهو مؤشر إيجابي في سيرورة أنشطة هذه الجمعيات، كما يعكس مدى إلتزامه وتنظيم طاقمها الإداري مما يحفز باقي المنتسبين للاهتمام بأنشطة الجمعية.

ولكن يبقى ما يقارب الثلث المتبقي من الأفراد يتوزعون بين مهتم وغير مبالي بأنشطة الجمعية هو أحد أهم العوائق والصعوبات التي تواجها الجمعيات في عملها، ويعكس أيضا مدى عدم إهتمام أفراد الجمعية بأنشطتها هو راجع لعديد الأسباب منها :

- عدم رضا الفاعلين والمنتسبين، وحتى المتعاطفين مع الجمعية عن البرامج والأنشطة المسطرة من قبل المسؤولين فيها وهو ما يساهم في العزوف في الإهتمام بالعمل الجمعوي.
- غياب خلية خاصة بالإعلام والإتصال داخل الجمعية، لتوضيح وتسهيل الإطلاع على عمل الجمعية من قبل المنتسبين بها أو حتى باقي الجمهور الخارجي.
- عدم اقتناع بعض المنتسبين للجمعيات بالعمل الجمعوي، وهو ما يجعل أنشطة الجمعية التي ينتمون إليها أو حتى يتعاطفون معها بعيدة عن اهتماماتهم وأولوياتهم الخاصة.

الجدول رقم 06 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع الجمعية التي يتم متابعتها أكثر:

التوزيع / نوع الجمعية	التكرار	النسبة
جمعيات الأحياء	21	%39.62
جمعيات رياضية	16	%30.18
جمعيات ثقافية	03	% 05.66
جمعيات إجتماعية	13	%24.52
المجموع	53	%100

يتبين لنا من الجدول والدائرة النسبية الموضحة أعلاه توزيع أفراد العينة إنطلاقا من أهم الجمعيات التي يتم متابعة نشاطها وفق طبيعة عملها والاختصاص الذي تنشط فيه، فجاء ما يمثل ثلثي العينة موزعا على جمعيات لجان الأحياء والجمعيات الرياضية بنسب تتراوح بين 39.62%خاصة بلجان الأحياء، تليها ما نسبته 30.18% وتتعلق بالجمعيات الرياضية، ثم تأتي الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي غير بعيدة عن الجمعيات السابقة بنسبة قدرت بـ24.52%، وما تبقى من أفراد العينة فيدخلون ضمن المهتمين بالشأن الثقافي والجمعيات الخاصة به، ونسبته ضئيلة جدا مقارنة ببقية الجمعيات وهي 05.66.

من خلال قراءتنا لنتائج الجدول نلاحظ أن جمعيات لجان الأحياء استولت على الحصة الأهم من عينة الدراسة كون الأنشطة التي تمارسها هذه اللجان من حملات تنظيف، وحملات التبرع وغيرها من نشاطات التي تجذب غالبية فئات المجتمع خاصة الفئات الشبابية التي تمثل الدعامة البشرية الأساسية في عمل الجمعيات (أنظر الملحق رقم 03)، كما أن غالبية المنتسبين فيها عبارة عن أعضاء فاعلين ودائمين فيها، وحتى مدة انخراطهم بها تقارب 04 سنوات وهو ما يجعلها مستقرة من الناحية التنظيمية ومن هنا تكون جاذبة لغالبية أطياف المجتمع أما بالنسبة للجمعيات الرياضية فهي كذلك تحظى بمتابعة جيدة من قبل المواطنين حيث أنها سجلت نسبة تعكس مدى أهميتها لدى الأفراد وقدرت هذه النسبة بحوالي 30% أو ما يقارب بثلث

العينة المدروسة، وهذا راجع لطبيعة الأنشطة الميدانية التي تمارسها هذه الجمعيات مثل : الدورات الرياضية، وإنشاء النوادي الترفيهية والرحلات السياحية وغيرها من الأنشطة التي تستقطب الفئة الشبابية، وفي الغالب يتراوح سنها بين العشرينات إلى غاية منتصف الربعينات (كما هو موضح في الجدول رقم 02).

بينما سجلت الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي نوع من التراجع في دورها الميداني ولعل النسبة المسجلة والتي لم تتجاوز عتبة 25% خير دليل على ذلك، وهذا راجع حسب رئيس إحدى الجمعيات الذي جمعتنا معه مقابلة مباشرة إلى تراجع إهتمام المواطنين بأنشطة الجمعيات ذات الطابع الإجتماعي بسبب تعويض أهم الأنشطة التي تقوم بها على غرار المساعدات الموجه للمعوزين، زيارة دور العجزة، وغيرها من الأعمال التطوعية، بمبادرات فردية ذات نشاط إلكتروني على صفحات مواقع التواصل الإجتماعي التي تقدم نفس الخدمات دون أي التزامات يواجهها صاحب المبادرة، إضافة إلى تقلص أعداد المنتسبين فيها حيث أن عدد أعضاء هذه الجمعيات لا يتجاوز 15 عضو دائم أما الباقي فهم مستقلين أو متعاطفين فقط.

جدول مركب رقم 06 مكرر: الجمعيات الأكثر متابعة حسب متغيري الجنس والسن.

السؤال		ماهـــــــي الجمعيات الأكـــــــثر متابعـــــــــــة ؟									
الإجابة		جمعيات الأحياء		جمعيات رياضية		جمعيات ثقافية		الجمعيات الإجتماعية		مجموع التكرارات	مجموع النسب	المجموع
المتغير		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
الجنس	ذكر	20	%47.61	13	%30.95	01	%02.38	08	%19.04	42	%100	53
	أنثى	01	%09.09	03	%27.27	02	%18.18	05	%45.45	11	%100	
	المجموع	21		16		03		13		53		
السن	أقل من 25 سنة	02	50%	01	25%	00	%00	01	%25	04	100%	53
	26 إلى 35 سنة	06	35.29%	07	41.17%	01	%05.88	03	%17.65	17	100%	
	36 إلى 45 سنة	10	38.46%	06	23.07%	02	07.69%	08	30.76%	26	100%	
	46 سنة فما فوق	03	%50	02	33.33%	00	00%	01	16.66%	06	100%	
	المجموع	21		16		03		13		53		

يبين لنا الجدول أعلاه أهم العوامل المحددة لنوع الجمعية التي تحظى بأكبر عدد من المتابعين لأنشطتها من قبل مفردات العينة المدروسة .

– **بالنسبة لمتغير الجنس:** نلاحظ عموما أن فئة الذكور هي الفئة الأكثر تمثيلا في مفردات العينة مقارنة بالإناث، فبالنسبة لفئة الذكور نجد أن ما نسبته 47.61 % يعتبرون جمعيات الأحياء هي الجمعيات الأكثر استقطابا لهم، تليها الجمعيات الرياضية والجمعيات الإجتماعية بالنسب التالية 30.95 %خاصة بالجمعيات الرياضية و19.04% للجمعيات الإجتماعية ،وجاءت الجمعيات الثقافية أخيرا بنسبة 02.38% .

أما فئة الإناث فقد كانت إجاباتهم وفق التوزيع التالي : إحتلت صدارة الجمعيات الأكثر متابعة لديهن الجمعيات الإجتماعية بـ45.45 % وتليها الجمعيات ذات الطابع الرياضي بنسبة 27.27 %، أما الجمعيات الثقافية فقد كانت نسبتها 18.18%، فيما كانت الجمعيات الأحياء الأقل متابعة من قبل الإناث بنسبة 09.09 %.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب الذكور المنخرطين في الجمعيات ببلدية الشريعة تتمركز اهتماماتهم الجمعوية حول المسائل المتعلقة بالأحياء، بينما تتجه اهتمامات أغلب الإناث نحو المجال الإجتماعي.

و يمكن تفسير ذلك بكون الذكور قد يجدون في جمعيات الأحياء نافذة للمشاركة في شؤون الحياة العامة، خاصة أولئك الذين لهم طموحات سياسية، حيث يجدون في جمعيات الأحياء فرصة للإنخراط في سيرورة اتخاذ القرارات، و منهم من قد يعتبرها كخطوة أولى للانخراط فيما بعد في تنظيمات أخرى أكثر قربا و تأثيرا في سيرورة الحياة العامة كالأحزاب السياسية.

أما بالنسبة لأغلبية الإناث فقد يجدن في الجمعيات الإجتماعية فرصة لممارسة العمل التطوعي، وقد يكون العمل الخيري متنفسا للمرأة داخل المجتمع ويتيح فرصة لإبراز مكانة و دور المرأة بالرغم من محدودية طموحاتهن السياسية، وإتاحة الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشأن العام ببلدية الشريعة، وهو ما يفسر اكتفاء أغلبهن بالجمعيات الإجتماعية على عكس الذكور الذين يهتمون في الغالب بجمعيات الأحياء.

- **متغير السن** : نلاحظ أن الفئة العمرية الأقل من 25 سنة إعتبرت جمعيات الأحياء أهم الجمعيات التي تحظى بمتابعتها حيث مثلت 50% من مفرادت العينة، فيما جاءت كل من الجمعيات الإجتماعية وجمعيات الرياضية متساوية بنسبة 25% في حين جاءت الجمعيات الثقافية خارج اهتمامات هذه الفئة العمرية .

أما من يتراوح سنهم من 26 إلى 35 سنة فقد عبرت عن اهتمامها المباشر بالجمعيات الرياضية أولا بنسبة 41.17 % تليها جمعيات الأحياء بنسبة 35.29% أما الجمعيات الإجتماعية فجاءت ثالثة بنسبة 17.65% وأخيرا جاءت الجمعيات الثقافية بـ05.80% وهذه النسب تعكس اهتمامات الفئات الشبابية .

بينما كانت الفئة العمرية التي يتراوح سنها من 36 إلى 45 سنة وهي الأكثر تمثيلا في مجمل مفردات الدراسة والتي إعتبرت كل من جمعيات الأحياء والجمعيات الإجتماعية هي الجمعيات الأهم بالنسبة لها وتجلي هذا من خلال نسب إختيارهم لها بـ38.46% لجمعيات الأحياء و30.76 % للجمعيات الإجتماعية أما الجمعيات الرياضية والجمعيات الثقافية فحصلت على النسب التالية : 23.07% ،07.69% تواليا.

وختاما جاء أصحاب السن الذي يفوق 46 سنة حيث يميل أصحاب هذا السن المتقدم إلى الانخراط ضمن جمعيات الإحياء بنسبة 50% تليها جمعيات ذات طابع الرياضي بـ33.33 % والجمعيات الإجتماعية بـ16.66%، بينما لم تحظى الجمعيات الثقافية بأي متابعة.

وبالتالي نستنتج أن عاملي الجنس،السن من المحددات الأساسية في إختيار نوع الجمعية إنطلاقا من طبيعة الأنشطة التي تؤديها ميدانيا، حيث أن النوع الإجتماعي ومعدل العمر يحددان طبيعة الانخراط الذي يبين أن الذكور يكون اهتمامهم منصبا أكثر على جمعيات الأحياء والجمعيات ذات الطابع الإجتماعي والجمعيات الرياضية، بينما لا تحظى الجمعيات الثقافية بإهتمام ومتابعة هذا النوع الإجتماعي، على عكس

الإناث اللواتي يدخل اهتمامهن بالجمعيات الإجتماعية والرياضية أكثر وهذا يعود لطبيعة التنشئة الإجتماعية للمرأة في مجتمعنا حيث تميل إلى الأعمال التطوعية الخيرية أكثر.

2 – المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة.

الجدول رقم 07 : يبين الوسيلة الإتصالية شائعة الإستخدام داخل الجمعية:

التوزيع / الوسيلة الإتصالية	التكرار	النسبة
الإتصال المباشر	17	%32.07
الهاتـــــــف	10	%18.86
الرسائل الإدارية	02	%03.77
الاجتماعات	12	%22.64
الموقع الإلكتروني	11	%20.75
وسائل أخـــــرى	01	%01.88
المجموع	53	%100

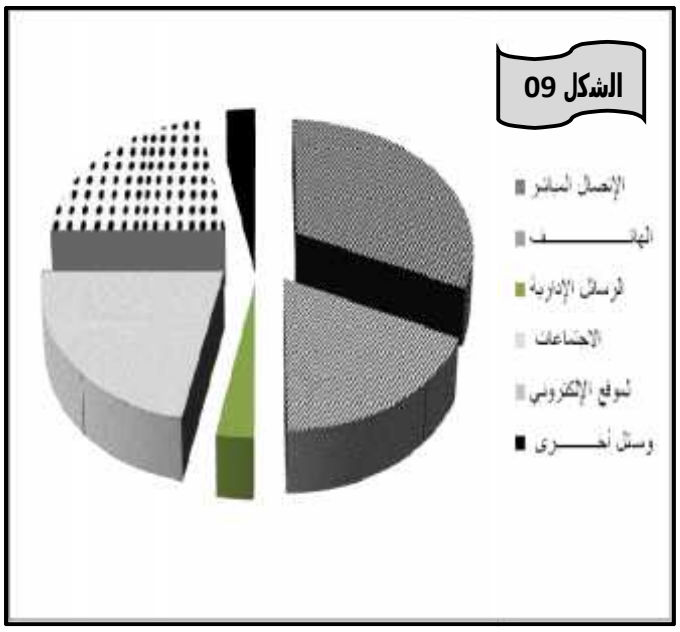

يتبين من الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن توزيع الوسائل الإتصالية الأكثر إستخداما داخل الجمعيات جاء تقريبا متساوية في غالبيتها، حيث جاءت كل من الإتصالات المباشرة بين أعضاء الجمعية والاجتماعات الخاصة بهم، متصدرة هذه الوسائل بنسب وزعت تواليا بـ32.07% ثم 22.64%، تلتها وسائل شائعة على غرار الهاتف والموقع الإلكتروني وفق إحصائيات متقاربة بـ18.86% للهاتف و20.75% للموقع الإلكتروني الخاص بالجمعية، وأخيرا جاءت الرسائل الإدراية المحررة من طرف مسؤولي الجمعية بنسبة قدرت بـ03.77% (انظر الملحق رقم05) مع بعض الوسائل الأخرى على غرار وسائل التواصل الإجتماعي كالحسابات الرسمية للأعضاء والملصقات والمعلقات.

فالاعتماد على الإتصال المباشر يعتبر وسيلة أساسية لنقل وتبادل الأخبار والمعلومات داخل الجمعية وبين أعضائها، والذي يقصد به هنا هو الإتصال وجها لوجه دون الإستعانة بأية وسيلة، فالإتصال المباشر من شأنه أن يشعر المرؤوسين بالانتماء للمنظمة ويعمل على توطيد العلاقة بين أعضاء الجمعية، حيث يتلقون ويتبادلون معلومات ذات الصلة بأنشطة الجمعية مع بقية الفاعلين والمهتمين بالشأن الجمعوي داخل الجمعية من متعاطفين وغيرهم، كما يتلقون توضيحات مباشرة على مستوى اتصالي نازل أو يبدون آراءهم ومقترحاتهم في مستوى اتصالي صاعد، ويمكن إعتباره آلية تواصلية، حيث يقدم فرص عالية للمشاركة بين أفراد الجمعية.

بينما تمثل الإجتماعات التي يتم القيام على المستوى الداخلي لأعضاء الجمعية وسيلة مقبولة الاستعمال على المستوى الداخلي للجمعية، وهذا راجع لدورها في تحقيق أهداف المنظمة وتسهل عملية التنسيق بين أعضائها،حيث جاءت مصنفة في المرتبة الثانية، ولعل أهم أسباب وصول نسبة الإعتماد على الاجتماعات لـ22.64% كوسيلة مهمة لنقل للمعلومات في الجمعية وهي نسبة تقل عن ثلث العينة، ويرجع إلى كون غالبية الإجتماعات تتم وفق الإطار القانوني التنظيمي الداخلي للجمعية الذي ينص في غالبه على أن الإجتماعات تتم بين الأعضاء الدائم في الجمعية، وهو ما يجعل بقية الأعضاء من الفئات الأخرى على غرار المتعاطفين والمستقلين غير معنيين بهذه الوسيلة وغير متاحة للجميع.

أما البريد الإلكتروني والهاتف كوسائل ذات صبغة أكثر رسمية فجاءت بمعدل يتجاوز ثلث العينة المدروسة معا ويمكن إعتبار البريد الإلكتروني الذي يسهل تواصل الأعضاء في ما بينهم، كما أن أعضاء الجمعيات يلجؤون لهذا النوع التواصلي التكنولوجي لاختصار الجهد والوقت نظرا لانشغالهم بأعمال أخرى.

كما أن التواصل عبر الإنترنت متاح في أي وقت مثله مثل الهاتف، دون ضرورة الحضور الشخصي عكس بقية الوسائل، أي أن الموقع الإلكتروني والهاتف تصنفان من أكثر الوسائل التي تقدم مشاركة بين جل الأعضاء وبقية الفاعلين.

أما بالنسبة للرسائل الإدارية فهي من أقل الوسائل التي تستعمل من المنظمات الجمعوية والتي هي بمثابة نشرات داخلية كما يمكن، أن نطلق عليها القناة الإتصالية الكتابية داخل الجمعية، وهو ما يجعل الإعتماد عليها محدود داخل الجمعية، وهذا يعود لعدد من العيوب التي تميزها ومنها : أنها تحتاج لنمط فني معين في تحريرها وهو ما يجعله غير متاح للجميع، (انظر الملحق رقم 05) كما أنها تفتقد لعنصر المشاركة والتفاعلية كونها ذات صبغة رسمية وتحمل جملة من التعليمات والتوجيهات وحتى الأوامر والتي تفقد روح المشاركة والتفاعل داخل المنظمة، ولذلك فهي أقل الوسائل إنتشارا في الوسط الجمعوي، وأخيرا جاءت مجموعة وسائل أخرى، على غرار وسائل التواصل الإجتماعي (الحسابات الرسمية للأعضاء) والملصقات والمعلقات.

الجدول رقم 08: يبين الوسيلة الإتصالية الأكثر إستخداما في الإتصال الخارجي للجمعية:

التوزيع / الوسيلة الإتصالية	التكرار	النسبة
الإتصال الشخصي	10	%18.86
الهاتـــــــف	09	%16.98
الملصقات والمطويات	14	%26.41
مواقع التواصل الإجتماعي	15	%28.30
وسائل أخـــــرى	05	%09.43
المجموع	53	%100

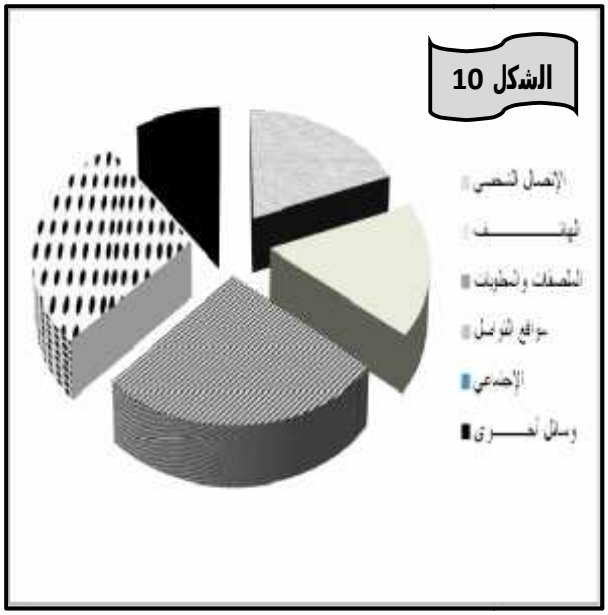

يتضح لنا من الجدول والدائرة النسبية المبينة أعلاه، أن الجمعيات تعتمد على عدة وسائل إتصالية لتتفاعل مع محيطها الخارجي الذي يعتبر مسرح أعمالها الميدانية، ويحتوي على غالبية المنتسبين لها والفاعلين بإختلاف مراكزهم من مسؤولين محليين إلى شركاء اجتماعيين وغيرهم.

فكانت الوسائل الأكثر إنتشارا في الإتصال الخارجي للجمعيات محل الدراسة ممثلة في وسيلتين مختلفتين من حيث التصنيف فالأولى تنتمي للوسائل الحديثة ممثلة في مواقع التواصل الإجتماعي على غرار فايس بوك والذي جاء بنسبة فاقت 28%، تلته الملصقات والمطويات التعريفية بنشاط الجمعية وهي من الوسائل التقليدية ولكنها ذات فعالية وتأثير عالي فجاءت بنسبة فاقت ربع العينة محل الدراسة 26.41%، أما كل من الهاتف والإتصال الشخصي فقد جاءت نسبتهما بشكل متقارب جدا، حيث جاءت نسبة 16.98% للهاتف و18.86% للإتصال الشخصي، في حين بقية النسبة الأخرى لمجموعة من الوسائل الأخرى على غرار الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة كالمساحات الإشهارية في صحافة المكتوبة والإذاعات المحلية خاصة في البرامج الإجتماعية التي تركز على جانب التطوعي وكانت نسبة هذه الوسائل 09.43%.

ونستنتج من النسب السابقة أن الجمعيات صارت تعتمد على التكنولوجيات الإتصالية الحديثة خاصة وسائل التواصل الإجتماعي، التي صارت فيها صفحات الفايس بوك الرسمية للجمعية أو حسابات الأعضاء والقادة فيها هي أهم وسيلة للإتصال الخارجي بين أعضاء الجمعية والفاعلين المحليين، وهذا لكون هذه الوسيلة تختصر الوقت والجهد والمال، فمثلا كل شخص يريد التعبير عن رأيه في أي موضوع يخص نشاطات الجمعية أو يريد تقديم مقترح، أو الرد على طلب من قبل الجمعية يكون عبر مواقع التواصل الإجتماعي والصفحات أو الحسابات الرسمية مع أعضاء الجمعية، كون اللقاءات المباشر والرسائل الإدارية تأخذ وقتا طويلا وهو ما يعطل تواصل الجمعية مع محيطها الخارجي فينعكس سلبا عليها، بالإضافة إلى هذه المواقع تعطي فرصة استهداف أكبر عدد من الجمهور المحلي أو الوطني.

أما المطويات والملصقات فهي أيضا تعتبر من أهم الوسائل الشائعة لدى الجمعيات، فاستعمالها يضمن للجمعية التواصل مع فئة كبيرة من الجمهور الخارجي فتستخدم هذه الوسائل في الحملات الإعلامية لترويج لعمل الجمعية في الأوساط التي قد تغيب عنها أنماط الدعاية الحديثة التي صار مواقع الأنترنت وصفحات الفايس بوك مكانا رائجا لها، لذا فمن المنطقي أن تحل هذه الوسائل بنسب متقاربة مع الوسائل الحديثة.

بينما كان دور كل من الإتصال الشخصي لأعضاء الجمعية كوسيلة مكملة للوسائل السابقة، فهو يعكس مدى قدرة أعضاء الجمعية على التعبئة والتواصل مع الفئات المجتمعية بإختلاف أطيافها من مواطنين ومتعاطفين، إلى مسؤولين محليين فالإتصال المباشر يعتمد على مهارات إتصالية لابد أن يحوزها الأعضاء في الجمعيات وهو ما يفرض على الجمعية القيام بدورات تكوينية لأعضائها في مجال التواصل، بينما كان الهاتف كوسيلة إتصالية شائعة في التنظيمات والمؤسسات إلا أن دوره يتقلص نوعا ما كون الإتصال عبر الهاتف صار غير شائع بسبب توفر قنوات إتصالية أخرى على غرار البريد الإلكتروني الذي يعتبر أكثر سرعة وأقل تكلفة مقارنة بالهاتف، بالإضافة إلى إمكانية الرد في أي وقت عكس الهاتف الذي يتطلب الوجود الفعلي لأعضاء الجمعية من أجل الرد.

أما في ما يخص باقي الوسائل الأخرى على غرار الإعلانات عبر وسائل الإعلام فهي قليلة جدا بالنظر لكونها غير مجانية وأغلب الجمعيات التي عايناها تعاني من الناحية المادية بسب عدم توفر مداخيل ثابتة وهو ما يجعل إعلاناتها تكون في مساحات إشهارية مجانية على صفحات بعض الجرائد.

الجدول رقم 09 : توزيع أفراد العينة حسب إطلاعهم على الأدوار المنوطة لهم :

التوزيع / إطلاعهم	التكرار	النسبة
نعم	40	%75.47
لا	13	%24.52
المجموع	53	%100

يتضح من هذا الجدول أن أغلبية المستجوبين من عينة الدراسة بتكرار 40 مفردة من عينة الدراسة أكدوا أنه يتم إطلاعهم على الأدوار المنوطة إليهم، والتي سوف يسهمون من خلالها في تفعيل عمل الجمعية التي ينخرطون أو يتعاطون معها وقدرت نسبتهم بـ75.47% وهو ما يفوق ثلثي العينة، بينما عبر بقية أفراد العينة والمقدرين بـ13 مفردة بعدم إطلاعهم عن الأدوار المنوطة إليهم وكانت نسبتهم في حدود ربع العينة أي

24.52% حيث اعتبروا أن المسؤولين عن الجمعية التي ينشطون فيها قليلوا التفاعل مع الأعضاء وهو ما ينعكس على نمط الإتصال مع الأعضاء الفاعلين.

حيث يعود أساس إطلاع أعضاء الجمعيات في الأساس إلى عملية الإتصال التي تتم بين الأعضاء المنخرطين في الجمعية من جهة وبين المسؤولين عليها من جهة، والتي تعمل وفق العديد من القنوات الإتصالية خاصة وأن هؤلاء الأعضاء يتلقون توضيحات مباشرة من قبل رؤساء الجمعيات مباشرة في نمط اتصالي نازل، بالإضافة إلى أن المسؤول قد يغيب دوره نوعا ما فيعتمد بقية الأعضاء على بعض الوسائل الأخرى لتحديد المهام التي يستطيعون أدائها في الإطار القانوني لها، فيعودون للقانون الأساسي للجمعية وهو بمثابة النشرة أو الدليل الذي يلتزم به جميع الأعضاء، (أنظر الملحق 06) وينظم عملهم وهو ما يشير له الباحث "نصر الدين عوايشية" حول تقنيات الإتصال الجمعوي، كما أن للعلاقات الشخصية أيضا داخل الجمعية دور أساسي في مشاركة الآراء بين غالبية توضيح كل لبس يشوب عمل أي فرد داخل الجمعية أو متعاطف معها في محيطها الخارجي، حيث يساعدون بعضهم البعض على مستوى إتصال أفقي أو صاعد.

بالإضافة للقناعة السائدة لدى المسيرين الجمعويين في ضرورة زيادة الإتصال على المستويين الداخلي والخارجي من أجل توضيح أدوار كل فرد وفق ما يشغله في الجمعية من أجل زيادة فعالية نشاطاتها ميدانيا إنطلاقا من مبدأ فهم العضو لدوره كل ما زادت فعاليته داخل الجمعية وبالتالي إرتفاع وتيرة عملها.

بينما يعود عدم إطلاع البعض من الأعضاء على أدوارهم في الجمعية بنسب متفاوتة، إلى عدم وجود مصدر لإطلاعهم وهو ما لمسناه في مقابلاتنا مع بعض رؤساء الجمعيات والذين أشاروا إلى إشكالية غياب قائم بالإتصال أو خلية للإعلام والإتصال على مستوى الجمعيات من جهة، كما أن انخفاض المستوى التعليمي خاصة للأعضاء يؤدي إلى عدم استيعاب المهام المنوطة لهم، حيث أننا أشرنا إلى أن معدل المستوى التعليمي لما يقارب 40% من مجمل العينة يصنف دون المتوسط وهو ما ينعكس سلبا على فكرة إيضاح المهام.

الجدول رقم 10 : توزيع أفراد العينة حسب وسيلة إطلاعهم على أدوارهم :

التوزيع وسيلة إطلاعهم	التكرار	النسبة
لوائح وإعلانات	06	% 15
الإجتماعات	12	% 30
محادثات شفوية	15	%37.5
وسائل أخرى	07	%17.5
المجموع	40	%100

*** 13 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال .**

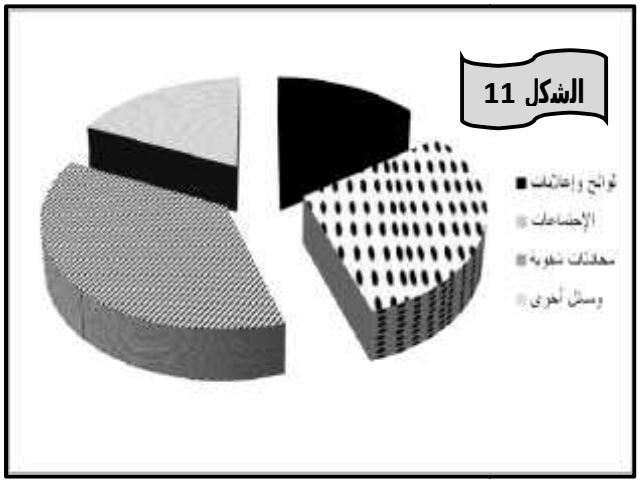

يبين الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذي يتم إطلاعهم على الأدوار المنوطة إليهم قد عبروا عن وجود وسائل مختلفة والتي يتم من خلالها إيصال توضيحات حول الأدوار التي يكلفون بها، حيث أن المحادثات الشفوية بين الأعضاء ومختلف المسؤولين عن توضيح الأدوار من قادة جمعيات أو مكلفين بالإتصال وغيرهم جاءت في صدارة هذه الوسائل بـ15 مفردة أو ما نسبته 37.5% من العينة المدروسة، تليها الإجتماعات بـ12 مفردة وهي ثلث العينة بنسبة 30%، أما الملصقات (اللوائح والإعلانات) فقط كانت في آخر الوسائل التي تعتمد عليها في الجمعيات في عمليات الإتصال لتوضيح الأدوار بـ06 مفردات بنسبة قدرت بـ15%، متقاربة مع بعض الوسائل الأخرى على غرار الهاتف واللوائح التنظيمية بـ07 مفردات مع نسبة فاقت 17%.

فيعود الأساس في تصدر المحادثات الشفوية والاجتماعات للوسائل الإتصالية الأكثر استعمالا وهو راجع لسهولة الإتصالات الشفوية وبساطة اللغة التي تكون سائدة فيها وهذا يعود بالضرورة لطبيعة كل من المستوى التعليمي المتقارب بين غالبية الأفراد والسن اللذان أشرنا لهما في الجدول 2 و3 على التوالي، حيث يتراوح معدل السن من 26 سنة إلى 45 سنة وهذا التجانس في المستوى التعليمي والسن يجعلان التواصل المباشر بين الأفراد أمر فعال وناجع.

بينما اللوائح والإعلانات جاءت محدودة الفعالية قليلا في نظر غالبية العينة كونها غير متاحة للجميع خاصة للمتعاطفين مع الجمعية الذين يعتبرهم كل من الباحثتين "فاطمة بخوش"، "كريمة عثماني" غير ملزمين بالولوج إلى مقر الجمعية، وغير معنيين بالإجتماعات الدورية لها التي تنشر عادة في ملصقات تنظيمية داخل بمقرات الجمعية، في حين تبقى وسائل أخرى على غرار الرسائل الإدارية كوسيلة أكثر فعالية من الملصقات كونها تصل للأفراد بطريقة منتظمة وتحمل توضيحات مباشرة حول الأدوار الخاصة بهم.

جدول مركب رقم 10 مكرر: وسيلة إطلاع الأفراد على أدوارهم حسب المستوى التعليمي.

السؤال		ماهـــــي وسيلـــــــــة إطلاعك على الأدوار المنوطـــــــة إليك ؟								
الإجابة		لوائح وإعلانات		الإجتماعات		محادثات شفوية		وسائل أخرى	مجموع التكرارات	مجموع النسب	المجموع
المتغير		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
المستوى التعليمي	أمي	00	%00	01	%50	01	%50	00	%00	02	%100	40
	إبتدائي	00	%00	04	%44.44	05	%55.55	00	%00	09	%100	
	متوسط	01	%12.50	02	%25	03	%37.50	02	%25	08	%100	
	ثانوي	03	%25	03	%25	04	%33.33	02	%16.66	12	%100	
	تكوين عالي	02	%22.22	02	%22.22	02	%22.22	03	%33.33	09	%100	
	المجموع	06		12		15		07		40		

***13 مفردة من الجدول رقم 10 غير معنية بالإجابة.**

يبين لنا الجدول أعلاه أهم الوسائل التي تستعمل في عملية إطلاع الأفراد على أدوارهم ضمن الجمعيات ومدى تأثير المستوى التعليمي لمفردات العينة على هذه الوسائل.

نلاحظ أن فئة عديمي المستوى التعليمي هي الفئة الأقل تمثلا في مفردات العينة، إذ أن المسؤولين عن الجمعيات يعتمدون وسائل بسيطة على غرار المحادثات الشفوية والإجتماعات التي من شأنها أن توضح طبيعة أدوار هذه الفئة كونها تتماشى مع إمكانياتهم وجاءت متساوية بنسبة 50%.

أما أصحاب المستوى التعليمي المتوسط تعتمد على وسائل إتصالية مباشرة على غرار الإجتماعات والمحادثات الشفوية التي من شأنها توضيح كل ماهو غامض وإطلاع هؤلاء الأفراد على أدوارهم بشكل مبسط، فجاءت نسبة المحادثات الشفوية في حدود 37.50%، أما الإجتماعات والوسائل الأخرى حلت ثانية بنسبة 25% لكل وسيلة، وجاءت أخيرا اللوائح والإعلانات بنسبة 12.50 % .

بينما كان أصحاب المستوى الثانوي والتكوين العالي هم من تنوعت وسائل إطلاعهم على أدوارهم، حيث يستعملون الإقتراحات الأربعة الموضوعة في الإستبيان، فجاءت المحادثات الشفوية والوسائل الأخرى على غرار (الرسائل الإدارية، مواقع التواصل الإجتماعي) بنسبة 50% مجتمعة متقدمة نوعا ما على حساب باقي المستويات الأخرى وهذا يعود لقدرة هذه الفئة على القراءة والتحليل لوحدها من دون شرح، فيما حلت باقي الوسائل بنسب متساوية تمثلت في اللوائح والإعلانات، الإجتماعات.

أي نستنتج أن المستوى التعليمي يحدد بشكل كبير نوع الوسائل الإتصالية على مستوى الجمعيات بين قنوات مباشرة وبسيطة والتي يعتمد عليها أصحاب المستوى التعليمي الأقل كالإجتماعات والمحادثات الشفوية التي تعتبر فعالة في نواحي إيضاح المهام والأدوار من أجل رفع مستويات المشاركة وإيصال إنشغالات المواطن وإشراكه في تسيير الشأن العام المحلي والمساهمة في عملية صنع القرار.

في حين إستهدفت باقي المستويات بوسائل أكثر تعقيدا نوعا ما كالوسائل التكنولوجية التي لها ميزة التفاعلية ،الآنية في نقل إقتراحاتهم في ما يخص أدوراهم على مستوى الجمعية وبالتالي إتاحة فرص عالية للمشاركة والتعبير وربح عامل الوقت،وبالتالي زيادة دوره على مستوى الجمعية.

الجدول رقم 11 : توزيع أفراد العينة حسب الرضا على وسائل الإتصال في الجمعية :

التوزيع / المتغير	التكرار	النسبة
نعم	42	%79.24
لا	11	%20.75
المجموع	53	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن المبحوثين الذين يحسون بالرضا حول وسائل الإتصال المستعملة في الجمعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حيث عبر 42 مفردة من عينة الدراسة عن رضاهم التام عن وسائل الإتصال المستعملة وكانت نسبتهم حوالي 80% وهي أعلى نسبة سجلت، بينما إعتبر حوالي 11 مفردة أن الوسائل الإتصالية المستعملة من قبل الجمعية غير كافية، وكانت نسبتهم 20.75%.

ويعود هذا الرضا حول وسائل الإتصال في الجمعية لكون حركة المعلومات في الجمعية تسيير بشكل سريع ودون أي عوائق وهو ما لاحظناه في الجداول السابقة خاصة الجدول رقم 10، كون الجمعيات محل الدراسة تحاول التنويع في وسائل الإتصال وفق ما تقتضيه الحاجة من جهة، ومواكبة الوسائل الحديثة من جهة أخرى كوسائل التواصل الإجتماعي والموقع الإلكتروني، كما أن هذه الوسائل تعمل في جمعيات مهيكلة تنظيميا على غرار جمعيات الأحياء التي تعرف بتحكم جيد في وسائل الإتصال وبالتنسيق مع منتسبيها.

بينما الفئة الغير راضية عن وسائل الإتصال في الجمعيات فيعود هذا إما إلى نقص الوسائل اللازمة سواء المادية أو البشرية خاصة القائم بالاتصال لدى الجمعيات، وهذه الميزة تختص بها غالبية الجمعيات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تجاوز المستويات التنظيمية من قبل الأعضاء وبالتالي الإخلال في إختيار الوسيلة الإتصالية الأكثر نجاعة.

جدول مركب رقم11 مكرر: رضا أفراد العينة على وسائل الإتصال في الجمعية ودرجة متابعتها .

السؤال		هل تتابعون نشاطات الجمعيات ؟							
الإجابة		دائمـــا		أحيـــانا		نادرا		مجموع التكرارات	مجموع النسب	المجموع
المتغير		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
الرضا	نعم	32	%76.19	09	% 21.42	01	%02.38	42	%100	53
	لا	05	%45.45	04	% 36.36	02	% 18.18	11	%100	
	المجموع	37		13		03		53		

يظهر لنا من الجدول أعلاه أن عامل رضا مفردات العينة على وسائل الإتصال المستخدمة بالجمعيات ودرجة تأثيرها في متابعة هذه الأخيرة من قبل عينة الدراسة، حيث كانت الفئة الراضية عن وسائل الإتصال على مستوى جمعيتها بعدد 42 مفردة، والتي تختلف درجة إهتمامها ومتابعتها لنشاط الجمعية فتتابع بشكل دائم لعمل الجمعيات التي تنخرط ضمنها بنسبة 76.19% بينما جاء الفئة التي تهتم أحيانا بنسبة 21.42 % وأخيرا نسبة 02.38 % للفئة التي تتابع بشكل نادر لنشاط الجمعية.

أما بالنسبة لباقي المفردات والمتمثلة في 11 مفردة الغير راضية عن وسائل الإتصال بالجمعية بالرغم من متابعتهم الدائمة لنشاطات الجمعية بنسبة 45.45% وبنسبة 36.36% للذين يتابعون أحيانا، فيما بلغت نسبة الذين لا يتبعون نشاطا الجمعية إلا نادرا بـ18.18%

حيث يعتبر التوظيف الجيد لوسائل الإتصال من قبل مسؤولي الجمعية أحد أهم العوامل الضابطة لسير العملية الإتصالية فيها، التي تؤدي إلى زيادة درجة المتابعة والإهتمام بنشاط الجمعية من قبل المنخرطين بها، وبالتالي يكون لها تأثير مباشر في زيادة التعريف بالجمعية والتسويق لأنشطتها على مستوى الأفراد

والجماعات، كما أن الفئة الغير راضية عن الوسائل الإتصالية على مستوى الجمعيات تسعى لإقتراح وسائل وقنوات إتصالية بديلة قد تساهم في تحقيق رضاهم وبالتالي زيادة متابعة نشاط جمعيتهم وفتح باب الاندماج والمشاركة بها.

وعليه نستنتج أن الجمعيات تعمل على تحسين الوسائل الإتصالية فيها من أجل زيادة المنخرطين بها والعمل على زيادة دورها في المشاركة على مستوى البيئة التي تنشط فيها وبالتالي تحقيق أكبر قدر من العمل التشاركي بينها وبين الفاعلين الاجتماعيين.

الجدول رقم 12 : توزيع أفراد العينة حسب الإقتراحات البديلة لوسائل الإتصال بالجمعية :

التوزيع / المتغير	التكرار	النسبة
إنشاء منظومة إتصالية أوسع	04	%36.36
زيادة الإعتماد على وسائل التواصل الإجتماعي	05	%45.45
الحملات الإشهارية	02	%18.18
المجموع	11	%100

*** 42 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأفراد غير الراضيين عن الوسائل الإتصالية بالجمعيات قد قدموا مقترحات بديلة يرون فيها حلا لمشكل الإتصال في الجمعيات، حيث أن 04 مفردات من مجمل 11 مفردة غير راضية عن وسائل الإتصال بالجمعية، والذين تجاوزت نسبتهم بـ36.36%، حيث يرون الحل في توسيع منظومة الإتصال أكثر مما هي عليه ،كما أن هنالك فئة أخرى قدرت بـ05 مفردات وبنسبة 45.45% قدموا

اقتراحا بزيادة الإعتماد على وسائل التواصل الإجتماعي كوسيلة فاعلة للجمعية، فيما إعتبر الباقون أن الحملات الإشهارية تعتبر الحل الامثل والبديل الأفضل الذي يمكن أن يدعم الوسائل الأخرى.

فإستراتيجية توسيع منظومة الإتصال سواء داخل الجمعية أو مع محيطها الخارجي فكرة ممتازة خاصة وأن الجمعية في حاجة لتجديد شبكات تواصلها على مستواها الداخلي من خلال زيادة الاجتماعات والندوات ومحاولة زيادة المهارات الإتصالية لأعضائها، أو على المستوى الخارجي لها بالإعتماد على الأبواب المفتوحة للتعريف بأنشطتها أو النزول للميدان، دون إهمال دور وسائل التواصل الإجتماعي التي تعتبر وسيلة أساسية في عملية الإتصال الحديثة.

كما أن الحملات الإشهارية التي تطرقنا إليها في الإطار النظري، حيث يعتبرها الباحث "عوايشية نصر الدين" أحد أبرز تقنيات الإتصال الجمعوي الحديثة، فهي وسيلة فاعلة وناجعة وتعتمد على تصميم الإعلانات من أجل تحسين صورتها وزيادة المنتسبين فيها، وضمان تفعيل وسائل إتصالية على غرار الإعلانات في مختلف وسائل الإعلام.

الجدول رقم 13 : توزيع أفراد العينة حسب التعريف بالجمعية في الحي :

التوزيع / المتغير	التكرار	النسبة
نعم	44	%83.01
لا	09	%16.99
المجموع	53	%100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب التعريف بالجمعية على مستوى الحي، حيث أن الغالبية المطلقة من العينة المدروسة والمقدرة بـ44 مفردة بما نسبته 83% يرون أنه يتم التعريف بالجمعيات على مستوى الأحياء التي يعيشون فيها، بينما جاءت نسبة الأفراد الذين يرون أنه لا يتم التعريف بالجمعية على مستوى أحيائهم بـ17% وهو ما عدده 09 مفردات.

بالتالي يمكن أن نستنتج أن غالبية الجمعيات تعمل على التعريف بأنشطتها وأهدافها على مستوى الأحياء وهذا من أجل زيادة عدد منتسبيها خاصة على صعيد الأحياء التي تعاني نوعا من التهميش، فهذه الأحياء هي بمثابة الأرضية الخصبة للعمل الجمعوي وهو ما انتهت إليه دراسة "عبد الله بوصنوبرة" التي يحدد في جزء منها على أن العمل الجمعوي الناجح هو الذي ينطلق من بيئة الأحياء، وأيضا العمل على تطوير الجمعية أمام الجمعيات الأخرى المنافسة لها، حيث ترى "فتيحة أوهايبية" أن تطوير الجمعية يكون ضروري خاصة أمام جمهورها الواسع والذي يعتبر جمهور الأحياء جزء مهم من جمهورها الكلي.

كما أن هنالك بعض الجمعيات التي لا تعرف بنفسها على مستوى الأحياء، وهذا ليس لكون هذه الجمعيات لا تسعى لزيادة نشاطها على مستوى الأحياء، بل لكونها تركز عملها على مستوى أحياء معينة وفي أحد مقابلاتنا مع مسؤول جمعية أعطى جملة من الأسباب التي تحول دون التركيز على العمل الجواري في الأحياء وهي :

- أن غالبية الأحياء يكون سكانها منتسبين للجان محلية تعمل على التنسيق مع السلطات المحلية وتكون بمثابة تنظيم يعوض الجمعيات. (انظر الملحق رقم 02)
- أن أغلب سكان الأحياء يرفضون الانخراط في الجمعيات الأخرى خارج لجان الاحياء، أو المساهمة في أنشطتها بسبب بعض الشروط التنظيمية والالتزامات المادية كالاشتراكات السنوية.
- كما أن هنالك توزيع للخريطة الجمعوية على المستوى المحلي، حيث أن كل جمعية تنشط في الحي الذي ينتمي له غالبية أعضائها.

الجدول رقم 14 : توزيع أفراد العينة حسب أنواع الإتصال المستخدمة للتعريف بالجمعية على مستوى الحي :

التوزيع أنواع الإتصال	التكرار	النسبة
إتصال مباشر	23	%52.27
إتصال غير مباشر	21	%47.72
المجموع	44	%100

*** 09 مفردات غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

يتضح من خلال الجدول أن أنواع الإتصال المستخدمة في عملية التعريف بالجمعيات على مستوى الأحياء تقسم إلى نوعين أساسيين : إتصال مباشر، حيث اعتبرته نصف مفردات العينة كالنوع الأكثر إستخداما في التعريف بالجمعية على مستوى الحي بتكرار 23 مفردة أو ما نسبته 52.27% من مجمل العينة المعنية بالإجابة على هذا السؤال، أما النصف الباقي أو ما نسبته 47.72% والتي يقابلها 21 مفردة من باقي العينة المعنية التي يتم التعريف بالجمعيات على مستوى أحيائها، فترى أن الإتصال الغير مباشر هو النوع الأكثر شيوعا في عمل الجمعيات التي تنشط على المستوى المحلي.

فيعود الأساس في استخدام الاتصال المباشر في عمليات التعريف بالجمعيات خاصة على مستوى الأحياء للوسائل التي يوفرها هذا النوع من الاتصال كما تطرقنا له في جانبنا النظري للدراسة، حيث يرى الباحث " نور الدين سيد " في مداخلته (الاتصال الإجتماعي ودوره في التضامن الوطني)، بأن الإتصال المباشر وسائله على غرار المقابلات الشخصية، المحاضرات والندوات التي تجرى على مستوى المرافق المتواجدة في هذه الأحياء وغيرها من الوسائل الأخرى، كلها تعمل على حث الأفراد على تبني مواقف وسلوكات إيجابية، تدخل ضمن أهداف الجمعية.

أما الإتصال الغير مباشر، فبكونه اتصالا يعتمد على وسائل التقنية والتكنولوجية أكثر فهو ما جعله يشهد تناميا كبيرا خلال السنوات الأخيرة على صعيد الجمعيات وهو ما توصلنا إليه في الجدول رقم 08 حول الوسائل التي تدخل في الإتصال الخارجي بالنسبة للجمعيات خاصة على المستوى المحلي، فوسائل كالهاتف والفاكس والبرقيات والرسائل الإدارية، بالإضافة إلى مواقع التواصل الإجتماعي وغيرها من وسائل لها مستوى تفاعلي عالي وتسهم في الترويج الجيد للجمعية ويعود الإعتماد عليها بشكل متزايد لكونها غير متعبة وتختصر الجهد والوقت في التواصل بين الأفراد، بالإضافة لعدم إرتفاع تكلفتها مقارنة بالملصقات مثلا.

3 – المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار.

الجدول رقم 15 : توزيع أفراد العينة حسب درجة استشارة مختلف الفاعلين في تحديد أنواع النشاطات المبرمجة من قبل الجمعية :

التوزيع إستشارة الفاعلين	التكرار	النسبة
نعم	40	%75.47
لا	13	%25.53
المجموع	53	%100

يتضح من خلال هذا الجدول أعلاه ثلاثة أرباع مفردات العينة المدرسة بعدد 40 تكرار أو ما نسبته 75% ترى أن الاستشارة في الجمعية فعل أساسي و يعمل بدرجة عالية، أما الربع الباقي من العينة المدروسة والذي يمثل نسبة 25% بمفردات عددها 13 فينفون وجود عملية تشاورية بين جل الأطراف الفاعلة في تحديد أنواع الأنشطة التي تمارس من قبل الجمعيات.

حيث تكون هذه الاستشارة بين مختلف الفاعلين، فعلى الصعيد الداخلي تتم بين مختلف أعضاء الجمعية وتكون فيها عمليات الإتصال في أنماط أفقية بين مختلف الأعضاء مع احترام للتدرج التنظيمي السائد في

المنظمة، حيث تكون هذه الاستشارة بمثابة حجر الأساس في العمل الجمعوي، ومؤشر فعلي لقياس مدى الرضا السائد لدى منتسبي الجمعية وبالتالي زيادة قناعتهم بأدوارهم فيها والأخذ بآرائهم.

كما أن البعض من مفردات العينة يرون غياب لأنماط الاستشارة على مستوى عمل الجمعيات ويعود هذا في غالبية الأحيان إلى مركزية مصدر القرار خاصة في الجمعيات ذات العدد الأعضاء والمنتسبين فيها يتخذ القرار حول طبيعة الأنشطة بشكل شبه معزول عن الفاعلين الأساسين سواء بين أعضائها أو حتى المواطنين، فيكون مصير أنشطة هذه الجمعية وفق ما حصلنا عليه من بعض إيجابات مسؤولي الجمعيات:

- تحقق نجاح كون منتسبي بعض الجمعيات مقتنعين بطبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذه الجمعيات خاصة الإجتماعية منها والتي تكون طبيعة الأنشطة فيها ذات طابع تطوعي.
- فشل هذه الأنشطة لا تلبي تطلعات غالبية الجمهور المستهدف وبالتالي تعرف عزوف المواطن عنها، وعدم قبولها لدى المنتسبين، فيكون الانعكاس كبيرا على الجمعية. (أنظر الملحق رقم 02)

أي أن الاستشارة تعتبر أمر ضروري في العمل ونجاح نشاطات الجمعية سواء الإستشارات تكون على الصعيد الداخلي للجمعيات بين أعضائها، أو في البيئة الخارجية لها مع مختلف الفاعلين.

الجدول رقم 16 : توزيع أفراد العينة حسب أصحاب الأولوية في الاستشارة :

التوزيع أصحاب الاستشارة	التكرار	النسبة
أعضاء الجمعية	20	%50
المتعاطفون مع الجمعية	13	%32.50
عامة المواطنين	07	%17.50
المجموع	40	%100

*** 13 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

يتضح من الجدول أعلاه أن الفئات الإجتماعية التي تدخل ضمن أولويات الاستشارة الخاصة بالأنشطة التي تقوم بها الجمعيات على مستوى بلدية الشريعة، فجاءت نصف العينة بتكرار 20 مفردة أو بنسبة 50% خاصة أعضاء الجمعية، بينما حل المتعاطفين مع الجمعية ونشاطاتها وفق نسبة تقدر بـ32.50% أي بتكرار يمثل تقريبا ثلث العينة 13 مفردة، وأخيرا عامة المواطنين بـ07 مفردات ونسبة 17.50%.

فالاستشارة التي تخص أعضاء الجمعيات تدخل ضمن أولويات كل جمعية خاصة وان أعضاء الجمعية أشخاص ملتزمون بالعمل ضمن أنشطة الجمعية، لذا فعملية استشاراتهم ضرورية جدا من أجل التماشي مع تطلعاتهم من جهة، ومحاولة إقناعهم بتبني أهداف الجمعية من جهة أخرى، كما أن فئة المتعاطفين مع الجمعية خاصة في البيئة الخارجية التي تنشط فيها تحظى بنوع من الاستشارة وهذا يعود لكون هذه الفئة كما تطرقنا إليه في الجانب النظري بأنها غير ملزمة بالانخراط في أنشطة الجمعية بشكل دائم لذا يكون عامل الاستشارة معها مطلوبة ولكن ليس بصفة كبيرة، وهذا من أجل محاولة أقناعها من أجل المساهمة في هذه الأنشطة ولما لا الانخراط في الجمعية بصفة العضوية.

أما بالنسبة لعامة المواطنين عملية الاستشارة والأخذ بالآراء تكون نادرة الوقوع وهذا يعود لغياب آليات ووسائل للتواصل وإشراك هؤلاء المواطنين في إتخاذ القرارات الخاصة بالجمعية من جهة، وصعوبة التنسيق مع البئية الخارجية لها من خلال إحداث مواقف إتصالية رسمية على رأسها الإجتماعات المفتوحة.

الجدول رقم 17 : توزيع أفراد العينة حسب عقد اللقاءات الدورية مع المسؤولين المحليين حول إتخاذ قرارات تهم الشأن المحلي:

التوزيع عقد اللقاءات	التكرار	النسبة
نعم	30	%56.60
لا	23	%43.40
المجموع	53	%100

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن ما أفراد عينة الدراسة ينقسمون بين من يتم إشراكهم في اللقاء الدورية مع المسؤولين المحليين من أجل صنع قرارات تهم الشأن المحلي لهم، حيث جاء ما يقارب نصف العينة 30 مفردة أو ما نسبته 56.60% يتم إشراكهم في اللقاءات الدورية على المستوى المحلي مع المسؤولين، بينما جاء النصف الآخر بنسبة 43.40% محددا بـ23 مفردة من عينة الدراسة لا يتم إشراكهم أو استشارتهم من قبل المسؤولين المحليين من أجل المساهمة في إتخاذ قرارات تهمهم.

وبالتالي فإن مشاركة أعضاء الجمعية على المستوى المحلي يبقى في حدود ضعيفة وهذا يعود لغياب قنوات إتصالية تربط بين أعضاء الجمعية خاصة على المستوى القيادي مع باقي المسؤولين المحليين، وهنا يصير التمثيل الجمعياتي في الدورات واللقاءات المحلية التي يجريها أعضاء المجالس المحلية على غرار المجالس المنتخبة محدودة نوعا ما، كما أن للمستوى التعليمي لغالبية أعضاء الجمعيات والذي تطرقنا له في المحور الأول من الإستمارة يحول دون معرفة أعضاء الجمعية للحقوق التي تمكنهم من المشاركة في اللقاءات الخاصة بالمجالس بصفتهم فاعلين اجتماعيين، حيث يمكن للعضو الجمعوي كونه مواطنا أن يحضر مداولات المجلس البلدي مع أنه يقدم مقترحات جمعيته لهذه المجالس في شكل تقارير أو مراسلات ترفع لهذه المجالس. (حسب ما نصت عليه المادة 13 من القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية).

أما بالنسبة للفئة التي ترى انه لا يتم إشراكها في أي من اللقاءات، وتحييدها في صنع القرارات التي تهم الشأن المحلي لها، هو نابع من سياسات إقصائية للقادة الجمعويين من جهة، وعدم توفر المؤهلات اللازمة من أجل الحضور لهذه اللقاءات، وبالتالي يمكن اقتصار مشاركة هذه الفئة من خلال رفع مقترحاتها عن طريق ممثلين لهم في الجمعية بحد ذاتها، مع العلم أن هذا المقترح قد لا ينال رضا غالبية الأعضاء.

الجدول رقم 18 : توزيع أفراد العينة حسب كيف يتم عقد هذه اللقاءات :

التوزيع كيفية عقد اللقاءات	التكرار	النسبة
لقاءات مباشرة	12	%40
الإجتماعات	09	%30
ندوات والحوارات	05	%16.66
أخـــرى	04	%13.34
المجموع	30	%100

*** 23 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

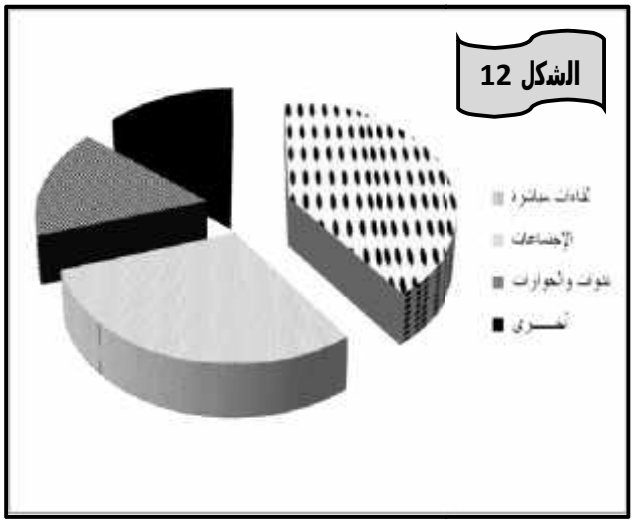

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يتمحور حول كيفية إشراك أعضاء الجمعيات في اللقاءات الدورية مع المسؤولين المحليين تتنوع بين العديد من الطرق، حيث تصدرت اللقاءات المباشرة بين هؤلاء الأعضاء والمسؤولين المحليين هذه الوسائل بنسبة فاقت ثلث العينة المعنية بالإجابة وبمعدل تكرار12 مفردة، أما الاجتماعات التي تحمل صفة الرسمية على غرار المداولات مثلا فجاءت ممثلة في 09 مفردات وبنسبة 30% تلتها كل من الندوات والحوارات وبعض الوسائل الأخرى على غرار المكالمات الهاتف وصندوق الإقتراحات وغيرها، حيث جاءت نسبتهم تواليا 16.66% و 13.34% للوسائل الأخرى.

وعليه فإن الإعتماد على اللقاءات المباشرة والاجتماعات يعود في الأساس إلى رغبة الفاعلين الجمعويين بأن يتم الاستماع لمقترحاتهم وأخذها على محمل الجد، مع إشراكهم الفعلي في صنع القرارات التي ترتبط بانشغالاتهم من جهة وتقديم تصورات ورؤى حول ما يجب تجسيده مستقبلا.

كما أن اللقاءات المباشرة قد تحمل صفة الرسمية أو الصفة الودية التي يمكن أن تجمع بين قادة الجمعية أو أي عضو منها مع المسؤول المحلي وهو ما يعطي فرصة تعدد هذه اللقاءات.

أما في ما يخص الندوات والحوارات التي يمكن أن تسود بين المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات وأعضائها وبين المسؤولين المحلين فهي تدخل ضمن القنوات الاتصالية المباشرة التي تعطي فرصة المشاركة

في عملية صنع القرار بأسلوب ديمقراطي تشاركي، وأيضا توجد وسائل أخرى على غرار صندوق الإقتراحات التي يتم وضع مقترحات الجمعية إتجاه قضايا معينة، ويتم الإعتماد على هكذا وسائل خاصة في الجمعيات التي تغيب عنها خلية إعلام وإتصال وهو ما لمسناه في جل الجمعيات بالإضافة لغياب مكلف بالجمعيات والتنسيق معها على مستوى البلدية مؤهل ومكون.

الجدول رقم 19 : توزيع أفراد العينة حسب إطلاع المواطنين على مضمون اللقاءات مع المسؤولين المحليين :

التوزيع / إطلاع المواطن	التكرار	النسبة
نعم	36	%67.92
لا	17	%32.08
المجموع	53	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ما نسبته 67.92% والتي تثمل 36 مفردة من عينة الدراسة يتم إطلاعها على مضمون اللقاءات التي تتم بين أعضاء الجمعية من جهة وهؤلاء المسؤولين من جهة أخرى بينما كانت ثلث العينة بتكرار 17 مفردة وبنسبة 32.08% بعيدة عن مضمون هذه اللقاءات، ولا يتم إطلاعها على محتوى هذه اللقاءات.

حيث يمكن أن نعتبر هذه اللقاءات أحد أهم مؤشرات العمل التشاركي في إطاره الديمقراطي، ولكن تبقى هنالك فئة أخرى لا تستطيع حضور هذه اللقاءات لعديد الإعتبارات كعدم امتلاكها لصفة العضوية في أي تنظيم جمعوي أو محدودية مستواها وغيرها من الأسباب الأخرى، ولهذا يتم إعتماد شكل آخر من أشكال المشاركة وهي توفير المعلومات للمواطنين بإطلاعهم على مضمون هذه الإجتماعات، وهو ما تطرقنا إليه في الجانب النظري وبالتحديد في أشكال المشاركة للباحث "عبد الوهاب محمد رفعت"،وهنا لابد من الأخذ بعين

الإعتبار أنه من الضروري توفير قنوات إتصالية تعمل على توفير كافة المعلومات للمواطن، وقد تكون من قبل الجمعية في حد ذاتها أو المجالس، وبالتحديد في المقابلة تطرقنا لهذه النقطة، حيث أطلعنا على الوسائل التي قد تعتمدها الجمعية في إطلاع المواطنين ومنها :

- تقديم حصيلة منشورة بشكل دوري على مجلة الجمعية الخاصة، أو على موقع المجلة ان وجدت.
- عن طريق الندوات والاجتماعات التي تتم على مستوى الجمعية.
- أو عن طريق الرد على تساؤلات التي يقدمها المواطنون سواء بطريقة مباشرة خاصة في اللقاءات أو عن طريق الصفحات الرسمية للأعضاء على مواقع التواصل الإجتماعي.

أما الفئة التي لا يتم إطلاعها على مضمون اللقاءات التي تتم في المستوى المحلي للجمعية، فيعود هذا لطبيعة علاقتها بالجمعية فغالبية هؤلاء الافراد يعانون التهميش بسبب عدم فعاليتهم على صعيد النشاط الجمعوي وعدم تحكمهم في عمليات الإتصال المتاحة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وبالتالي فعملية إطلاع المواطن على مجريات اللقاءات والمستجدات التي تحملها يعتبر كحق أساسي وصورة من صور المشاركة في صنع القرار.

الجدول رقم 20 : توزيع أفراد العينة حسب طريقة إطلاعهم على مضمون اللقاءات :

التوزيع كيفية الإطلاع	التكرار	النسبة
إتصال رسمي	25	%69.44
إتصال غير رسمي	11	%30.56
المجموع	36	%100

*** 17 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

يتبين من خلال الجدول أعلاه الذي يصنف توزيع أفراد العينة الذين يتم إطلاعهم على مضمون اللقاءات التي تتم بين أعضاء الجمعية وباقي المسؤولين المحليين، حيث إعتبر ما يقارب 70% من مفردات العينة أن

الإتصال الرسمي هو الأكثر استعمالا لإطلاع المواطنين على مضمون اللقاءات، وإعتمد باقي الأفراد بعدد 11 مفردة أو ما نسبته 30.56% على الإتصال غير الرسمي.

حيث أن عملية مشاركة المعلومات مع المواطنين كإطلاعهم على مضمون اللقاءات التي تدخل في جوهر العمل الجمعوي ترتبط بالإتصال المباشر في جل أشكاله، التي يتم الإعتماد عليها بشكل كبير لكونها تكون ذات مصداقية عالية وتمر بقنوات إتصالية تعمل في المستوى النازل، أي أنها تكون في إخطارات مكتوبة ومختومة من قبل مسؤول الجمعية أو على شكل قرارات منشورة في مطبوعات الجمعية أو مساحات المخصصة للإعلانات في مقرها. (أنظر الملحق رقم 05).

بينما تمثل القنوات الغير رسمية في عملية الإتصال كأحد الطرق الأخرى في تبليغ وإطلاع المواطن على مضمون نشاط جمعيته، فالاعتماد على الاتصال الغير رسمي يرجع بالأساس لنقطة عدم اتضاح نتيجة اللقاء وبالتالي تتجنب الجهات المسؤولة في الجمعية نشر النتائج أو إطلاع المواطن عليها بآليات رسمية وبالتالي تنتشر القنوات الغير الرسمية، كما أن الفئة التي تعتمد هذه القنوات الغير رسمية تتميز بكونها غير مرتبطة بشكل مباشر أو رسمي مع الجمعية (متعاطفون،مواطنون ..)، بمعنى أن الجمعية هنا غير ملزمة بإطلاعهم على مضمون اللقاءات والأنشطة.

أي أن الاتصال بشكليه الرسمي والغير رسمي يبقى أساسي في العمل التشاركي وزيادة فعالية إدماج المواطن في تسيير شؤونه المحلية وإطلاعه على مستجدات العمل الجمعوي في محيطه.

الجدول رقم 21 : توزيع أفراد العينة حسب تلقي إقتراحات من قبل المواطنين :

التوزيع تلقي الإقتراحات	التكرار	النسبة
نعم	38	%71.70
لا	15	%28.30
المجموع	53	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة وفق نسب تلقي مقترحات تخص طبيعة الأنشطة من طرف المواطنين، حيث وصلت نسبة يتلقون الذين يقدمون مقترحاتهم الخاصة بالعمل الجمعوي إلى 71.70% بتكرار في حدود 38 مفردة، أما عدد الذين لا يتلقون أي اقتراح فقد بلغوا 15 مفردة أو ما نسبته 28.30% من مجمل العينة.

حيث يمكن ملاحظة أن جزء معتبر من عينة الدراسة يعمل على المشاركة في عمل الجمعية من خلال تقديم مقترحاته حول عمل الجمعيات وهي أحد أشكال المشاركة في العمل الجمعوي وتحمل هذه المقترحات صورة القنوات الإتصالية الرسمية أو الغير الرسمية وهو ما تطرقنا إليه في الجدولين السابقين (19-20).

حيث أن تقديم المقترحات يعتبر كدليل أساسي على إهتمام المواطن بنشاط الجمعية من جهة ،ومحاولة تقديم تصوره كعنصر فاعل من جهة أخرى، وبالتالي يكون هذا المواطن قد فهم جيدا أهداف العمل الجمعوي الذي يبنى على منطق تحقيق المشاركة وتجسيدها في الفضاء المحلي.

أما باقي العينة فهي لا تتلقى أو تقدم أي مقترحات وهو ما يعكس على عدم إهتمام هذه الفئة أو حتى تكليف أنفسهم عناء تقديم ولو مقترح واحد، وهذا يدل عدم وجود أي حيوية أو فعالية في العمل على مستوى جمعياتهم، كما أن مستواهم التعليمي قد لا يؤهلهم لتقديم مقترحات توضع لدى مسؤولين الجمعية، بمعنى أن مؤشر المشاركة يتقلص إلى حد بعيد وهو ما يجعل الجمعية لا تقدم أفضل ما لها، حيث يوضح قادة الجمعيات خلال المقابلات التي تم إجرائها أنهم يسعون دائما لزيادة مشاركة المواطنين بإختلاف توجهاتهم كون إشراكهم واستقبال مقترحاتهم يسهم إلى حد بعيد في زيادة فعالية الجمعية.

الجدول رقم 22 : توزيع أفراد العينة حسب الوسيلة التي تقدم بها هذه الإقتراحات :

التوزيع وسيلة تقديم الإقتراحات	التكرار	النسبة
حوارات مباشرة	12	%31.57
سجل الاقتراحات	09	%23.68
البريد الالكتروني	11	%28.94
وسائل أخرى	06	%15.78
المجموع	38	%100

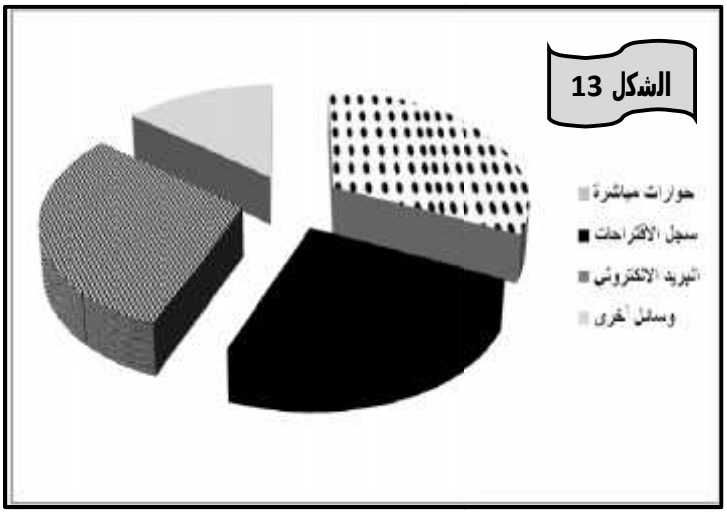

*** 15 مفردة غير معنية بالإجابة على هذا السؤال.**

يتبين من الجدول أعلاه توزيع للمفردات العينة حسب نوع الوسيلة التي تستعمل في تقديم مقترحات للجمعية، ويتضح أن الحوارات المباشرة تعتبر أحد أهم الوسائل المستعملة بمعدل تكرار يقدربـ12 مفردة ويليها كل من البريد الإلكتروني وسجل المقترحات بنسب تواليا : 28.94% وبـ23.68% لسجل المقترحات، أما بعض الوسائل الأخرى مثل : الإجتماعات والهاتف فقد حصلت على نسبة 15.78%.

ما يلاحظ أن هذه الوسائل تصنف إلى وسائل مباشرة وغير مباشرة فكل من الحوارات المباشرة والاجتماعات تمثلان الوسائل المباشرة والتي تنبع من إدراك الفاعلين الجمعويين إلى درجة تأثيرها في المسؤولين عن الجمعيات، وبالتالي تزيد من فرص قبول مقترحاتهم وأخذها على محمل الجد، بينما تنخفض مع بقية الوسائل على غرار سجل المقترحات والهاتف وهي من وسائل الاتصال الغير مباشرة وهنا تكون فرصة إقناع المسؤولين بمقترحاتهم ضعيفة نوعا ما، حيث أنه ما يمكن استنتاجه أنه بتوافر قنوات إتصالية تعبر من خلالها عمليات إتصال تصنف وفق أنواع إتصالية بواسطتها يكمن التأثير في الآخرين وضمان استجابتهم وبالتالي زيادة فرص المشاركة وتكريس قيم الديمقراطية التشاركية من خلال المشاركة المساهمة في إتخاذ القرار، خاصة وأن وسائل الإتصال المباشر وقنواته هي الأمثل لتفعيل المشاركة سواء داخل الجمعيات وبين أعضائها، أو خارجها ومع الفاعلين المحليين على غرار المسؤولين والمتعاطفين.

الجدول رقم 23 : توزيع أفراد العينة حسب الأخذ بمقترحاتك في عملية صنع القرار:

التوزيع الأخذ بالمقترح	العدد	النسبة
دائما	08	%15.09
أحيانا	26	%49.05
نادرا	19	%35.84
المجموع	53	%100

يتبين من الجدول أعلاه توزيع مفردات العينة حول مدى الأخذ بمقترحاتهم في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، حيث أن نصف العينة والمقدرة بـ26 مفردة أو بنسبة 49.05% ترى أنه يتم الأخذ بمقترحاتهم في بعض الحالات فقط، بينما يرى ما نسبته 35.84% من العينة بتكرار 19 مفردة أنه لا يأخذ بمقترحاتهم إلا نادرا، في حين باقي العينة التي تشمل 08 مفردات باقية مع نسبة 15.09% أن كل إقترحاتهم يتم الأخذ بها.

ويعود السبب في الأخذ بمقترحات دون أخرى إلى العديد من العوامل التي يعتبر عامل التأثير في طرح وعرض هذه المقترحات أولها، فمن خلال تقديم هذه المقترحات عن طريق تقرير تشمل مقترحات الجمعية وما يتعلق بوجهة نظرها بالإضافة إلى إثراء النقاشات وصياغة مقترحات في مراسلات إدارية بشكل محكم ومضبوط، هو الأمر الغير رائج في غالبية أعضاء الجمعيات على المستوى المحلي الذي يمتاز منتسبيها بمحدودية في المستوى التعليمي وغياب شبه كلي لدورات تكوينية في مجالات الإدارة والتنظيم.

أما في ما يخص عدم الاستجابة للاقتراحات بشكل كلي فهي أحد الظواهر التي تسعى السلطات لتخلص منها وذلك عن طريق إشراك المواطنين من كل الأطياف في تقديم اقتراحات ،حيث يمكن للمواطن تقييم آرائه

حتى وإن كان لا ينتمي لأي تنظيم جمعوي، ومشاركته تدخل ضمن أحد أنواع المشاركة وهي المشاركة الحرة والتي يراها "عبد الرحمان تمام" كمؤشر حقيقي لقياس مدى فعالية العمل التشاركي وإنعكاسه على المجتمع.

بينما تشهد العديد من الجمعيات نوعا من قبول مقترحات أعضائها وهذا يرجع إلى درجة نشاطها وقدراتها الإتصالية التي تعرف تطورا ملحوظا، كما أن رد فعل الجهات المحلية المسؤولة تكون في بعض الاحيان إيجابية في قبول هذه المقترحات ومحاولة تجسيدها، فوجود قائم بالإتصال والعلاقات على مستوى الجمعية يجعل من آليات التنسيق مع المسؤولين المحليين سريعا وهو ما يسهم في تزايد القبول للإقترحات، أي قبول الاقتراح متوقف على الموقف الإتصالي، فبوجود نوع من التأثير وإقناع المسؤول المحلي يتحقق تجسيد المقترح ولو جزئيا، وبالتالي يتم تجسيد أحد مؤشرات العمل الديمقراطي التشاركي في التسيير وهو إشراك المواطن في إتخاذ القرارات ولو بنسب محتشمة إلى حد بعيد.

4- المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة.

الجدول رقم 24: توزيع أفراد العينة حسب فعالية الإتصالات المتبعة من طرف الجمعية ودورها في التأثير على المسؤولين المحليين في عملية صنع القرار :

التوزيع / فعالية الإتصال	التكرار	النسبة
نعم	26	%49.05
لا	27	%50.95
المجموع	53	%100

يتضح من خلال الجدول توزيع لمفردات العينة وفق مدى قبولهم بفعالية العمليات الإتصالية والدور الذي تلعبه في التأثير على المسؤولين المحليين في عملية صناعة القرار، حيث ترى 26 مفردة من عينة الدراسة أن العمليات الإتصالية في الجمعية فعالة في التأثير ونسبتها 49.05% ،وجاءت نسبة العدم راضيين عن

العمليات الإتصالية للجمعية ويرون أنها غير كافية لتصنف في كونها تحمل قدرة على التأثير في المسؤول المحلي وبالتالي المشاركة في صناعة القرار المحلي متساوية تقريبا مع النسبة الأولى بـ50.95%.

فالآليات الإتصالية المتبعة من طرف الجمعيات لابد من أن تكون مؤثرة من أجل أن تميل الكفة لصالح المقترحات التي تضعها الجمعية، وهو ما يجعل من الجمعيات التي تعتمد على وسائل الإتصال المباشر على غرار الإجتماعات والندوات بالإضافة إلى وسائل إتصالية غير مباشرة كمواقع التواصل الإجتماعي والمقترحات المكتوبة مثل الرسائل التي تودع من صندوق المقترحات، كون أن الوسائل الإتصالية للجمعيات لابد أن تجمع بين الوسائل المباشر والغير مباشر، بالإضافة لضرورة توفر مهارات إتصالية لدى أعضاء الجمعية من أجل إقناع المسؤولين المحليين، وهو ما لم يكن متوفرا لدى الجمعيات محل الدراسة خاصة من نواحي الإمكانيات والتقنيات الحديثة فمقرات الجمعية غير مزودة بالأنترنت، كما يتدنى مستوى تعليم وتكوين أعضاء الجمعية وغياب نوع من الإتصالات الشخصية بين الجمعيات والأعضاء المنتخبين مع المسؤولين المحليين يؤدي لصعوبة مرور مقترحات الجمعية.

أما وضعية الرفض للمقترحات وعدم العمل بها فهي شبه عادية في أوساط التنظيمات الجمعوية ويعود سببها وفق ما جمعناه من المقابلات التي أجريناه مع رؤساء جمعيات إلى :

- غياب ثقافة الحوار بين المسؤولين المحليين والمواطن ممثلا في الجمعية، حيث أن هذه المجالس لا يعطي المواطن فرص للمشاركة والاستشارة في تسيير الشأن العام.
- التسيير البيروقراطي للمجالس المحلية، وغياب مكتب مكلف بالجمعيات على مستوى البلدية.
- بحكم انشغال أعضاء الجمعيات بأعمال أخرى خارج العمل الجمعوي، بالإضافة إلى انشغالهم تركيزهم على عمليات جمع التبرعات والأنشطة المسطرة لديهم، بعيدا عن موضوع المشاركة في التسيير وتقديم المقترحات وهذا ما يعكس عجز السياسة الإتصالية للجمعيات.

الجدول رقم 25 : توزيع أفراد العينة حسب فرصة المشاركة الآراء مع السلطات المحلية عن طريق الجمعية :

التوزيع فرص المشاركة	التكرار	النسبة
نعم	38	%71.69
لا	15	%28.30
المجموع	53	%100

يتبين من خلال الجدول فرص تفاعل ومشاركة المواطن مع السلطات المحلية عن طريق الجمعيات، حيث يرى ما يقارب 38 مفردة بنسبة 71.69% أن الجمعية كأحد التنظيمات لأساسية في المجتمع المدني تعطيك الفرصة من أجل مشاركة آرائك مع السلطات المحلية، فيما كانت 15 مفردة أخرى أو ما نسبته 28.30% ترى العكس أن الجمعيات لا تعطي الفرصة للمواطن للمشاركة وإبداء رأيه للسلطات المحلية.

فالجمعية كتنظيم مجتمعي مهيكل تربطه علاقات مباشرة بالسلطات المحلية، سواء من النواحي القانونية حيث أن الجمعية تخضع للقانون التنظيمي الخاص بالجمعيات وتسييرها، فمن الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية للجمعية الترخيص للأنشطة وتقديم تمويل مالي سنوي، كما أن مساهمة الجمعيات في حل المشاكل على الصعيد المحلي لها يجعل منها شريكا فعالا تعتمد عليها الجهات المحلية في تسيير شأنها المحلي من خلال جملة من الإجراءات التي تم جمعها في النقاط التالية :

- دمج المواطن في الحياة الإجتماعية وزيادة فعاليته من خلال انخراطه في الجمعيات التي بدورها تمثل جسر تواصل بين المواطن و المسؤول المحلي.
- إشراك المواطن في تقديم حلول جوهرية حول المشاكل التي يعانيها.

- توفير بيئة ملائمة للعمل التشاركي بين المواطن ممثلا في الجمعيات و المسؤول المحلي ممثلا في المجالس المنتخبة.
- المساءلة الشعبية التي تمثل دور المواطن الرقابي على جهات المحلية خاصة في إشراكه في إتخاذ القرار والمساهمة فيه عن طريق إشراك من يمثلونهم في المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية كما حددها الباحث "حسن العطار" بدور المساءلة الشعبية في عملية إتخاذ القرار.

أما في ما يخص عدم فعالية الجمعية كشريك أساسي في عمليات إتخاذ القرار مع السلطات المحلية فيعود سببها وفق رؤساء الجمعيات إلى :

- إعتماد السلطات المحلية على التمييز في إختيار الشركاء المحليين من جمعيات تخدم توجهات السلطات المحلية بدلا من خدمة الصالح العام.
- تركيز غالبية الجمعيات على أنشطة ذات صلة العمل التطوعي كحملات التنظيف والمبادرات الخيرية بعيدا عن التسيير والمشاركة المحلية في صناعة القرار.
- غياب ثقافة التعاون لدى السلطات المحلية مع الجمعيات في مجال التنمية والتطوير.
- غياب القنوات الإتصالية بين الجمعيات والسلطات المحلية بسب هيمنة العلاقات الشخصية في تسيير هذه العلاقة، حيث الجمعيات التي لها علاقة شخصية مع المسؤول المحلي هي من تحظى بفرصة المشاركة وتجسيد مقترحات أعضائها.

فمشاركة المواطن في إتخاذ القرار مع السلطات المحلية تبقى على صعوبتها ومحدوديتها إلا أنها ترتبط بالجمعية التي تبقى همزة وصل أساسية بينه وبين المسؤولين المحليين.

الجدول رقم 26 : توزيع أفراد العينة حسب رأيهم في المشاركة كمعيار أساسي في تطبيق الديمقراطية التشاركية :

التوزيع المشاركة كمعيار	التكرار	النسبة
نعم	47	%88.67
لا	06	%11.33
المجموع	53	%100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية العينة المدروسة بنسبة 88.67 %من عينة الدراسة، والتي تكراراتها جاءت ب47 مفردة يرون أن المشاركة في إتخاذ القرار عن طريق الجمعيات تمثل أحد أهم معايير التسيير الديمقراطي الحديث "الديمقراطية التشاركية"، في يرى بقية العينة ممثلة في 06 مفردات بنسبة 11.33% بأن هذه المشاركة لا تعني أبدا أنه يوجد عمل تشاركي على الصعيد المحلي.

فالديمقراطية التشاركية كآلية حديثة لتسيير الشأن العام تسعى من خلالها السلطات المحيلة إلى إشراك المواطن ودمجه في إتخاذ القرار والمساهمة بآرائه وحلول من أجل خلق تنمية مستدامة، لذا تعتمد السلطات الجمعية كشريك أساسي لتجسيد هذه الآلية من خلال المشاركة والانخراط المباشر أو غير المباشر في هذه الآلية، فيرى "نبيل كريبش" أن "المشاركة الفعلية للمواطن في صنع القرارات المحلية التي تم الشأن المحلي تكون أكثر تأثيرا ووصولا لهدفها إذا مرت بقنوات الإتصال الجمعوي"، كما أنه كلما زادت مشاركة المواطنين في حضور الندوات السنوية للمجالس المحلية وزاد إطلاع السلطات على المقترحات التي تصلهم عبر مختلف القنوات والوسائل الإتصالية الجمعوية من وسائل مباشرة وغير مباشر زادت نسب التفعيل للعمل التشاركي وبالتالي زيادة فعالية التسيير الديمقراطي أو الديمقراطية التشاركية.

في حين لا يمكن حصر مؤشرات الديمقراطية التشاركية في معايير المساهمة في إتخاذ القرارات، حيث يعتبر البعض أن هذا المعيار غير دقيق ولا يمثل غالبية المواطنين خاصة وأن الديمقراطية كأداة تخضع

لمنطق الأغلبية، فالتمثيل التشاركي في غالبية الأحيان يخضع لمعايير غير موضوعية كالمحسوبية في انتقاء المقترحات والمساهمات، بالإضافة إلى عدم إعطاء فرص متكافئة لكل الجمعيات، كما أن الديمقراطية التشاركية لها العديد المرتكزات الأخرى على غرار الأحزاب والنقابات التي لها قنوات إتصالية قد تكون في بعض الأحيان أكثر نجاعة من الإتصال الجمعوي، وتعطي فرصة المشاركة وإتخاذ القرار للمواطن بدون انخراطه في أي تنظيم جمعوي.

الجدول رقم 27 : توزيع أفراد العينة حسب العوائق التي تعرقل السير الحسن للعملية الاتصالية من أجل تحقيق الديمقراطية التشاركية :

التوزيع عوائق سير الإتصال	التكرار	النسبة
نعم	49	%92.45
لا	04	%07.55
المجموع	53	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع لأفراد العينة وفق العوائق التي قد تعرقل السير الحسن للعملية الإتصالية في تحقيق الديمقراطية التشاركية، حيث أكد أفراد عينة البحث بنسبة 92% أو ما عدده 49 مفردة بأن العمليات الإتصالية التي يمر بها الإتصال الجمعوي تعترضه العديد العوائق سواء على الصعيد التنظيمي أو على الصعيد التجسيدي على المستوى التشاركي، وهو ما يؤثر سلبا على تجسيد الديمقراطية التشاركية حسبهم، فيما ترى نسبة ضئيلة جدا بتقدير 07.55% أو بمعدل 04 مفردات من العينة الإجمالية للدراسة أنه لا توجد عوائق تتعلق بسير العملية الإتصالية بقدر ماهي متعلقة بسير العملية الإدارية على المستوى المحلي للمجالس المنتخبة واللجان المسؤولة.

فالعوائق التي تواجه العملية الإتصالية يمكن أن تقسم على مستويين مستوى على صعيد الجمعية :

1-على صعيد الجمعية :

- قد تكون هنالك صعوبات على مستوى الرسالة الإتصالية وفهمها حيث تتعلق الصعوبة بعديد النقاط منها لغة الرسالة، صعوبة في مفهم محتوى الرسالة، كما أن طول الرسالة الإتصالية يؤثر على فعاليتها وهو ما يعتبر أحد معيقات الأداء الجمعوي.
- التنظيم فالمستوى التنظيمي للجمعية يلعب دورا فاعلا في سير العملية الإتصالية بإتجاه صحيح لتحقيق أهداف المنظمة، أي بوجود خلل على المستوى التنظيمي خاصة في قنوات الإتصال الموجودة بين الأعضاء والمتطوعين والشركاء حيث أن هذه القنوات تتشابك وتتقاطع أحيانا وهو ما قد يؤثر على سير العملية الإتصالية، وبالتالي قد لا تتأسس ولا تحقق فعاليتها.

وهو ما تؤكده الباحثة "فتيحة أوهايبية"، "نواري أمال" في مداخلتهما حول الإتصال الجمعوي أشكاله وأجياله ووسائله وتقنياته، أهدافه.

2- على صعيد المجالس المحلية :

- نقص الوسائل الإتصالية غياب قائم بالإتصال خاصة على مستوى الجماعات المحلية في أفضل الأحيان يعوض بمكتب خاص الجمعيات على مستوى مقر الولاية هو لا يغطي جل الجمعيات المنتشرة في البلديات.
- عدم توفر بيئة لممارسة الإتصال الجمعوي على المستوى المحلي، وهيمنة القنوات الإتصالية الرسمية في نمطها النازل، دون الإهتمام برجع الصدى من الجمعيات.
- طول الرد على الإتصالات الإدارية التي تجري بين الجمعيات من جهة والمجالس المحلية من جهة، وهو ما يؤثر على سير العملية الإتصالية.

وبالتالي تعرف علمية تجسيد الديمقراطية التشاركية نوعا من الصعوبة خاصة في أثناء سير العملية الإتصالية سواء على مستوى الجمعية (داخليا) أو على مستوى الجماعات المحلية (خارجيا).

الجدول رقم 28 : توزيع أفراد العينة حسب العوائق المؤثرة في سير العملية الإتصالية :

التوزيع أبرز عوائق الإتصال	التكرار	النسبة
صعوبات في فهم الرسالة	20	%40.81
تجاوز المستويات التنظيمية	06	%12.24
نقص الوسائل الإتصالية	23	%46.93
المجموع	49	%100

*** 04 مفردات غير معنية بالإجابة على هذا السؤال .**

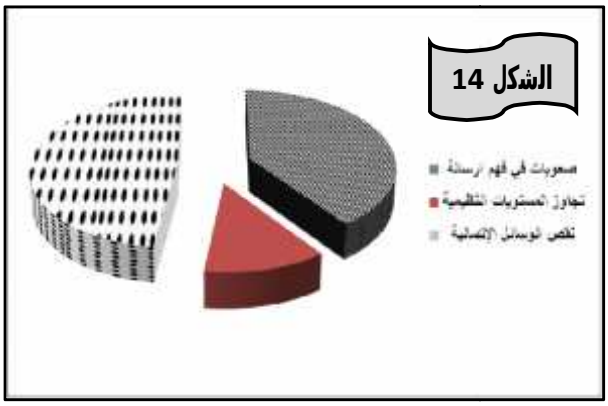

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع لمفردات الدراسة حسب أبرز العوائق التي تعطل سير العملية الإتصالية مما يحول دون تجسيد فعلي للديمقراطية التشاركية، فيرى ما نسبته 40.81% من العينة المعنية بالسؤال بـ20 مفردة أن أهم عائق هو فهم الرسالة الإتصالية والصعوبات التي تواجه تفسير معناها وبالتالي التطبيق الجيد والفعلي لها، بينما ترى 23 مفردة بنسبة 46.93% أن كل العوائق تعود لنقص وغياب الوسائل التي تسهل عمل الإتصال الجمعوي وبالتالي تحقيق معدل تشاركي عالي ويصنف هذا النقص على الصعيد الداخلي للجمعية أو الخارجي لها، في حين يرى ما نسبته 12.24% أن تجاوز المستويات التنظيمية هو السبب المباشر للعوائق التي تواجه العملية الإتصالية. انظر الشكل 02 و03 المتعلقة بالهياكل التنظيمية للجمعيات وبالتالي وجود مستويات تنظيمية.

فالعملية الإتصالية تحتاج العديد من الشروط التنظيمية والوسائل المادية والبشرية من أجل أن تؤدي دورها على أكمل وجه وبالتالي يمكن تحديد أبرز العوائق في نقص الوسائل الإتصالية وهو يمكن أن يكون على صعيد الجمعية أو حتى على صعيد المجالس المحلية التي تمثل البئية الأساسية للممارسة الديمقراطية، حيث لا بد من توفر الوسائل والتقنيات اللازمة سواء على صعيد مقر الجمعية أو المجالس المنتخبة بالإضافة لتوفر دورات تكوينية من أجل زيادة القدرات الإتصالية ومردود وفعالية الأعضاء بين الطرفين.

أما فهم الرسالة من عدم فهمها فهو أيضا أحد أبرز المعوقات التي تحول سير جيد للعمليات الإتصالية عبر قنواتها الجمعوية، وهو ما أشرنا إليه في الجدول رقم 27 وتحدثنا عن صعوبة لغة الرسالة أو وجود غموض فيها، حيث أن فهمها بالأساس يرتبط بالمراسلات الإدارية وردها من قبل المجالس المحلية وتكون في صبغة قانونية وهو ما يشكل صعوبة بالغة في فهمها خاصة من قبل الأعضاء محدودي المستوى التعليمي والغير مطلعين على القانون التنظيمي للجمعيات.

كما أن الملاحظ من النتائج السابق أن المعوقات التنظيمية غير مطروحة بكثرة وهذا إن دل على شيء فيدل على أن الجمعيات في أغلبها تعمل ضمن هيكل محترم ولا يتم فيه تجاوز الصلاحيات، ولا يتم الخلط في المهام والمسؤوليات بين المنخرطين أو المتعاطفين وتحديد مهمة ودور كل عنصر خاصة وأنه يتم إطلاعهم على ماهو مطلوب منهم وهو ما يوضح في الجدول رقم 09، وهو نفس الشيء الذي ينطبق على المجالس المحلية التي يعتبر فيها ضبط الادوار والإلتزام بالرتب الإدارية أمر بديهي ومفروض، وفقا للوائح القانونية، والمراسيم التنظيمية التي تضبط عمل هذه الأخيرة.

أي أن تراجع هذه العراقيل المذكورة سابقا قد يسهل من سير العملية الإتصالية التي ترسمها كل من قنوات الاتصال الجمعوي والمجالس المحلية مما يسهم في تفعيل العمل التشاركي وبالتالي الوقوف على تجسيد فعلي للتسيير الديمقراطي التشاركي بين المسؤول المحلي والمواطن.

الجدول رقم 29 : توزيع أفراد العينة حسب الطرق التي يجب إتباعها لزيادة فعالية الإتصال الجمعوي على مستوى المجالس المحلية :

التوزيع مقترحات تحسين الإتصال	التكرار	النسبة
توفير دورات تكوينية حول مهارات الإتصال	23	%43.39
خوض تجارب توأمة مع جمعيات محلية خارج الولاية	05	%09.43
استقطاب مختصين في الإتصال لعضوية الجمعية	25	%47.16
المجموع	53	%100

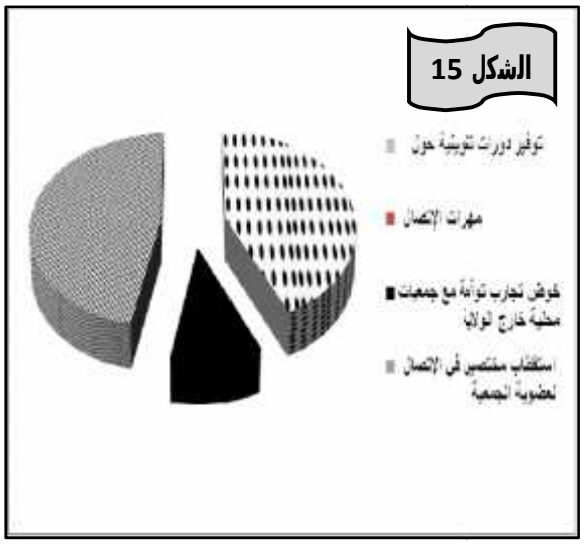

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع لأفراد العينة حسب آرائهم في الطرق التي يستحسن إتباعها على مستوى الجمعيات أو المجالس المحلية من أجل زيادة فعالية الإتصال الجمعوي، حيث يرى ما عدده 25 مفردة أو بنسبة 47.16% أن الخلل الأساسي يعود في غياب فعالية للإتصال الجمعوي سببه غياب أعضاء ذوي خبرة ومكونين في الإتصال الجمعوي وبالتالي لسد هذا العجز لابد من توفير مختصين في الإتصال واستقطابهم لعضوية الجمعية، فيما أجمع ما نسبته 43.39% أو 23 مفردة على توفير دورات تكوينية لمعالجة النقائص الإتصالية على مستوى الجمعية أو المجالس المحلية من شأنه أن يعالج العجز التي تعرفه قنوات العمل الجمعوي على المستوى المحلي، أما النسبة المتبقية من عينة الدراسة والمقدرة بـ05 مفردات مع نسبة تقارب 10% فقد اقترحت العمل على صعيد مشترك مع باقي الجمعيات خارج الولاية ذات مستوى اتصالي عالي بهدف تبادل الخبرات.

فغياب أفراد ذي مهارات إتصالية يعود في الأساس لمحدودية المستوى التعليمي لمنتسبي الجمعيات، وكذا غياب دورات تحسيسية حول تنمية القدرات الإتصالية للأفراد من أجل المساهمة أو حتى نوع من التكوينات

قصيرة المدى على مستوى الجمعية، بالإضافة إلى غياب قائم بالإتصال على مستوى غالبية الجمعيات أو المجالس المنتخبة حيث لا تتوفر هذه الأخيرة على خلية إعلام وإتصال مكلفة بالجمعيات وهو ما يعكس تردي قنوات الإتصال الجمعوي فيها.

أما في ما يخص طرح التنسيق مع جمعيات خارج الولاية في إطار توأمة فهو عمل فعلي ذو بعد إستراتيجي حيث يدخل ضمن طرح تبادل الخبرات، غير أنه لم يلاقي رواجا كبيرا لعدد من أسباب التي يجمع غالبية مسؤولي الجمعيات على ارتباطها بالجوانب المادية والتمويل الذي يشهد نوعا من المحدودية والشح في الموارد، بالإضافة إلى كونه قد يكون غير مجدي بالمرة وهذا يعود إلى طبيعة المجالس المحلية التي تشتغل معها الجمعية، حيث هنالك مجالس تعرف الكثير من التفتح على العمل الجمعوي وهذا لا يكون متوفرا في غالبية المجالس أي أن البيئة التي تنشط فيها الجمعية هي من تحدد الفارق.

وما يمكن أن نتوصل إليه من المقترحات السابقة أنه يوجد خلل في مستوى العمليات الإتصالية الحاصلة ضمن عملهم الجمعوي سواء داخل الجمعية أو المجالس المنتخبة، وفي الوقت نفسه إقرار منهم على ضرورة الإهتمام بالجوانب العملية للعملية الإتصالية، لذا لابد من الأخذ بإقتراحتهم من أجل تحسين طبيعة العمل الجمعوي وتسهيل قنوات عمله سواء على المستوى الجمعية الداخلي أو في بيئتها الخارجية.

III – إستنتاجات الدراسة :

1-الإستنتاجات الجزئية :

إن دراستنا لموضوع الإتصال الجمعوي ودوره في تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي لبلدية الشريعة من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من الجمعيات المحلية ببلدية الشريعة، كانت مبنية على ثلاث تساؤلات رئيسية، وعليه فإن النتائج المتوصل إليها ستكون إنطلاقا من محاولة الإجابة على التساؤلات السابقة ووفقا للأهداف المسطرة، وعليه كانت النتائج المتوصل إليها كالتالي :

1-1 نتائج البيانات العامة :

- أظهرت الدراسة أن الجمعيات المحلية مازالت تعتمد على العنصر الذكوري في بنيتها، حيث قدرت نسبة تمثيل الإناث بـ20.75%، وهي نسبة ضعيفة مقابل نسبة الذكور المقدرة بـ79.24%.
- تتراوح أعمار غالبية المنخرطين في الجمعية وفق تنوع في الأجيال، حيث بلغت نسبة من يبلغ سنه أقل من 25 سنة بـ07.54% بينما من يتراوح سنهم بين (26 -35) و(36-45) سنة فتتراوح نسبهم على التوالي بـ32.07% و49.05% فيما سجلت نسبة 11.31% للبالغين فوق سن 46 سنة.
- تمثل نسبة 22% المجموع الكلي لأعضاء الجمعيات الحاصلين على مستوى تعليمي عالي، بينما يمثل حوالي 77 % باقي الأعضاء وهم ذوي تعليم محدود من ثانوي إلى أمي وهو ما يعكس محدودية تعليم أعضاء الجمعيات، وهو ما يمكن اعتباره تشبيبا للجمعيات بعيدا عن ذوي المستوى التعليمي العالي خاصة فئة الجامعيين.
- نسبة الانخراط في الجمعيات تتأرجح بين أقل من 03 سنوات إلى غاية ما فوق 06 سنوات، حيث إحتلت نسبة الذين يستقرون في عملهم الجمعوي لمدة تقارب 05 سنوات الصدارة في العمل الجمعوي وهو ما يعكس استقرار المنخرطين في عمل الجمعية .
- هنالك نسبة عالية تقارب 70% من الأعضاء المنتمين للجمعية على دراية بضرورة الإطلاع على أنشطة الجمعية بشكل دائم فيما تقل نسبة الغير مهتمين، وهو ما يعكس مدى قناعة الأعضاء بالعمل الجمعوي ونشاطات جمعيتهم التي تشاركهم آرائهم ومقترحاتهم.
- تمثل الجمعيات الرياضية وجمعيات الأحياء الأكثر نشاطا للعمل الجمعوي فهي تسيطر مجتمعة على ما يقارب 70% من تمثيل الجمعيات على مستوى بلدية الشريعة.

2-1 نتائج المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة.

- أظهرت نتائج الدراسة أن الجمعيات تسعى لخلق قنوات إتصال متعددة سواء على صعيدها الداخلي أو الخارجي، وبالتالي تعتمد العديد من الوسائل في تفعيل هذه القنوات وزيادة مشاركة أعضائها في تجسيد نشاطاتها ومساهمتهم فيها، حيث تبين أن الجمعيات تعتمد العديد من قنوات الإتصال المباشرة والغير مباشرة كالاتصال الشخصي والاجتماعات والتي فاقت نسب استخداماتها على المستويين الداخلي والخارجي 55%، بينما جاءت الوسائل الإتصالية غير المباشرة كالموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الإجتماعي، والهاتف والملصقات غيرها من الوسائل الإتصالية التي تسهم في حين توفرها على السير الحسن للعمليات الإتصالية وبالتالي تقدم فرصة عالية للمشاركة في الجمعية.
- يتم إطلاع 75% من المنتسبين في الجمعيات على ما يتوجب منهم القيام به سواء على المستوى الداخلي للجمعية أو في طبيعة المشاركة على الصعيد الخارجي مع الفاعلين والمتعاطفين المحليين وهذا بهدف تحفيزهم وزيادة دورهم في العمل الجمعوي، حيث يتم ذلك إنطلاقا من قنوات إتصالية رسمية وغير رسمية إستنادا إلى مسؤول الجمعية وفق مستوى اتصالي نازل، أو مجموعة من النصوص واللوائح القانونية والتوجيهات المكتوبة وغيرها.
- الإتصال الغير رسمي يحوز مكانة في توضيح المهام، يتعتبر كقناة إتصالية فاعلة في الاتصال على مستوى الجمعية، حيث أن تبادل الشرح من قبل الزملاء الأعضاء يتم وفق مستوى اتصالي أفقي.
- يرى 80% من أعضاء الجمعيات ببلدية الشريعة أن وسائل الإتصال في الجمعيات عموما مقبولة وتلبي تطلعاتهم إتجاه عملية الإتصال الجمعوي، كونها تقدم فرصة للمشاركة من خلال إطلاعهم على أدوارهم ودمجهم بأنشطها على المستوى المحلي لإثراء دور الجمعية وإشراكها في التسيير.

- تساهم كل من الحملات الإعلامية ومواقع التواصل الإجتماعي في تعويض مراكز النقص ضمن شبكات الإتصال الجمعوي المعتمد فيها، فما يقارب 20% من أعضاء الجمعية يعتبرونها الوسيلة الأمثل خاصة مع تنامي دور التكنولوجيات الحديثة.

3-1 المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار.

- تعمل الجمعيات بإستراتيجية التركيز على زيادة درجة المشاركة من خلال توسعة رقعة المنتسبين لها من أعضاء دائمين ومتعاطفين مع إستهداف عامة المواطنين، وكذا استشارتهم في مواضيع تخص طبيعة أنشطتها الحالية، حيث يرى ما يقارب 75% أنه يتم استشارتهم وبناءا على مقترحاتهم يمكن إجراء تعديلات تتماشى وتطلعاتهم، حيث تتم هذه الاستشارة من خلال قنوات وتقنيات الإتصال الجمعوي.

- إن تغييب أو تهميش الإتصال بالمسؤولين المحليين يعرقل عمل الجمعية على المستوى المحلي ويحرم المواطن من المشاركة في العمل التشاركي وبالتالي عدم دمجه في صنع القرار، وعلى الرغم من ضعف التمثيلي للمواطن على مستوى الجماعات المحلية، حيث لم يتعدى 50% فقط إلا أن الجمعيات تعمل على زيادة قنوات الإتصال مع البلدية عن طريق اللقاءات المباشرة والاجتماعات بالإضافة لعقد ندوات وحوارات دورية.

- إن وجود تواصل مباشر بين أعضاء الجمعية والمسؤولين المحليين مع مواطنيهم خاصة بإطلاعهم على فحوى اللقاءات عن طريق قنوات الإتصال الجمعياتي سواء بصفة رسمية أو بصفة غير رسمية يسهم في إحقاق الاستشارة والمشاركة، حيث بلغت نسبة إطلاع المواطنين على مضامين اللقاءات ما يفوق 65% وبالتالي الإسهام في صنع القرار.

- تعتمد الجمعيات القنوات الإتصالية الرسمية في التواصل مع أعضائها بنسبة 69 % ونسبة 30% يتم الإعتماد فيها على قنوات إتصالية غير رسمية.

- هنالك جزء معتبر من أعضاء الجمعية يعملون على تقديم مقترحاتهم وفاقت نسبتهم 70%.

- الإفراطفي تلقي الإقتراحات من مختلف المنتسبين والمواطنين والمتعاطفين يؤدي إلى بروز النزعة الفردية في الإنجاز وبالتالي تراجع قنوات الإتصال بين الجمعية ومحيطها الداخلي أو الخارجي.

- فتح المجال أمام قنوات إتصالية متنوعة على غرار البريد الإلكتروني (28%) وسجل الاقتراحات (23%) والحملات الإشهارية (15%) يزيد من فرص التفاعل والمشاركة وبالتالي المساهمة في إتخاذ قرارات تخص الجمعية.

- الأخذ بمقترحات الأعضاء يعكس درجة المشاركة على المستوى الداخلي في تحديد طبيعة الأنشطة وتوزيعها، وعلى الصعيد الخارجي تتم عن طريق نقل المقترحات للشركاء المحليين حيث 65% من المقترحات يتم الأخذ بها.

- 35% من مقترحات الأعضاء لا يتم الأخذ بها وهي أحد أبرز المعوقات التي تقف أمام تجسيد الديمقراطية التشاركية التي تقوم على دمج المواطن في عملية صنع القرار.

4-1 المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية.

- تعتمد الجمعيات على قنوات إتصالية تسعى من خلالها للتنسيق مع شركائها على المستويين الداخلي بين أعضائها والخارجي مع مسؤولين محليين من أجل التأثير على قراراتهم ومشاركتهم في صياغتها.

- على الرغم من إعتماد الجمعيات على مستوى بلدية الشريعة على عديد الوسائل الإتصالية سواء الرسمية أو غير الرسمية في تواصلها مع الجهات المحلية إلا أنها لا تؤثر فيها بالشكل المراد منها حيث تحقق هذه السياسات الإتصالية درجة تأثير تقارب 50%.

- غياب ثقافة الحوار والتعنت والبيروقراطية في المجالس المحلية هي أبرز المعوقات التي يواجهها الإتصال الجمعوي في عملية تجسيد العمل التشاركي بين الجماعات المحلية والمواطن.

– تتيح الجمعية لأعضائها فرصة عالية لمشاركة السلطات المحلية في إتخاذ القرارات بنسبة تفوق 70%، كون لا توجد تنظيمات مدنية أخرى تتيح هذه الفرصة، وتمنح المواطن فرص المساءلة الشعبية والرقابة على هذه المجالس واللجان المنتخبة بالإضافة لخلق بيئة مناسبة للتجسيد العمل التشاركي ويتجه نحو خلق نمط للتسيير في صورة الديمقراطية التشاركية.

– من أبرز المعوقات التي تحول دون نجاعة الإتصال الجمعوي في خلق العمل التشاركي هيا طبيعة الأنشطة التي تمارسها مختلف الجمعيات، حيث أن 30% من الجمعيات تركز نشاطاتها على الأعمال التطوعية والخيرية والتظاهرات الرياضية التي يبقى عملها بعيدا عن أهداف الإتصال الجمعوي الساعية لتحقيق ديمقراطية تشاركية.

– ما نسبته 80% من الجمعيات تسعى لتطبيق المشاركة كمعيار أساسي للديمقراطية التشاركية.

– تعتبر معوقات كالبيروقراطية والمحسوبية، المصالح الشخصية لقادة الجمعيات مع المسؤولين المحليين أبرز ما يعرقل تكريس المشاركة المحلية للمواطن في إتخاذ القرارات المحلية وبالتالي إيجاد صعوبة في تجسيد الديمقراطية التشاركية.

– يواجه الإتصال الجمعوي العديد العوائق سواء على صعيد الجمعية أو في المجالس المحلية، فيرى ما يقارب 90% من أعضاء الجمعيات ببلدية الشريعة أن هذه الصعوبات لها تأثير مباشر على فعالية العمل التشاركي بين المواطن والمسؤول المحلي وبالتالي تقلص في أداء التسيير التشاركي واضمحلال في مؤشرات تجسيد الديمقراطية التشاركية.

– مستوى أداء وفعالية الإتصالي الجمعوي على صعيد المجالس المحلية أو الجمعيات يرتبط بتجاوز معوقات تتمثل أساسا بمدى فهم مضمون الرسائل الإتصالية حيث يرى 40% أن صعوبة الرسائل الإتصالية هي أبرز العوائق، أما 46% يربطونا بعدم توفير إمكانيات المادية والبشرية اللازمة، بالإضافة لاحترام الهيكل التنظيمي على الصعيدين الجمعوي والمحلي.

– تمثلت مقترحات المبحوثين من أجل زيادة فعالية الإتصال الجمعوي على صعيد المجالس المحلية وبالتالي فإن تجسيد ديمقراطية تشاركية يمر بزيادة الدورات التكوينية مع استقطاب مختصين في الاتصال ودمجهم في الجمعيات، بالإضافة إلى عمل توأمة مع جمعيات أخرى خارج إقليم البلدية المحلي.

2-الإستنتاجات العامة :

من جملة المؤشرات التي تم وضعها وتصنيفها ضمن الإستمارة في محاورها الثالثة يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات التالية التي تعطي في مجملها إجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وهي :

– متغيرات جنس وسن ومستوى تعليمي، مدة انخراط في العمل الجمعوي ونوع الجمعيات التي تستقطب المواطن أكثر، كلها متغيرات تدخل في تحديد الفعل الجمعوي وتأثيره على نمط وحياة الأفراد داخل التنظيم الجمعوي، وهذه المتغيرات تتداخل فالعمر يمكن أن يؤثر على المستوى التعليمي وهذا الأخير أيضا يؤثر على مدى الإهتمام بالاقتناع بطبيعة العمل والانخراط في جمعية دون أخرى، وعليه تعتبر هذه المتغيرات أساسية في تحديد أعضاء الجمعيات.

– يعتمد أعضاء الجمعيات على وسائل إتصالية مختلفة من أجل خلق ديناميكية في العمل الجمعوي وزيادة قيمة المشاركة التي تسعى الجمعيات لتجسيدها عن طريق قنوات الإتصال الجمعوي، حيث كانت وسائل الإتصال المباشر على غرار المحادثات الشفوية والاجتماعات والإتصالات المباشرة والوسائل الغير مباشر كالملصقات والمواقع الإلكترونية للجمعيات والرسائل الإدارية وغيرها من القنوات وفق مختلف المستويات الإتصالية الصاعدة والنازلة أو الأفقية، وكل هذه الوسائل الإتصالية تسهل عملية المشاركة داخل الجمعية أي بين أعضائها أو خارجها البيئة التي تنشط بها.

– التنويع في الأساليب الإتصالية والاعتماد على مبدأ الشفافية بين الفاعلين الجمعويين يجعل من الإتصال على مستوى الجمعيات يعمل في شكل سليم و سيرورة دائمة، وبالتالي الوصول إلى أهداف الجمعية وبأعلى النتائج خاصة على المستوى الخارجي مع الشركاء المحليين.

– الإعتماد على وسائل التواصل الحديثة على غرار مواقع الإنترنت وصفحات التواصل الإجتماعي من شأنه أن يزيد من فعالية الإتصال والتأثير في الجمهور الخارجي باستقطابه، وبالتالي زيادة مشاركة المواطن وفعاليته على الصعيد المحلي.

–درجة مشاركة المواطنين على مستوى الجمعيات المحلية يرتبط أساسا بقنوات إتصالية على مستوى الجمعية من شأنها إطلاعه على أبرز ما تم اختياره من مقترحات، وبالتالي يتم إعتماد قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة الهدف منها زيادة فعاليته عن طريق المشاركة والمساهمة في صناعة القرار.

– القنوات الإتصالية التي تعمل عليها الجمعيات المحلية ببلدية الشريعة تسعى من خلالها إلى زيادة عدد أعضائها، فهي تعتمد على الإتصال الجمعوي بتقنياته وأساليبه الإتصالية كالحملات الإشهارية والاجتماعات وغيرها من أجل زيادة دمج المواطن في العمل التشاركي على المستوى المحلي، ورفع درجات المشاركة بينه وبين الجهات المسؤولة ممثلة في المجالس المنتخبة، فحضور المواطنين لفعاليات المداولات وتقديم آراءه عن مواضيع تتعلق بالشأن المحلي هو من أولويات الجمعية، ولا يمكن أن تتحقق في الغالب بدون توفر قنوات للإتصال الجمعوي على مستواها.

– إن الإتصال الجمعوي بقنواته يمثل أساس العمل التشاركي على مستوى المجالس المحلية، أي أنه المدخل الوظيفي لعمل آليات التسيير التشاركي وبالتالي تجسيد الديمقراطية التشاركية، وأن جل المعوقات التي ترتبط بتفعيل الديمقراطية التشاركية ترتبط أساسا به، فالصعوبة في فهم الرسالة الإتصالية وتجاوز الهياكل التنظيمية على مستوى الجمعيات أو المجالس المحلية، وإهمال دور المواطن هي معوقات ترتبط بشكل مباشر بالعملية الإتصالية كما تنعكس مباشرة على فعالية المشاركة التي تسعى من خلالها الجماعات

المحلية لدمج المواطن في صنع القرار وتسيير الشأن المحلي، وبالتالي التقليص في تفعيل الديمقراطية التشاركية كآلية مستقبلية تضمن تسيير حسن للشأن العام.

3- آفاق وصعوبات الدراسة :

3-1 آفاق الدراسة :

تقسم آفاق دراستنا وفق مستويين الأول خاص بالجمعيات والثاني خاص بالمجالس المحلية المنتخبة :

- **على مستوى الجمعيات :**

- ضرورة تواجد قائم بالإتصال أو قسم كامل على مستوى كل جمعية، يسهر على التنسيق مع المواطنين والمسؤولين المحليين.
- تكثيف النشاطات الإتصالية مع القيام بدورات تكوينية للأعضاء وجذب مختصين في الإتصال.
- الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة من أجل التعريف بالجمعية وزيادة عدد المتفاعلين فيها.
- تنويع قنوات الإتصال من خلال وسائل التواصل الإجتماعي.
- التنسيق أكثر مع باقي الجمعيات من أجل الإستفادة من تجاربهم في التعامل مع الجهات المحلية.
- إعطاء فرص للمشاركة المواطنين في تسيير الجمعيات وبالتالي زيادة المنخرطين فيها.
- إعادة ضبط الهياكل التنظيمية في مختلف الجمعيات كون إعطاء مزيد من فرص صناعة القرارات للأعضاء على مستوى جمعياتهم.
- توضيح الأدوار التي يستطيع المواطن لعبها وحقوقه القانونية في المشاركة في التسيير المحلي وفق قيم ومبادىء الديمقراطية التشاركية.

- **على مستوى المجالس المحلية :**

- ضرورة إعادة النظر في تمويل الجمعيات وفق مبدأ الشفافية والمساواة.
- فتح الباب أمام مقترحات المواطنين من الأطياف المجتمعية بخلق قنوات إتصالية مباشرة معهم.

- القيام بدورات تكوينية في مهارات وتقنيات الإتصال الجمعوي لأعضاء المجالس المحلية.
- إعادة الإعتبار لمكتب الجمعيات على مستوى البلديات مع ضرورة توفير الإمكانيات المادية.
- ضرورة تفهم المسؤولين المحليين أن مشاركة المواطن في تسيير شأنه المحلي لا يعني التدخل في الصلاحيات المسؤولين والتقليص منها .

3-2 صعوبات الدراسة :

- عدم توفر مراجع والدراسات الكافية خاصة بالإتصال الجمعوي.
- صعوبة التواصل مع العديد من الجمعيات لأسباب غير مقنعة.
- عدم توفر خلية للإعلام والإتصال على مستوى الجمعيات ،وغياب قائم بالإتصال على مستوى المجالس المحلية وبالتالي صعوبة في تلقي المعلومات.
- قلة الإجتماعات على مستوى المجلس المحلي لبلدية الشريعة خاصة في ظل الانسداد الذي يشهده خلال إجراء الدراسة .
- انشغال غالبية الجمعيات بموضوع الحراك الذي تماشى وفترة الدراسة الميدانية.

خاتمة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل من بحثنا إلى بناء جداول البيانات الميدانية وقراءتها وتحليلها وفقا للتساؤلات الدراسة، ثم انتقلنا في الشق الثاني إلى عرض النتائج العامة لهذه الدراسة ومناقشتها، حيث توصلنا إلى أن الإتصال على مستوى الجمعيات بإختلاف تقنياته ومستوياته وأساليبه وأبرز وسائله، الدور البارز والفعال في تجسيد قيم المشاركة والاستشارة المحلية للمواطن سواء كان منخرط في صف هذه الجمعيات أو متضامن معها وينشط لصالحها في البيئة التي تضمها، أو حتى من عامة المواطنين، وبالتالي دمجه في المنظومة التسييرية للمجالس المحلية التي تشرف على شأنهم العام، وبالتالي خلق بيئة فعلية لتطبيق معايير العمل التشاركي وتجاوز أبرز المعوقات التي تحول دون تجسيد فعلي للديمقراطية التشاركية.

خاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التركيز على أحد المواضيع الحديثة والذي يربط بين دور الإتصال على مستوى الجمعيات وإسهامه في تفعيل العمل التشاركي بين المواطن والجهات المحلية، وهو ما تنبثق عنه الديمقراطية التشاركية كمفهوم للتسيير الناجح، ذلك من خلال التعرف على أبرز الوسائل والقنوات الإتصالية التي تستعملها الجمعيات من أجل زيادة إدماج ومشاركة أعضائها في تسيير الشأن المحلي والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون تجسيد الديمقراطية التشاركية.

وقد تبين لنا من هذه الدراسة بداية من الدراسات السابقة والخلفية النظرية لدراستنا، أنه أصبح للإتصال دور فعال في مختلف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات التي صار لها نمط اتصالي على مستواها الخاص تحت مسمى الإتصال الجمعوي، ويعمل هذا النوع من الإتصال "الإتصال الجمعوي" على زيادة فعالية الجمعية من خلال خلق مجموعة من القنوات الإتصالية سواء على المستوى الداخلي بين الأعضاء أو على الصعيد الخارجي مع باقي الفاعلين على غرار المجالس المحلية المنتخبة وباقي الجمعيات الأخرى وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

ومع تطور المجتمعات وتعاظم الأدوار التي يمكن أن يؤديها المواطن على الصعيد المحلي، صار لابد من البحث عن أنماط إتصالية أكثر فعالية تعمل على دمجه وزيادة دوره إنطلاقا من جهات رسمية يعمل في ظلها كالتنظيمات الجمعوية التي تسعى إنطلاقا من أهداف مرسومة مسبقا من أجل زيادة فعالية المواطن من خلال العمل على إشراكه ودمجه في تسيير الشأن المحلي بصفته شريكا أساسيا ومحوريا في عملية صناعة القرار خاصة مع تبني غالبية المؤسسات الرسمية نهج الديمقراطية التشاركية كآلية لتسييرها، فصار الإتصال الجمعوي كأحد أبرز الحلول التي اتجهت إليها الجهات الوصية من أجل تفعيل الديمقراطية التشاركية على الصعيد المحلي وهو ما توصلنا إليه في دراستنا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الجمعيات والمجالس المحلية من أجل زيادة مشاركة المواطن والنهوض بدوره في المساهمة بإتخاذ القرارات إلا أنه تبقى مجموعة من العراقيل التي تطرقنا لها في دراستنا

وعلى رأسها غياب قنوات إتصالية فاعلة بين الجمعيات و منخرطيها وبين الجمعية والمجالس المحلية، وعدم نجاعة الأنماط الإتصالية السائدة، ضعف التكوين ونقص المستوى التعليمي لغالبية المنخرطين على مستوى الجمعيات، وغياب مختصين في الإتصال على مستوى المجالس المحلية أو الجمعيات الناشطة، وغياب ثقافة العمل التشاركي خاصة على مستوى المجالس المحلية المنتخبة التي تسودها ذهنيات بيروقراطية في الغالب.

وحرصا منا على أن تكون للدراسة قيمة وظيفية وعملية قدمنا الإقتراحات التالية :

- إجراء تكوينات في مجال الإتصال سواء لأعضاء المجالس المنتخبة أو منخرطي الجمعيات.
- استقطاب ذوي التخصص في الإتصال إلى عضوية التنظيمات الجمعوية لزيادة فعالية الإتصال فيها.
- خلق شراكات مباشرة مع المجالس المحلية من أجل ترسيخ ذهنية العمل التشاركي فيها.
- استقطاب أعضاء المجالس المحلية المنتخبة إلى عضوية الجمعية لزيادة التواصل معهم من جهة والإطلاع على برامج هذه المجالس من جهة أخرى.
- إنشاء خلية للإعلام والإتصال على مستوى الجمعيات، ورد الإعتبار لمكتب الجمعيات على مستوى البلديات بزيادة موظفين أكفاء وإتاحة الفرص لهم لعرض مقترحات المواطنين.
- إجراء دورات تكوينية لأعضاء الجمعيات حول العمل التشاركي لزيادة المستوى الثقافي لهم حول أهمية مشاركة المواطن مع إطلاعهم على أبرز حقوقهم في المشاركة المحلية.
- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية داخل الجمعية وعدم فرض قيود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على نشاط الجمعية .

قائمـــــة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

I) الكتب :

1/ ابراهيم، (محمد)، **سلوك المستهلك مدخل استراتيجي**، ط1، دار وائل للنشر ،عمان، 2004.

2/ الحمام، (عزام)، **الإعلام الثقافي "جدليات وتحديات"**، ط01، دار أسامة، عمان، الأردن، 2010.

3/ ابو علاء، (محمد)، **فن الإتصال بالجماهير بين النظري والتطبيق**، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

4/ ابو نصر مدحت، (محمد)، **إدارة منظمات المجتمع المدني**، إبتراك للطباعة والنشر ، القاهرة، 2007.

5/ أحمد عبد اللطيف، (رشا)، **تنمية المنظمات الإجتماعية** – مدخل مهني لطريقة تنظيم المجتمع –، دار الوفاء لطباعة والنشر.

6/ أحمد، (زياد)، **الاتصالات وفاعليتها في التنظيم الإداري**، سلسلة دراسات معهد الإدارة العامة، عمان، الأردن، 1989.

7/ أنجرس، (موريس)، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات علمية"**، ترجمة : مصطفى ماضي، ط 2، نشر دار القصبة، الجزائر، 2006.

8/ أوهايبية، (فتيحة)، **الاتصال الجمعوي – إشكاليات نظرية**– ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2012.

9/ باشا خليل محمد، (أبو ضيف)، **جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية**، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة، 2008.

10/ بدر، (أحمد)، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط01، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994.

11/ بدر، (أحمد)، **مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

12/ بن مرسلي، (أحمد)، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

13/ بن نوار، (صالح)، **مبادىء في منهجية العلوم الإجتماعية والإنسانية**، مخبر علم الإجتماع الإتصالي للبحث والترجمة، قسنطينة، 2012.

14/ بوحوش، (عمار)، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

15/ بوحينة، (قوي) وبن شيخ، (عصام)، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات**

السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دراسة حالة تونس الجزائر المغرب نموذجا، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2015.

16/ تمام ابوكريشة، (عبد الرحمان)، **علم إجتماع التنمية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.

17/ جوهر، (محمد ناجي)، **الإتصال التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

18/ الجوهري، (عبد الهادي) وآخرون، **إدارة المؤسسات الإجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

19/ حجاب، (محمد منير) وهبي، (سحر محمد)، **المداخل الأساسية للعلاقات العامة – المدخل الإتصالي –**، ط01، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1995.

20/ خاطر، (أحمد مصطفى)، **تنمية المجتمعات المحلية (الإتجاهات المعاصرة، الإستراتجيات)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2005.

21/ خندقجي، (محمد عبد الجبار) وخندقجي، (نواف عبد الجبار)، **مناهج البحث العلمي (منظور تربوي معاصر)**، ط01، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2012.

22/ خواجة، (عبد العزيز)، **أنماط العلاقات الإجتماعية في النص القرآني**، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق، سوريا، 2007.

23/ خواجة، (عبد العزيز)، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، ط1، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2008.

24/ الدبس (عصام علي)، **النظم السياسية**، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

25/ دليو، (فوضيل)، **الإتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

26/ دليو، (فوضيل)، **إتصال المؤسسة**، در الفجر للنشر التوزيع، القاهرة، 2003.

27/ ديدان، (مولود)، **باحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار النجاح للكتاب، الجزائر، 2005.

28/ رشاد أحمد، (عبد اللطيف)، **حتمية الإتصال الإجتماعي**، جامعة حلوان، عين حلوان، الكويت، 2004.

29/ شريط، (الأمين)، **الديمقراطية التشاركية في الإصلاحات السياسية والإدارية**، دار الصفا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

30/ صادق، (نبيل محسن)، **طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية**، مكتب الشرقاوي للطباعة، مصر، 1983.

31/ الصبحي، (أحمد شكري)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

32/ الضامن، (منذر)، **أساسيات البحث العلمي**، ط01، دار المسيرة، الأردن، 2007.

33/ الطائي، (مصطفى عبد الحميد) و خير ميلاد، (أبو بكر)، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاته في الإعلام والعلوم السياسية**، ط01، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007.

34/ عامر، (مصباح)، **منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية و الإعلام الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

35/ عبد الحميد، (محمد)، **الإتصال في مجال الإبداع الفني الجماهيري**، عالم الكتب، مصر، 1993.

36/ عبد اللطيف، (جبراني)، **المشاركة والمواطنة**، وحدة البناء للنشر، عمان، 2009.

37/ عبد المؤمن، (على معمر)، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية (الأساسيات والتقنيات والأساليب)**، ط 1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2008.

38/ عبد الوهاب، (محمد رأفت)، **الأنظمة السياسية**، بيروت، دار الضياء النشر، 2007.

39/ عدون ناصر، (دادي)، **الإتصال ودوره في كفاءة المؤسسة الإقتصادية –دراسة نظرية وتطبيقية –** ، 2004، دار الصفا، الأردن.

40/ عريب (عبد السميع)، **الإتصال والعلاقات العامة في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، مصر، 2006.

41/ عطوي، (جودت عزة)، **أساليب البحث العلمي (مفاهيمه، أدواته، طرق الإحصائية)** ،ط04، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011.

42/ عقيلي، (عمر وصفي)، **الإدارة أصول ومفاهيم**، ط01، دار وهران للنشر والتوزيع، وهران، 1997.

43/ علوان، (حسين)، **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

44/ علي، (أحمد الزهري)، **الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة**، مركز دراسات العربية، بيروت، 2000.

45/ علي، (أحمد علي) و السيد، (روحية)، **الإتصالات في المنشآت الكبيرة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1978.

46/ العمار، (عبد الله ابن إبراهيم) وآخرون، **واقع الاتصال الكتابية في الأجهزة الحكومية**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية.

47/ عمر، (محمد زيان)، **البحث العلمي ومناهجه و تقنياته**، ط 05، دار الشروق للنشر والتوزيع، السعودية، 1987.

48/ عودة، (محمود)، **أساليب الإتصال والتغير الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.

49/ عوض، (جابرالسيد) وأبو الحسن، (عبد الموجود)، **الإدارة المعاصرة في التنظيمات الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

50/ غباوي، (محمد سلامة) والسيد عطبة، (عبد الحميد)، **الإتصال ووسائله بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991.

51/ غريب، (سيد أحمد)، **علم الإجتماع الريفي**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1984.

52/ غزير، (محمد الطاهر) وقوي، (بوحنية)، **دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة، مدخل للإدارة المحلية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

53/ غليان، (ربحي مصطفى) وغنيم ثمان، (محمد)، **مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)**، ط01، دار صفاء،عمان، الأردن، 2000.

54/ كاظم صالح، (جواد) والعالني، (علي غالب)، **الأنظمة السياسية**، جامعة بغداد، العراق، 1990.

55/ كشرود، (عمار طيب)، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، ط01، دار المنهج، عمان، 2017.

56/ كماش، (يوسف لازم)، **البحث العلمي (مناهجه، أقسامه، أساليبه الإحصائية)**، ط01، دار دجلة، عمان الأردن.

57/ لارامي (ألان) وفالي (برنار) ترجمة : دليو (فضيل)، **البحث في الاتصال، عناصر منهجية**، قسنطينة، الجزائر، 2004.

58/ لامي، (سبستيان)، **تعزيز مشاركة عامة الشعب في السياسات المدنية**، الأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة، جامعة البلمند، 2009.

59/ ليلة، (محمد كامل)، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، دار النهضة العربية، بيروت،1969.

60/ ماهر، (أحمد)، **كيف ترفع مهاراتك الإدارية في الإتصال**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.

61/ مبارك، (زهير فريد)، **الديمقراطية بين الفكر والفعل**، رام الله التعليمية للنشر والتوزيع، القدس، 2001.

62/ محمد الصالح، (نجلاء)، **مهارات الإتصال في الخدمة الإجتماعية**، ط01، دار الثقافة، اليرموك، 2012.

63/ محمد رفعت، (عبد الوهاب)، **الأنظمة السياسية وإشراك المواطن**، دار النور للنشر والتوزيع، بيروت، 2017.

64/ محمود، (كاظم خضر)، **السلوك التنظيمي**، ط01، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

65/ محمود، (منال طلعت)، **التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

66/ محمودة،(عبد المالك) وآخرون، **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية**، دراسة لأربعة أقطار عربية، الشبكة العربية لمنظمات الأهلية، بيروت.

67/ مسلم علي، (عبد الهادي)، **تحليل وتصميم المنظمات**، الدار الجامعية، مصر 2002.

68/ المغربي، (كمال محمد)، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، ط04، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2011.

69/ المناصفي، (مصطفى)، **المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية**، دار حمد للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2016.

70/ العزوزي، (ميلود)، **الاتصال المؤسساتي:أساسياته–تطبيقاته–ادارته**، ط1،الدار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،2007.

71/ نهجة، (محمد)، **تشكل الاتصال ووسائل في الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1993.

72/ ورد، (عبد المالك)، **الفاعل المحلي وسياسة الدنية بالمغرب**، ط01، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 20،جامعة مولاي إسماعيل كلية العلوم والآداب والعلوم الإنسانية.

73/ ياسر، (صالح)، **بعض إشكاليات المجتمع المدني و المجتمع السياسي والديمقراطية**، مطبعة الرواد للطباعة والنشر، بغداد، 2005.

II) المعاجم :

74/ البدوي، (أحمد زكي)، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

75/ حجاب، (محمد منير)، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، 2004.

76/ الشويكي، (سمير)، **المعجم الإداري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

77/ عامر، (مصباح)، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المكتبة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2005.

III) الرسائل والبحوث :

78/ بوصنوبرة، (عبد لله)، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الإجتماعية في مجال رعاية الشباب**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 –2011.

79/ عوايشية، (نصر الدين)، **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الإجتماعية**، مذكرة ماجستير،جامعة وهران 02، 2015–2016.

80/ غنيمة، (هبة حسين عبد الغني)، **الأنشطة الإتصالية للجماعات الخيرية ودورها في تشكيل معارف و إتجاهات نحو العمل الخيري**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الآدب، كلية الإعلام، جامعة الزقازيق، مصر، 2004.

81/ كريبش، (نبيل)، **دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2008.

82/ لصفر، (رشيد)، **التدبير التشاركي لشأن العام المحلي، الجماعات الحضرية والقروية نموذجا**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، جامعة الحسن الأول، المغرب، 2009-2010.

83/ مزياني، (طاهر)، **الاتصال الداخلي وعلاقته بفاعلية عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

84/ النوي، (عمار)، **دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي**، دراسة حالة لجمعيات بولاية برج بوعريريج، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، علم الإجتماع، 2009-2010.

IV) المجلات والدوريات :

85/ اوهايبية، (فتيحة) ونواري، (أمال)، **الإتصال الجمعوي : أشكاله وأجياله ووسائله وتقنياته وأهدافه**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس، 2006.

86/ بخوش، (فاطمة) وعثماني، (كريمة)، **الإتصال الجمعوي في الجزائر: قراءة في المؤشرات والدلالات**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، العدد 49، 2018.

87/ بن نوار، (صالح)، **الإتصال الفعال والعلاقات الإنسانية**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، العدد 22، 2004.

88/ حيدر، (ماجد حسن)، **أهمية المشاركة في تقويم المخططات الأساسية للمدن**، مجلة الوسط للعلوم الإنسانية، العدد 25.

89/ دراس، (عمر)، **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجية والعلوم الإجتماعية، العدد 28، 2005.

90/ زياني، (صالح)، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 16،جوان 2007.

91/ السويقات، (الأمين)، **دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية – دراسة حالتي المغرب والجزائر** – ،مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 17،جوان 2017.

92/ عبد الله، (هوادف)، **مفهوم المجتمع المدني بين العالمية والخوصصة**، مجلة الحقيقة، العدد07، 2005.

93/ العطار، (حسن)، **الاستفتاء الشعبي أداة من أدوات الديمقراطية**، مجلة إلكترونية، العدد 5424، مارس 2017.

94/ قريد، (سليم)، **نشأة وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 18.

95/ منصور، (مرقومة)، **المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، يوم 03-04-2010.

96/ هامل، (مهرية)، **تطور اشكال التضامن الاجتماعي بالحركات الجمعوية بالجزائر**، مجلة الإنسان والمجتمع، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 08، جوان 2014.

V) الوثائق الرسمية :

97/ المادة 02 من القانون 31/90، الجريدة الرسمية الجزائرية، 04 ديسمبر، 1990.

98/ المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ 10-12-1948.

VI) الملتقيات :

99/ أيمن، (أيوب)، **الديمقراطية المحلية في العالم العربي**، التقرير الإقليمي (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية AECID 2010).

100/ البوافي، (يحيى)، **تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية، جامعة حسين بوعلي، 17 ديسمبر 2015.

101/ دليو، (فوضيل) وآخرون، **الإتصال في المؤسسة**، فعاليات الملتقى الوطني (2)، منشورات مخبر علم إجتماع الإتصال، قسنطينة، الجزائر، 2003.

102/ نور الدين، (سيد)، **الإتصال الاجتماعي ودوره في التضامن الوطني**، مداخلة ضمن فعاليات اليومين الدراسيين حول الإتصال الإجتماعي، ماي 1999، الجزائر.

103/ هدية، (عبد الله)، **المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية**، دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، مؤتمر وحدات الحكم المحلي، 1981.

VII) مواقع الأنترنت :

104/ جمعية نوميديا للثقافة البيئية، **العمل الجمعوي وآفاق الديمقراطية التشاركية**، 2012، تم التصفح يوم : 2019/04/15، سا:11:20 (www.assonomidia.over.blog/article113029031.Html.).

105/ شراز، (حـــــزر الله)، **خصائـــــص الديمقراطيـــة**، تم التصفح يوم : 10-02-2019، سا : 13:09(www.arabs fordemaraey.or).

106/ العيفة، (خالد)، **الديمقراطية التشاركية أو مسؤولية التسيير**، جزايرس 2015، تم التصفح يوم : 2019/04/26، سا: 23.15 (www.dzarairess.com/echchaab/article46528.Html.).

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

107 / AKOUN (André) : **Dictionnaire de sociologie**, le Robert-Seuil, Paris,1999.

108 / AKTOUF (Omar) : **Méthodologie des sciences sociales et approche qualitative des organisations**, Sillery, Presses de l'Université du Québec, Canada, 1987.

109 / BOUDON (Raymond) : **Dictionnaire de la sociologie**, Larousse, Paris, 1989.

110 / Di Sciullo (Jean) : **Marketing et communication des associations**, les guides pratique de juris associations, Paris, 1992.

111 / **Guide pratique des associations**, Ministère délégué auprès du chef du gouvernement chargé de la Solidarité nationale et de la Famille, 1ère Edition, 1997.

112 / HAFSI (Taieb) : **Gérer l'entreprise publique**, OPU, Alger, 1990.

113 / LAKEHAL (Mokhtar) : **Dictionnaire de science politique**, 4ème édition, L'Harmattan, Paris, 2009.

114 / MECOLSKY (Herbt) et ZALLER (Joln) : **Capitalisme et démocratie l'Amérique juges de ses valeurs** (traduit par : Marc Saporta) , Économica, Paris, 1999.

115 / ROUQUETTE (Michel-Louis) : **La communication sociale**, Raund, paris, France, 1998.

الملاحق

1/ الملحق رقم 01 : إستمارة الإستبيان :

جامعة العربي التبسي

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال تنظيمي

استمارة استبيان لموضوع بحث لنيل شهادة ماستر بعنوان

دور الاتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية

دراسة ميدانية ببلدية الشريعة

- من إعداد الطلبة :

- بوساحية هشام .
- سعيدي خليل

- تحت إشراف الأستاذة :

- أميرعلي فاطمة الزهرة

ملاحظة : في إطار البحث العلمي نضع لديك هذه الإستمارة لذا نرجوا منك أن تضع علامة **(X)** أمام الإجابة المناسبة مع العلم بيانات الاستمارة سرية والغرض منها علمي بحت.

2019-2018

I. البيانات الشخصية :

1/ الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2/ السن :

اقل من25 سنة ☐ 26-35 ☐ 36-45 ☐ 46 فما فوق ☐

3/ المستوى التعليمي :

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ تكوين عالي ☐

4/ ماهي مدة إنخراطك بالجمعية ؟

أقل من ثلاث سنوات ☐ 3-5 سنوات ☐ 6 سنوات فما فوق ☐

5/ هل تتابع نشاط الجمعيات ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

6/ ماهي الجمعيات التي تتابعها أكثر ؟

جمعيات الأحياء ☐ جمعيات رياضية ☐ جمعيات ثقافية ☐ جمعيات إجتماعية ☐

II. المحور الأول : وسائل الإتصال والمشاركة بجمعيات بلدية الشريعة.

7/ ماهي الوسيلة الإتصالية شائعة الإستخدام داخل الجمعية ؟

الإتصال المباشر ☐ الرسائل الإدارية ☐ الإجتماعات ☐

الموقع الإلكتروني ☐ الهاتف ☐ أخرى ☐

8/ ما هي القناة الإتصالية التي تسهل العمل بينك وبين أعضاء الجمعية ؟

الإتصال الشخصي ☐ الهاتف ☐ مواقع التواصل الإجتماعي ☐

الملصقات والمطويات ☐ وسائل أخرى ☐

9/ هل يتم إطلاعك على الأدوار المنوطة بك ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا انتقل مباشرة لسؤال رقم 11)**

10/ ماهي وسيلة إطلاعك عليها ؟

لوائح وإعلانات ☐ مراسلات فردية ☐ محادثات شفوية ☐ وسائل أخرى ☐

11/ هل أنت راضي عن وسائل الإتصال عموما في الجمعية ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة نعم انتقل مباشرة لسؤال رقم 13)**

12/ ماهي اقتراحاتك البديلة ؟

.....
.....
.....
.....

13/ هل يتم التعريف بالجمعية في حيك ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا انتقل مباشرة لسؤال رقم 15)**

14/ ما هي أنواع الإتصال المستخدمة للتعريف بالجمعية في حيك ؟

إتصال مباشر ☐ إتصال غير مباشر ☐

III. المحور الثاني : الإتصال الجمعوي ومشاركة المواطن في إتخاذ القرار.

15/ هل يتم إستشارة مختلف الفاعلين في تحديد أنواع النشاطات المبرمجة ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا انتقل مباشرة لسؤال رقم 17)**

16/ من هم أصحاب الأولوية في الاستشارة ؟

أعضاء الجمعية ☐ المتعاطفون مع الجمعية ☐ عامة المواطنين ☐

17/ هل يتم عقد لقاءات دورية مع المسؤولين المحليين حول إتخاذ قرارات تهم الشأن المحلي ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا انتقل مباشرة لسؤال رقم 19)**

18/ كيف يتم عقد هذه اللقاءات ؟

لقاءات مباشرة ☐ الاجتماعات ☐ ندوات والحوارات ☐ أخرى ☐

19/ هل يتم إطلاع المواطنين على مضمون اللقاءات مع المسؤولين المحليين ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا إنتقل مباشرة لسؤال رقم 20)**

20/ كيف يتم ذلك ؟

إتصال رسمي ☐ إتصال غير رسمي ☐

21/ هل تتلقون إقتراحات من قبل المواطنين ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا انتقل مباشرة لسؤال رقم 23)**

22/ ماهي الوسيلة التي تقدم بها هذه الإقتراحات ؟

حوارات مباشرة☐ سجل الإقتراحات ☐ بريد إلكتروني☐ أخرى ☐

23/ هل يتم الأخذ بمقترحاتك في عملية صنع القرار؟

دائما ☐ أحيانا☐ نادرا ☐

IV. المحور الثالث : الإتصال ومعوقات تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة.

24/ هل طرق الإتصال المتبعة من طرف الجمعية تؤثر على المسؤولين المحليين في عملية صنع القرار؟

نعم ☐ لا ☐

25/ هل تعطي لك الجمعية فرصة للتفاعل ومشاركة أرائك مع السلطات المحلية ؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا إنتقل مباشرة لسؤال رقم 27)**

26/ هل تعتبر هذه المشاركة معيار أساسي في تطبيق الديمقراطية التشاركية ؟

نعم ☐ لا☐

27/ هل هناك عوائق تعرقل السير الحسن للعملية الاتصالية لتحقيق الديمقراطية التشاركية؟

نعم ☐ لا ☐ **(إذا كانت الإجابة لا إنتقل مباشرة لسؤال رقم 29)**

28/ أذكر بعض من هذه العوائق المؤثرة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

29/ حسب رأيك، ماهي الطرق التي يجب إتباعها لزيادة فعالية الإتصال الجمعوي على مستوى المجالس المحلية ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2/ الملحق رقم 02 : دليل المقابلة :

دليل المقابلة مع رؤساء الجمعيات :

مرحبا سيدي الكريم، كما تعلم نحن بصدد إنجاز بحث علمي حول دور الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية. وكما تعلم أن للاتصال دور مهم وفعال في ممارسة العمل الجمعوي والتفاعل بين المواطنين والسلطات المحلية، لذلك نرجوا من سيادتكم الموقرة موافاتنا بالمعلومات المطلوبة التي تثري بحثنا هذا كما نتعهد أن هذه المعلومات سوف تستخدم لغرض علمي بحت.

الأسئلة التي تضمنتها المقابلة :

1/ ماهو تصوركم للاتصال الذي يجب أن يحدث في ميدان العمل الجمعوي؟

2/ ماهي طبيعة المهام والأنشطة التي يتم دراستها من طرف أعضاء الجمعية ؟

3/ ماهي الأنواع الإتصال المستخدمة من طرف جمعيتكم داخل الجمعة أو مع جمهورها الخارجي؟ وما هو النوع الإتصالي الأكثر إستخداما ؟

4/ هل الإتصال الحاصل بينك وبين باقي أعضاء الجمعية، يتم بصفة دائمة، أم نادرا بالنسبة لبعض الأعضاء ؟ وكيف يتم تقسيم المهام بين الأعضاء ؟

5/ هل يتم متابعة عملكم الجمعوي من قبل المواطنين ؟

6/ ماهي نسبة رضاكم عن مدى تجاوب المسؤولين المحليين وتعاونهم مع برامجكم وأنشطتكم ؟

7/ هل تجدون صعوبات في تعاملكم مع المسؤولين المحليين خلال القيام بأنشطة الجمعية؟

8/ حسب رأيكم هل للإتصال الجمعوي مكانة أساسية في خلق أرضية للعمل التشاركي ؟

9/ ماهي آفاق نجاح العمل الجمعوي في ظل الديمقراطية التشاركية ؟

الملحق رقم 03 : جدول إستدلالي إحصائي متعلق بالجمعيات البلدية لبلدية الشريعة :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : تبسة

بلدية الشريعة

جدول استدلالي إحصائي متعلق بالجمعيات البلدية ببلدية الشريعة

التصنيف	طبيعة نشاط الجمعية	العدد
01	الجمعيات المهنية	04
02	الجمعيات الدينية	/
03	الجمعيات الرياضية والتربية بدنية	07
04	جمعيات الفن والثقافة	07
05	جمعيات أولياء التلاميذ	08
06	الجمعيات العلمية	/
07	جمعيات الأحياء والقرى والمناطق الريفية	10
08	جمعيات البيئة والوسط المعيشي	/
09	جمعيات المعاقين والغير مؤهلين	02
10	جمعيات المستهلكين	01
11	جمعيات الشباب والطفولة	02
12	جمعيات السياحة والتسلية	/
13	جمعيات المتقاعدين والمسنين	/
14	الجمعيات النسوية	01
15	جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية	05
16	الجمعيات التطوعية	03
/	المجموع	50

4/ الملحق رقم 04 : محضر تنصيب المكتب البلدي لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري لبلدية الشريعة :

اكاديمية المجتمع المدني الجزائري

الشبكة الجزائرية لحقوق الانسان

المكتب الوطني تبسة

المرجع 12/2018

تبسة في / 06/02/2018

محضر تنصيب

بناء على احكام القانون الاساسي و النظام الداخلي للاكاديمية

بناء على محضر جلسة ليوم 2018/02/05 بين السادة المترشحين و المتعاطفين و المنخرطين في صفوف الشبكة و الاكاديمية على حد سواء

قمنا نحن السيد جدي منير رئيس المكتب الولائي تبسة

بتنصيب السيد : بلكرم الهادي رئيسا للمكتب البلدي لشبكة حقوق الانسان الجزائري لبلدية الشريعة

كما قمنا بتنصيب السيدات و السادة الواردة اسمائهم بهذا المحضر اعضاء بالمكتب البلدي للشبكة طبقا للترتيب الاتي

معيوف بدر الدين	امين بلدي مكلف بالتنظيم و الادارة
شرف الدين رابح	امين بلدي مكلف بالعلاقات بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية
دربازي عارف	امين بلدي مكلف بالتوجيه و التفتيش العام
روابحية مختار	امين بلدي مكلف بالدراسات والابحاث القانونية
جدي محمد	امين بلدي مكلف بترقية حقوق الانسان
مراحي جميلة	امينة بلدي مكلفة بالاسرة و المراة
درياسي نور الدين	امين بلدي مكلف بالتنشيط العام
بوعلي عمارة	امين بلدي مكلف بالعلاقات بين المؤسسات

5/ الملحق رقم 05 : إشعار بنشاط تطوعي لجمعية بسمة اليتيم الخيرية :

السيد : رئيس جمعية بسمة اليتم الخيرية
بالشريعة

الى السيد : رئيس أمن دائرة
الشريعة

الموضوع : أشعار بنشـــــــــــــــــــــاط

تحية طيبـــــــــة وبعـــد : .....

لنا الشرف أن نضع بين أيديكم هذا الاشعـــــــار لنشعركم من خـــــــلاله قيام الجمعية المذكورة أعلاه بالنشاطات الاتية :

1 ــ فتح محلات لتدريس القران الكريـــــــــم

2 ــ جمع الكتب المستعملة وإعادة توزيعها على المحتاجين

كما سوف توافيكم الجمعية بعنوان ومقرات التدريس للقران وكذلك اسماء المدرسات .

ولكم منا فائق الاحترام والتقديـــــــــــــر

امضاء رئيس الجمعية

نسخة الى
مكتب الجمعيات
بلدية الشريعة

6/ الملحق رقم 06 : نموذج لتصريح تأسيسي لإنشاء جمعية بلدية :

التاريخ : .....

تصريح تأسيسي لجمعية بلدية

عنوان المقر: .....

نحن أعضاء الهيئة التنفيذية للجمعية البلدية المسماة : .....

الرقم	اللقب والإسم	الصفة في المكتب	التوقيع
.1		رئيسا	
.2		النائب الأول للرئيس	
.3		الكاتب العام	
.4		مساعد الكاتب العام	
.5		أمين المال	
.6		مساعد أمين المال	
.7		مساعد	

بناء على إجتماع الجمعية العامة التأسيسية المنعقد يوم: ..... من الشهر ..... سنة ألفين و ..... للمصادقة على القانون الأساسي للجمعية وانتخاب أعضاء المكتب المذكورين أعلاه طبقا لأحكام المادة 15 من **القانون رقم: 12-06 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات** .

وبحضور السادة المؤسسين:

الرقم	اللقب والإسم
.1	
.2	
.3	
.4	
.5	
.6	
.7	
.8	
.9	
.10	

وبعد التطرق إلى أهداف الجمعية المتمثلة في:

/1 .....
/2 .....
/3 .....
/4 .....
/5 .....
/6 .....

نصرح بتأسيس الجمعية البلدية المسمـــاة .....

إمضاء رئيس الجمعية
(مع كتابة الاسم واللقب)

مصادقة البلدية مع التاريخ

7/ الملحق رقم 07 : الوثائق الخاصة بملف التصريح بتأسيس جمعية بلدية :

الوثائق الخاصة بملف التصريح بتأسيس جمعية بلدية:

1. تصريح تأسيسي.
2. طلب تسجيل الجمعية موقع من طرف رئيس الجمعية.
3. قائمة الأعضاء المؤسسين (10) في شكل جدول.
4. قائمة أعضاء المكتب في شكل جدول.
5. المستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية لكل عضو من الأعضاء المؤسسين.
6. نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي.
7. محضر الجمعية العامة التأسيسية محرر من طرف محضر قضائي.
8. الوثائق الثبوتية لعنوان المقر.

ملخص الدراسة :

تتناول هذه المذكرة موضوع دور الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية وهي عبارة عن دراسة ميدانية أجريت على مجموعة من الجمعيات ببلدية الشريعة ولاية تبسة، حيث إعتمدنا على عينة قصديّة تتكون من 60 عضو من الجمعيات ببلدية الشريعة من المجتمع الأصلي للبحث، وظفنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو المناسب لوصف وتحليل الظاهرة، كما بينت الدراسة مدى مساهمة القنوات الإتصالية على مستوى الجمعيات في تفعيل الديمقراطية التشاركية وتجسيدها، وكيف يؤثر الإتصال الجمعوي في هذه العلاقة من خلال العمل على زيادة إشراك المواطن في عملية إتخاذ القرار على المستوى المحلي، مع إبراز أهم المعوقات التي تواجه هذه العملية، لذلك إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية وهي : ماهي إسهامات الإتصال الجمعوي في تجسيد الديمقراطية التشاركية ببلدية الشريعة ؟

وبعد البحث في هذه الإشكالية من خلال الجانب النظري والتطبيقي توصلنا الى النتائج التالية :

- إن الإتصال مكانة كبير بارزة في غالبية التنظيمات الجمعوية وهو ما يجسد في نمط الإتصال الجمعوي.
- يستعمل أعضاء الجمعيات مجموعة من الوسائل الإتصالية المباشرة والغير المباشرة من أجل زيادة مشاركة المواطنة في العمل المحلي مع الشركاء المحليين وتفعيل دوره في إتخاذ القرار.
- تعتمد الجمعيات على الإتصال الجمعوي بوسائله وقنواته من أجل زيادة المشاركة بين المواطن والجهات المحلية وبالتالي الإسهام في تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ببلدية الشريعة.
- إن جل المعوقات التي ترتبط بتفعيل الديمقراطية التشاركية ترتبط أساسا بالإتصال الجمعوي وبالتالي فإن تفعيل الإتصال الجمعوي وإيجاد حلول للمعوقات التي يواجهها يعني بالضرورة النهوض بالديمقراطية التشاركية.

الكلمات المفتاحية : الإتصال، الإتصال الجمعوي، الجمعيات، المشاركة، الديمقراطيّة التشاركية.

Résumé de l'étude :

Ce mémoire étudie le rôle de la communication associative dans la mise en œuvre 'incarnation de la démocratie participative. Il s'agit d'une étude de terrain menée sur des associations dans la commune de Chéria - W. de Tébessa, où nous nous sommes appuyés sur un échantillon composé de 60 membres adhérents a des associations de la commune de Chéria. En s'appuyant sur une démarche descriptive et analytique, cette étude a également montré l'apport des canaux de communication au niveau des associations dans l'activation de la démocratie participative, la clarification de la nature de la démocratie et de la démocratie participative, et l'impact de la communication associative sur cette relation en travaillant sur L'implication des citoyens dans les processus décisionnels locaux en soulignant les principaux contraintes auxquelles ce processus est confronté.

Cette étude a commencé par une problématique centrale : quelles sont les contributions de la communication associative à la concrétisation de la démocratie participative dans la municipalité de la Chéria ?

Après avoir étudié ce problème théoriquement et le terrain (côté pratique), nous avons obtenu les résultats suivants :

- *La communication occupe une place précordiale dans la majorité des organisations, ce qui se reflète sur le mode de communication associative.*
- *Les membres des associations utilisent un ensemble de moyens de communication directs et indirects pour encourager la participation des citoyens au niveau local et avec les partenaires locaux et pour, notamment dans le processus de prise de décision.*
- *La majorité des contraintes liées à la mise en œuvre de la démocratie participative sont liés à la communication associative.*
- *par conséquent, l'animation de la communication associative et la recherche de solutions à ses contrent, impliquent nécessairement la promotion de la démocratie participative.*

Les mots-clés : *la communication, la communication associative, les associations, la démocratie participative, la participation.*